

دسائير العالم

(المجلد الأول)

الطبعة الثانية

الولايات المتحدة الأمريكية

فرنسا

ألمانيا الاتحادية

جمهورية الصين الشعبية

الاتحاد الروسي

تقديم
يحيى الجمل

ترجمة
أمانى فهمى

2/1119

دساتير العالم

المجلد الأول

المركز القومي للترجمة

تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 1119/2
- دساتير العالم (المجلد الأول)
- أمانى فهمى
- يحيى الجمل
- الطبعة الثانية 2012

اعتمدت هذه الترجمة على الدساتير
التي أودعتها الدول لدى هيئة الأمم المتحدة

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. , Opera House, El Gezira, Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - Fax: 27354554

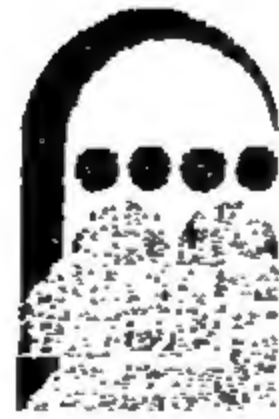
دساتير العالم

المجلد الأول

(الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسي)

ترجمة: أمانى فهمى

تقديم: يحيى الجمل



2012

بطاقة الفهرسة	
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية	
إدارة الشؤون الفنية	
دساتير العالم: المجلد الأول/ ترجمة: أمانى فهمى، تقديم: يحيى الجمل؛ ط ٢ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢ ٣٢٤ ص، ٢٤ سم ١ - الدساتير (أ) فهمى، أمانى (مترجم) (ب) الجمل، يحيى (مقدم)	العنوان ٣٤٢,٠٢
رقم الإيداع: ٢٠١١/١٥٤٨٧	
الترقيم الدولي: 9 - 728 - 704 - 977 - 978 - I.S.B.N	
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

7مقدمة المراجع
13دستور الولايات المتحدة الأمريكية
51الدستور الفرنسي (الصادر سنة ١٩٥٨ وتعديلاته)
93القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية
203دستور جمهورية الصين الشعبية الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٢
257دستور الاتحاد الروسي

مقدمة المراجع

هذه مجموعة من الدساتير المطبقة في عدد من أهم بلاد العالم المعاصر. وتعود نشأة بعض هذه الدساتير إلى أكثر من قرنين من الزمان، وأغلبها وُضع منذ عدة عقود في القرن العشرين.

ويُعدّ دستور الولايات المتحدة الأمريكية هو أقدم الدساتير المكتوبة التي ما زالت مطبقة حتى الآن مع كثرة ما أدخل عليه من تعديلات. وقد وُضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الثورة الفرنسية الكبرى ببضع سنوات.

لقد كان قيام الثورة الفرنسية هو الإيدان بمرحلة جديدة في تاريخ العالم انتقلت السلطة فيها من صورة السلطة الشخصية إلى سلطة الدولة ومؤسساتها، وبدأ بذلك وضع الدساتير في بعض بلاد العالم.

ونستطيع أن نقول إن دساتير الثورة الفرنسية كانت، من حيث تاريخ النشأة، هي التي تلت دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وُضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية في وقت لم يكن فيه فن الصياغة الدستورية قد عُرِف، بالإضافة إلى أن المؤتمر الذي تمخض عن هذا الدستور لم يكن مقصودًا به وضع الدستور، وإنما كان مقصودًا به حل بعض المشكلات بين الدول الأمريكية حديثة الاستقلال وبعضها الآخر، ووجد المؤتمر أنه لا حل لهذه المشكلات إلا بالانتقال بهذه الدول من صورة "الدولة التعاهدية" إلى صورة "الدولة الفيدرالية".

ومعروف أن الفارق بين هذين النوعين من الاتحادات: الاتحاد التعاهدى والاتحاد الفيدرالى، أنه في الاتحاد التعاهدى تحتفظ كل دولة بسيادتها في مواجهة العالم الخارجى وفى مواجهة شعبها، وتحتفظ بجيشها

وعملتها وكل مظاهر الدولة، وكل ما يحققه الاتحاد التعاهدى هو قدر محدود من التعاون بين الدول أعضاء الاتحاد، فى حين أن الاتحاد الفيدرالى ينقل هذه الدولة المتعددة إلى دولة واحدة ذات سيادة واحدة وجيش واحد وعملية واحدة. ولا بد لهذا الاتحاد الفيدرالى من دستور يحدد اختصاصات الحكومة المركزية ويحدد اختصاصات الولايات ويحدد حقوق الأفراد وواجباتهم ويبين سلطات الدولة المركزية والعلاقة بينها وبين بعضها وكذلك العلاقة بينها وبين سلطات الدويلات.

وانتهى المؤتمر الذى انعقد فى البداية لى محل مشكلات المياه بين الدول حديثة الاستقلال، إلى وضع أقدم دستور مكتوب فى العالم الحديث، وكان ذلك فى عام ١٧٨٦، وكانت صياغة الدستور بسيطة أقرب إلى أن تكون ركيكة، ولكنها كانت مع ذلك تعبر عن رغبة المؤتمرين فى إقامة اتحاد فيدرالى بين الأعضاء ينشئ بينهم دولة مركزية واحدة يعطيها اختصاصات السيادة ويبقى للولايات اختصاصات كثيرة هامة.

ولم تمض عشر سنوات على وضع الدستور حتى تم التصديق فى ١٥ ديسمبر ١٧٩١ على التعديلات الدستورية العشرة الأولى والمعروفة باسم «قانون الحقوق»، والواقع أن هذه التعديلات العشرة هى التى أنشأت الحقوق والضمانات الأساسية لمواطنى دولة الاتحاد، وتعتبر هى حجر الزاوية فى الحقوق الدستورية للمواطنين.

وتوالى تعديلات الدستور حتى وصلت إلى التعديل السابع والعشرين فى مايو ١٩٩٢. ويندر أن نجد مادة فى الصياغة الأولى للدستور لم يلحقها تعديل من هذه التعديلات السبعة والعشرين، ودستور الولايات المتحدة الأمريكية - فى صياغته الحالية - هو دستور رئاسى يجعل السلطة التنفيذية فى يد رئيس منتخب له سلطات واسعة حتى إنه يمكن أن يقال إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو أكثر الرؤساء وأقواهم سلطة فى أى بلد ديمقراطى.

ولكن سلطات رئيس الجمهورية مع اتساعها يحدّها ويوازنها سلطة الكونجرس - السلطة التشريعية - وكذلك سلطة المحكمة الفيدرالية العليا. وهكذا يتحقق مبدأ توازن السلطات مع استقلال بعضها عن بعض.

وعلى أى حال، فإن هذه المقدمة لا تقصد أكثر من إلقاء بعض الأضواء المحدودة على ما جاء هنا من دساتير، خصوصاً أقدم هذه الدساتير والذي مازال يحكم أقوى بلاد العالم حتى الآن.

وقد بدأ انتشار ظاهرة الدساتير المكتوبة - كما قدّمنا - بُعيد الثورة الفرنسية، ولكنها بدأت تتزايد بعد الحرب العالمية الأولى واستقلال عدد من الدول.

ولكن «الهوة» الدستورية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية حيث استقلت أغلب بلدان العالم، وكان أحد أهم مظاهر استقلالها وضع دستور يحدد نظام الحكم فيها. وفي تلك الفترة وضع الدستور الألماني - عام ١٩٤٨ - والذي يسمى القانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد أدخل على هذا الدستور واحد وخمسون تعديلاً كان آخرها فى ٢٦ يولية ٢٠٠٢.

كذلك صدر دستور الجمهورية الخامسة فى فرنسا الذى يعرف أحياناً باسم دستور ديغول عام ١٩٥٨ والذي كان أحد المصادر التاريخية الهامة لدستور ١٩٧١ فى جمهورية مصر العربية.

ولم يأخذ دستور الجمهورية الخامسة بمنطق النظام البرلمانى كاملاً ولا بمنطق النظام الرئاسى كاملاً، وإنما حاول المزاوجة بينهما مع تغليب النظام البرلمانى مع الحرص على تقوية السلطة التنفيذية لتفادى عدم الاستقرار الذى عانت منه تلك السلطة فى ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة.

وقد أخذ الدستور الفرنسى بنظام جديد بالنسبة إلى السلطة التشريعية بحيث أصبحت سلطة التشريع قسمة بين البرلمان بمجلسيه - الجمعية الوطنية

ومجلس الشيوخ - من ناحية والسلطة التنفيذية من ناحية أخرى على نحو ما يبين من نصوص الدستور.

وتتضمن هذه المجموعة التي أشرف بالتقديم لها دستور أكبر دولة في العالم وهي جمهورية الصين الشعبية الصادر في ٤ ديسمبر ١٩٨٢. وعندما وُضع الدستور الصيني عام ١٩٨٢ كان واضحاً أن الصين دولة اشتراكية تخضع لدكتاتورية الشعب الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة، وتقوم على أساس تحالف العمال والفلاحين.

والنظام الاشتراكي هو النظام الأساسي لجمهورية الصين الشعبية (المادة الأولى من الدستور)، ولكن في ١٢ أبريل ١٩٨٨ أقر المؤتمر الشعبي الوطني السابع لجمهورية الصين الشعبية تعديلاً من مقتضاه «أن تسمح الدولة بوجود ونمو اقتصاد القطاع الخاص في الحدود التي ينص عليها القانون. واقتصاد القطاع الخاص مكمل للاقتصاد العام الاشتراكي. وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة لاقتصاد القطاع الخاص...».

وقد كان هذا التعديل هو بداية الثورة الاقتصادية في الصين وما انتهى إليه وضعها لكي تصبح أكبر مصدر بين دول العالم وأكثرها فوائض مالية وأعلاها في معدلات النمو.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال العديد من الدول المكونة له ظهر الاتحاد الروسي والذي يطلق عليه عادة «روسيا» ووافق على دستوره في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣، وجاء في ديباجة هذا الدستور: «نحن شعب الاتحاد الروسي المتعدد القوميات.. إذ نؤكد على حقوق الإنسان وحياته والسلام المدني والوفاق، وإذ نحیی من جديد وضع روسيا كدولة سيادية، وإذ نؤكد على دعائهم الديمقراطية الثابتة، وإدراكاً لكوننا جزءاً من المجتمع العالمي، نوافق بهذا على دستور الاتحاد الروسي».

ونصّت المادة الأولى من الدستور على أن يكون الاتحاد الروسى -
روسيا دولة اتحادية ديمقراطية يحكمها القانون ويكون شكل الحكم فيها
جمهورياً. ويكون اسمًا «الاتحاد الروسى» و«روسيا» متعادلين، أى يؤيدان
نفس المعنى.

* * *

هذه إشارات سريعة للدراسات التى ضمتها هذه المجموعة والتى أعتقد
أنها مفيدة كل الفائدة للمتخصصين فى الدراسات الدستورية ورجال الحكم
وقيادات الأحزاب ولعموم المثقفين، وأعتقد أن الترجمة العربية لهذه الدراسات
- على قدر ما حققت - هى ترجمة أمينة إلى حد بعيد.

والشئ الذى يقينى أنه لم يحدث انحراف بالترجمة من أجل غرض معين،
وما قد يوجد من عدم دقة فى ترجمة بعض المصطلحات فإنما مرجعه إلى أن
المصطلحات الدستورية دقيقة وأن نقلها من لغتها الأصلية إلى لغة أخرى
ليس أمراً سهلاً.

إنه عمل جاد ومفيد سيما، من غير شك، فراغاً فى المكتبة القانونية
العربية.

والله ولى التوفيق،

أ.د. يحيى الجمل
أستاذ القانون الدستورى
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
٢٠٠٧/٣/٢٣

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

دستور الولايات المتحدة الأمريكية

نحن - شعب الولايات المتحدة - إذ نتوخى تشكيل اتحاد أكثر اتساما بصفة الكمال، وإرساء العدل، وكفالة الطمأنينة الداخلية، واتخاذ الاحتياطات اللازمة للدفاع المشترك، وتحقيق الرفاه العام، وتأمين بركات الحرية لأنفسنا، وتأمين ازدهارنا، نسنّ ونصدر هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية.

المادة الأولى

الباب ١

تُحوّل جميع الصلاحيات التشريعية الممنوحة في هذا الدستور لكونجرس الولايات المتحدة الذي يتألف من مجلس شيوخ ومجلس نواب.

الباب ٢

يُكوّن مجلس النواب من أعضاء يختارهم كل سنتين شعب الولايات المتعددة، وتتوافر في الناخبين في كل ولاية المؤهلات اللازمة لناخبي أكبر فرع من فروع الهيئة التشريعية في الولاية عددا.

ولا يحق لأي شخص أن يُصبح نائبا إلا إذا كان قد بلغ سن الخامسة والعشرين، وكان مواطنا من مواطني الولايات المتحدة لمدة سبع سنوات، وكان، عند انتخابه، من سكان الولاية التي سيُنتخب فيها.

لويُقَسَّم عدد النواب، ويُقَسَّم الضرائب المباشرة بين الولايات المتعددة التي يمكن إدراجها ضمن هذا الاتحاد، وفقا لأعداد كل منهم التي تُحدّد بجمع العدد الكلي للأشخاص الأحرار، ومن بينهم الملزّمون بمدة خدمة محددة السنوات، وباستبعاد الهنود غير الخاضعين للضرائب، وثلاثة أخماس جميع

الأشخاص الآخرين^(*)، وتجرى عملية الإحصاء الفعلية في غضون ثلاث سنوات بعد الاجتماع الأول لكونجرس الولايات المتحدة، وفي غضون كل مدة عشر سنوات بعد ذلك، على النحو الذي يُحدِّده الكونجرس بموجب القانون. ولا يتجاوز عدد النواب واحدا لكل ثلاثين ألف، ولكن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وإلى أن تجرى عملية الإحصاء هذه يحق لولاية نيوهامشير أن تختار ثلاثة نواب، ويحق لولاية ماساشوسيتس أن تختار ثمانية نواب، ويحق لولاية رود آيلند ومزارع بروفيدانس أن تختار نائبا واحدا، ويحق لولايات كينيديكت أن تختار خمسة نواب، ويحق لولاية نيويورك أن تختار ستة نواب، ويحق لولاية نيو جيرسي أن تختار أربعة نواب، ويحق لولاية بنسلفانيا أن تختار ثمانية نواب، ويحق لولاية ديلاوير أن تختار نائبا واحدا، ويحق لولاية ميريلاند أن تختار ستة نواب، ويحق لولاية فيرجينيا أن تختار عشرة نواب، ويحق لولاية نورث كارولينا أن تختار خمسة نواب، ويحق لولاية ساوث كارولينا أن تختار خمسة نواب، ويحق لولاية جورجيا أن تختار ثلاثة نواب.

وعند حدوث شواغر في مقاعد النواب من أى ولاية، تُصدر السلطة التنفيذية في تلك الولاية أمرا بإجراء انتخابات لملء تلك الشواغر.

ويختار مجلس النواب رئيسه وغيره من أعضاء مكتبه، وتكون له وحده سلطة الاتهام الجنائي.

الباب ٣

يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من عضوين من كل ولاية [تختارهما الهيئة التشريعية فيها]^(**) لمدة ست سنوات، ويكون لكل عضو (سيناتور) في مجلس الشيوخ صوت واحد.

(*) تغيّرت هذه الصيغة بموجب الباب ٢ في التعديل الرابع عشر.

(**) تغيّرت هذه الصيغة بموجب التعديل السابع عشر.

وبعد ذلك مباشرة يجتمعون في أعقاب أول عملية انتخاب، ويقسمون بالتساوي قدر المستطاع إلى ثلاث فئات. وتشغل مقاعد أعضاء مجلس الشيوخ من الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية، بينما تشغل مقاعد الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة، وتشغل مقاعد الفئة الثالثة عند انتهاء السنة السادسة، بحيث يجوز اختيار الثلث كل عامين [وفي حالة حدوث شواغر نتيجة للاستقالة، أو لغير ذلك من الأسباب، في أثناء فترة توقف الهيئة التشريعية لأي ولاية عن العمل، يجوز للهيئة التنفيذية في تلك الولاية أن تجرى تعيينات مؤقتة إلى أن ينعقد الاجتماع التالي للهيئة التشريعية، التي تقوم عندئذ بملء هذه الشواغر] (*).

ولا يكون أى شخص عضواً في مجلس الشيوخ إلا إذا كان قد بلغ سن الثلاثين، وكان من مواطني الولايات المتحدة منذ تسع سنوات، وكان عند انتخابه من سكان الولاية التي سيختار لتمثيلها.

ويكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ، ولكن لا يكون له صوت، إلا إذا انقسمت الأصوات بالتساوي.

ويختار مجلس الشيوخ أعضاء مكتبه الآخرين، ويختار أيضاً رئيساً مؤقتاً، في حالة غياب نائب الرئيس، أو عندما يمارس مهام رئيس الولايات المتحدة.

وتكون لمجلس الشيوخ بمفرده سلطة المحاكمة فيما يتعلق بجميع الاتهامات الجنائية. ويؤدي أعضاء المجلس، عند أداء ذلك الغرض، اليمين القانونية أو يقدمون إقراراً قاطعاً. وعند محاكمة رئيس الولايات المتحدة يترأس الجلسة رئيس القضاة ولا يُدان أى شخص دون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

(*) تغيّرت هذه الصيغة بموجب البند ٢ من التعديل العشرين.

ولا يتجاوز الحكم فى قضايا الاتهام الجنائى الإقالة من المنصب، والتجريد من صلاحية شغل أى منصب من مناصب الشرف أو الأمانة أو الربح، أو التمتع بأى منصب من هذا القبيل، فى أراضى الولايات المتحدة. ولكن الطرف المدان بخضع مع ذلك لتوجيه لائحة اتهام رسمية ضده ومحاكمته وإصدار حكم عليه وفرض عقوبة عليه وفقاً للقانون.

الباب ٤

تُحدّد الهيئة التشريعية فى كل ولاية أوقات إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ واختيار أعضاء مجلس النواب وأماكن إجراء تلك الانتخابات وطريقة إجراءاتها، ولكن يجوز للكونجرس فى أى وقت أن يُصدر أو يغيّر بموجب القانون هذه القواعد التنظيمية، إلا فيما يتعلق بأماكن اختيار أعضاء مجلس الشيوخ.

ويجتمع الكونجرس مرة واحدة على الأقل كل سنة، ويُعقد هذا الاجتماع [فى أول يوم إثنين من شهر ديسمبر]^(*) إلا إذا حدّد بموجب القانون يوماً مختلفاً.

الباب ٥

يكون كل مجلس هو الحكم فيما يتعلق بالانتخابات وفرز الأصوات ومؤهلات أعضائه، وتُشكل أغلبية كل مجلس نصاباً قانونياً لممارسة أعماله، ولكن يجوز له أن يؤجل أعماله من يوم إلى آخر فى حالة وجود عدد أقل، ويجوز الإذن له بأن يُجبر الأعضاء الغائبين على الحضور بالطريقة التى يقرها كل مجلس وبموجب العقوبات التى يقرها.

(*) تغيّرت هذه الصيغة بموجب البند ٢ من التعديل العشرين.

ويجوز لكل مجلس أن يحدّد قواعد سير أعماله، ويعاقب أعضائه على السلوك غير المنضبط، ويطرد عضواً بموافقة الثلثين.

ويحتفظ كل مجلس بسجل لأعماله، وينشر السجل من حين إلى آخر، باستثناء الأجزاء التي يرى أنها تتطلب السرية، وتُقيد في هذا السجل موافقات واعتراضات أعضاء أى مجلس من المجلسين بشأن أى مسألة، وذلك بناءً على رغبة خمس الحاضرين.

ولا يجوز لأى مجلس، فى أثناء انعقاد دورة الكونجرس، ودون موافقة المجلس الآخر، أن ينفّض لأكثر من ثلاثة أيام، أو أن ينتقل إلى أى مكان آخر غير المكان الذى يضمّ المجلسين.

الباب ٦

يحصل أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب على تعويض مقابل خدماتهم، يُحدّد بموجب القانون، ويُدفع من خزانة الولايات المتحدة، ويُعفون فى جميع الحالات، باستثناء الخيانة العظمى والجناية والإخلال بالأمن، من الاعتقال فى أثناء حضورهم دورة مجلسهم، وفى ذهابهم إليها وعودتهم منها، ولا يُساءلون فى أى مكان آخر عن أى خطاب يلقيه أو أى نقاش يجرونه فى أى مجلس من المجلسين.

ولا يعيّن أى سيناتور أو أى نائب، فى أثناء المدة التى انتُخب من أجلها، فى أى منصب مدنى تحت سلطة الولايات المتحدة، يكون قد أنشئ، أو تكون مكافأته قد زادت فى أثناء ذلك الوقت، ولا يكون أى شخص يشغل أى منصب تحت سلطة الولايات المتحدة عضواً فى أى مجلس من المجلسين فى أثناء استمراره فى منصبه.

الباب ٧

يكون مجلس النواب هو مصدر جميع مشاريع القوانين الخاصة بتحصيل إيرادات، ولكن يجوز لمجلس الشيوخ أن يقترح تعديلات عليها أو أن يوافق عليها مثلما يفعل فيما يتعلق بمشاريع القوانين الأخرى.

يُعرض كل مشروع قانون يكون مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد أجازاه على رئيس الولايات المتحدة قبل أن يُصبح قانوناً، وإذا وافق رئيس الولايات المتحدة عليه فإنه يوقعه، ولكن إذا لم يوافق عليه فإنه يعيده، مشفوعاً باعتراضاته، إلى المجلس الذي يكون قد نبع منه، والذي يقيد الاعتراضات بالتفصيل في سجله، ويشرع في إعادة النظر فيه. وإذا وافق ثلثا أعضاء ذلك المجلس على إصدار مشروع القانون بعد إعادة النظر هذه، يُرسل، مشفوعاً بالاعتراضات، إلى المجلس الآخر، حيث يُعاد النظر فيه بالمثل، وإذا وافق عليه ثلثا أعضاء ذلك المجلس فإنه يصبح قانوناً. ولكن في جميع هذه الحالات تُحدد أصوات كلا المجلسين بحسب التصويت بنعم وبلا، وتُقيد في سجل كل مجلس من المجلسين أسماء الأشخاص المؤيدين وأسماء الأشخاص المعارضين لمشروع القانون. وفي حالة عدم إعادة أى مشروع قرار من الرئيس في غضون عشرة أيام (مع استثناء أيام الآحاد) بعد أن يكون قد عُرض عليه، يُصبح مشروع القانون قانوناً، وكأنه قد وقّع عليه، إلا إذا حال فض الكونجرس لاجتماعاته دون إعادته، وفي هذه الحالة لا يصبح قانوناً.

يُعرض على رئيس الولايات المتحدة كل أمر أو قرار أو تصويت قد تكون موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب عليه ضرورية (إلا فيما يتعلق بمسألة تأجيل)، ويوافق عليه قبل أن يبدأ نفاذه، أو في حالة عدم موافقته عليه يُعاد إصداره بواسطة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب، وفقاً للقواعد والقيود المنصوص عليها في حالة مشروع قانون.

الباب ٨

تكون للكونجرس سلطة فرض وتحصيل ضرائب ورسوم ومكوس وضرائب غير مباشرة، لدفع الديون وتوفير الأموال اللازمة للدفاع المشترك والرفاه العام للولايات المتحدة، ولكن تكون الرسوم والمكوس والضرائب غير المباشرة جميعها موحدة في الولايات المتحدة بأكملها.

وتكون للكونجرس سلطة اقتراض أموال لحساب الولايات المتحدة.

وتكون للكونجرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين الولايات المتحدة، ومع قبائل الهنود.

وتكون للكونجرس سلطة وضع قاعدة موحدة للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاس في الولايات المتحدة بأكملها.

وتكون للكونجرس سلطة سك النقود ووضع قواعد تنظيمية بشأن قيمتها، ووضع قواعد تنظيمية بشأن العملات الأجنبية، وتحديد معيار الأوزان والمقاييس.

وتكون للكونجرس سلطة التكفل بالمعاقبة على تزوير الأوراق المالية والعملية الجارية للولايات المتحدة.

وتكون للكونجرس سلطة إنشاء مكاتب بريد وطرق بريد.

وتكون للكونجرس سلطة العمل على تقدم العلم والفنون المفيدة، بتأمين الحق الخالص للمؤلفين والمخترعين فيما يتعلق بكتابتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة.

وتكون للكونجرس سلطة تشكيل محاكم أدنى من المحكمة العليا.

وتكون للكونجرس سلطة تعريف أعمال القرصنة والأعمال الجنائية التي ترتكب في أعالي البحار، ومخالفات قانون الأمم، وسلطة المعاقبة على تلك الأعمال والمخالفات.

وتكون للكونجرس سلطة إعلان الحرب، ومنح تفويضات لرد الاعتداء وللانتقام، ووضع قواعد بشأن عمليات الاستيلاء على الأراضي والمياه.

وتكون للكونجرس سلطة تكوين ودعم جيوش، ولكن لا تتجاوز مدة تخصيص الأموال لهذا الغرض سنتين.

وتكون للكونجرس سلطة تكوين سلاح بحري والتكفل بنفقاته.

وتكون للكونجرس سلطة وضع قواعد من أجل الحكومة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

وتكون للكونجرس سلطة دعوة قوات الميليشيا لتنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع عمليات التمرد، وصد الغزو.

وتكون للكونجرس سلطة التكفل بتنظيم قوات الميليشيا وتسليحها وتحقيق الانضباط بين صفوفها، والتكفل بالسيطرة على ذلك الجزء منها الذي يُستخدم في خدمة الولايات المتحدة، مع ترك مسألة تعيين الضباط لكل ولاية من الولايات، فضلاً عن سلطة تدريب قوات الميليشيا وفقاً للنظام الذي يُحدده الكونجرس.

وتكون للكونجرس سلطة ممارسة التشريع حصراً، في جميع الحالات أياً كانت، على المنطقة (التي لا تتجاوز مساحتها عشرة أميال مربعة) التي تُصبح، بالتنازل من ولايات معينة، وبقبول الكونجرس، مقراً لحكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تُشترى بموافقة الهيئة التشريعية في الولاية التي يكون فيها مقر حكومة الولايات المتحدة، من أجل تشييد القلاع ومخازن الذخيرة والترسانات وأحواض السفن وغيرها من المباني اللازمة.

وتكون للكونجرس سلطة إصدار جميع القوانين التي تلزم وتكون مناسبة لتنفيذ السلطات المذكورة آنفاً، وجميع السلطات الأخرى التي يمنحها

هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة، أو لأي وزارة فيها أو أي مسئول فيها.

الباب ٩

لا يحظر الكونجرس قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية هجرة أو جلب الأشخاص الذين ترى أي ولاية من الولايات الموجودة الآن أن من المناسب السماح بدخولهم البلد، ولكن يجوز فرض ضريبة أو رسوم على هذا الجلب، لا تتجاوز عشرة دولارات عن كل شخص.

ولا يُعلق امتياز أمر الإحضار أمام المحكمة، إلا إذا كانت السلامة العامة قد تتطلب ذلك في حالات التمرد أو الغزو.

ولا يصدر أي قانون تجريم دون محاكمة أو إجراءات قضائية أو أي قانون بأثر رجعي.

ولا تُفرض أي ضريبة أفراد أو أي ضريبة مباشرة أخرى إلا بالتناسب مع الإحصاء السكاني أو التعداد الموعز من قبل في هذا الدستور بإجرائه^(*).

ولا تُفرض أي ضريبة أو أي رسوم على المواد التي تصدر من أي ولاية.

ولا تُعطى أي أفضلية من أي نظام للتجارة أو الإيرادات لموانئ ولاية على موانئ ولاية أخرى، ولا ترغم السفن المتجهة إلى ولاية، أو المتجهة منها، على دخول ولاية أخرى أو التخليص فيها أو دفع رسوم فيها.

ولا تُسحب أي أموال من الخزانة إلا كنتيجة لرصد اعتمادات بموجب القانون، ويُنشر من حين إلى آخر بيان منتظم وحساب بالمقبوضات والنفقات الخاصة بجميع الأموال العامة.

(*) انظر التعديل السادس عشر.

ولا تمنح الولايات المتحدة أى لقب من ألقاب النبالة، ولا يقبل أى شخص يشغل أى منصب من مناصب الربح أو الأمانة فيها، دون موافقة الكونجرس، أى هدية أو مكافأة أو منصب أو لقب من أى نوع كان، من أى ملك أو أمير أو دولة أجنبية.

الباب ١٠

لا تدخل أى ولاية فى أى معاهدة أو تحالف أو اتحاد كونفيدرالي، ولا تمنح أى تفويضات ردّ اعتداء وتفويضات انتقام، ولا تسك نقودا، ولا تصدر سندات اعتماد، ولا تستخدم فى دفع الديون شيئا غير العملات الذهبية والفضية، ولا تصدر أى قانون تجريم، أو أى قانون باثر رجعى، أو أى قانون يخل بالالتزامات المنصوص عليها فى العقود، ولا تمنح أى لقب من ألقاب النبالة.

ولا تفرض أى ولاية، دون موافقة الكونجرس، أى مكوس أو رسوم على الواردات أو الصادرات، إلا ما قد يكون ضروريا تماما لتنفيذ قوانين التفتيش، ويخصّص صافى حصيلة جميع الرسوم والمكوس، التى تفرضها أى ولاية على الواردات أو الصادرات، لخزانة الولايات المتحدة، وتخضع هذه القوانين جميعها لتنقيح الكونجرس ومراقبته.

ولا تفرض أى ولاية، دون موافقة الكونجرس، أى رسوم على الحمولة الطنية أو تحتفظ بقوات أو بسفن حربية فى أوقات السلم، أو تدخل فى أى اتفاق أو ميثاق مع دولة أخرى، أو مع قوى أجنبية، ولا تخوض حربا، إلا إذا حدث غزو لها فعلا، أو فى حالة وجود خطر وشيك لا يحتمل التأخر.

المادة الثانية

الباب ١

تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ويشغل منصبه في أثناء فترة مدتها أربع سنوات، ويُنتخب، هو ونائب الرئيس، الذي يُختار لنفس الفترة، على النحو التالي:

تعيّن كل ولاية، بالطريقة التي تُوعز بها الهيئة التشريعية فيها، عدداً من الناخبين مساوياً للعدد الكلي لأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب الذي يكون من حق الولاية أن يمثلها في الكونجرس، ولكن لا يعيّن كناخب أي سيناتور أو نائب، أو أي شخص يشغل منصباً من مناصب الأمانة أو الربح تحت سلطة الولايات المتحدة.

[ويجتمع الناخبون في ولاية كل منهم، ويصوّتون بواسطة اقتراع لاختيار شخصين، لا يكون أحدهما على الأقل من سكان نفس الولاية التي ينتمون إليها. ويُعدّون قائمة بجميع الأشخاص الذين جرى التصويت عليهم، وبعدها الأصوات التي حصل كل منهم عليها، ويقومون بالتوقيع على تلك القائمة والتصديق عليها، وإحالتها وهي مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، في حضور أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب، بفضّ جميع الشهادات، ويجري عدّ الأصوات بعدئذ. ويُصبح الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أغلبية العدد الكلي من الناخبين المعيّنين، وفي حالة حصول أكثر من شخص واحد على هذه الأغلبية، وعلى عدد متساوٍ من الأصوات، يختار مجلس النواب فوراً بواسطة الاقتراع واحداً منهم لكي يصبح رئيساً، وفي حالة عدم حصول أي شخص على أغلبية، يختار المجلس الرئيس بنفس الطريقة من بين الخمسة

الأوائل على القائمة. ولكن عند اختيار الرئيس تؤخذ الأصوات من الولايات التي يكون لتمثيل كل منها صوت واحد، ويتكون النصاب القانوني لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات، ومن اللازم للاختيار توافر أغلبية من جميع الولايات. وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يُصبح الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائبا للرئيس. ولكن في حالة بقاء اثنين أو أكثر حاصلين على أصوات متساوية، يختار مجلس الشيوخ من بينهم بواسطة الاقتراع نائبا للرئيس^(*).

ويجوز للكونجرس أن يحدد وقت اختيار الناخبين، واليوم الذي يُدلون فيه بأصواتهم، ويكون ذلك اليوم واحدا في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

ولا يحق لأي شخص، إلا إذا كان مواطنا بحكم المولد، أو إذا كان من مواطني الولايات المتحدة وقت اعتماد هذا الدستور، أن يشغل منصب الرئيس، ولا يحق لأي شخص أن يشغل ذلك المنصب إلا إذا كان قد بلغ سن الخامسة والثلاثين، وكان مقيما لمدة أربعة عشر عاما داخل الولايات المتحدة [وفي حالة إقالة الرئيس من منصبه، أو في حالة وفاته أو استقالته أو عجزه عن أداء سلطات ذلك المنصب أو واجباته، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، ويجوز للكونجرس بموجب القانون أن يتخذ ما يلزم من إجراءات في حالة الإقالة أو الوفاة أو الاستقالة أو العجز، فيما يتعلق بكل من الرئيس ونائب الرئيس، معلنا اسم المسئول الذي يتولى عندئذ مهام الرئيس، ويتصرف ذلك المسئول بناء على ذلك، إلى أن يزول العجز، أو إلى أن يتم انتخاب رئيس]^(**).

ويحصل الرئيس، في أوقات محددة، على تعويض عن خدماته، لا يزيد أو ينقص في أثناء الفترة التي انتُخب من أجلها، ولا يحصل في غضون تلك الفترة على أي مكافأة أخرى من الولايات المتحدة، أو من أي ولاية منها.

(*) تغيرت هذه الصيغة بموجب التعديل الثاني عشر.

(**) تغيرت هذه الصيغة بموجب التعديل الخامس والعشرين.

ويؤدي الرئيس، قبل أن يبدأ في مباشرة مهام منصبه، القسم التالي أو الإقرار التالي: "أقسم (أو أقر) رسمياً أن أؤدي بإخلاص مهام منصب رئيس الولايات المتحدة، وأن أفعل ذلك بكل ما لدى من قدرة، وأن أصون دستور الولايات المتحدة وأحميه وأدافع عنه".

الباب ٢

يكون الرئيس هو القائد الأعلى للجيش وسلاح البحرية في الولايات المتحدة، ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة، عندما تستدعي لخدمة الولايات المتحدة فعليا، ويجوز له أن يطلب رأيا كتابيا من المسئول الأعلى في كل إدارة من الإدارات التنفيذية، بشأن أى موضوع يتعلق بواجبات الإدارات المعنية، وتكون له سلطة منح تخفيف وعفو فى حالة ارتكاب مخالفات ضد الولايات المتحدة، إلا فى حالة صدور اتهام جنائى.

وتكون له سلطة عقد معاهدات، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، بشرط موافقة ثلثى أعضاء المجلس الحاضرين، ويسمى، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، السفراء والوزراء العموميين الآخرين والقناصل وقضاة المحكمة العليا وجميع مسئولى الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا يوجد نص فى هذا الدستور خلاف ذلك على تعييناتهم، التى تتم بموجب القانون. ولكن يجوز للكونجرس بموجب القانون أن يمنح الرئيس وحده سلطة تعيين من يستتسبهم الكونجرس من مسئولين أدنى مستوى فى محاكم القانون أو فى رئاسة الإدارات.

وتكون للرئيس سلطة أن يملأ جميع الشواغر التى قد تحدث فى أثناء فترة توقف مجلس الشيوخ عن الانعقاد، بمنح تكليفات تنتهى فى نهاية دورة المجلس التالية.

الباب ٣

يقدم الرئيس من حين إلى آخر معلومات إلى الكونجرس عن حالة الاتحاد، ويوصى بأن ينظر الكونجرس في التدابير التي يعتبرها ضرورية ولا بد منها، ويجوز له أن يدعو كلا المجلسين، أو أيا منهما، إلى الانعقاد في ظروف غير عادية. ويجوز له، في حالة وجود خلاف بينهما، ومع احترام الوقت الذي ينفض فيه كلاهما، أن يأمر بأن ينفضا إلى أن يحين الوقت الذي يراه مناسبا، ويستقبل الرئيس السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين، ويحرص على تنفيذ القوانين تنفيذا أميناً، ويصدر تكليفا لجميع مسؤولي الولايات المتحدة.

الباب ٤

يقال الرئيس ونائب الرئيس وجميع مسؤولي الولايات المتحدة المدنيين من مناصبهم في حالة توجيه اتهام جنائي إليهم بارتكاب خيانة عظمى أو بتقاضى رشوة أو بارتكاب أى جرائم وجنح كبرى أخرى.

المادة الثالثة

الباب ١

تُحوّل السلطة القضائية للولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة، والمحاكم الأدنى مرتبة التي يجوز للكونجرس أن يصدر مرسوما بإنشائها وأن يقوم فعلا بإنشائها. ويحتفظ قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى مرتبة بمناصبهم طوال تمسكهم بالسلوك القويم، ويحصلون في أوقات محددة على تعويض مقابل خدماتهم، لا ينقص في أثناء استمرارهم في مناصبهم.

الباب ٢

تسرى السلطة القضائية على جميع القضايا، في إطار القانون والعدالة، التي تنشأ في إطار هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة، والمعاهدات المعقودة، أو التي تعقد، بموجب هذا الدستور أو تلك القوانين والمعاهدات، وتسرى على جميع القضايا التي تمس السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين والقناصل، وتسرى على جميع القضايا المتعلقة بالبحرية والاختصاص القضائي البحري، وتسرى على الدعاوى التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، وتسرى على الدعاوى بين ولايتين أو أكثر [بين ولاية ومواطني ولاية أخرى]^(*) أو بين مواطني ولايات مختلفة، أو بين مواطني نفس الولاية الذين يطالبون بأراض بموجب سندات هبة من ولايات مختلفة أو بين ولاية، أو مواطنيها، ودول أجنبية أو مواطنين أو رعايا أجانب].

وفي جميع القضايا التي تمس السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين والقناصل، والقضايا التي تكون فيها إحدى الولايات طرفاً، يكون للمحكمة العليا الاختصاص القضائي الأصلي. وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة سابقاً يكون للمحكمة العليا اختصاص الاستئناف، بحكم القانون والواقع على حد سواء، مع ما يحدده الكونجرس من استثناءات بموجب اللوائح التنظيمية التي يحددها.

وتتم المحاكمة على جميع الجرائم، إلا في قضايا الاتهام الجنائي، بواسطة هيئة محلفين، وتعقد المحاكمة في الولاية التي ارتكبت فيها الجرائم المذكورة، ولكن المحاكمة تعقد، في حالة عدم ارتكابها داخل أي ولاية، في المكان أو الأماكن التي يكون الكونجرس قد حددها بموجب القانون.

(*) تغيرت هذه الصيغة بموجب التعديل الحادي عشر.

الباب ٣

لا تتمثل الخيانة ضد الولايات المتحدة إلا في التآمر ضدها، أو مساندة أعدائها، أو تقديم العون والمساعدة لهم. ولا يُدان أى شخص بتهمة الخيانة إلا بناء على شهادة شاهدين اثنين على ارتكاب ذلك العمل السافر، أو بناء على الاعتراف فى محكمة علنية.

وتكون للكونجرس سلطة إعلان عقوبة الخيانة العظمى، ولكن فقدان الأهلية والحقوق المدنية بسبب الخيانة العظمى لا يؤدى إلى اعتبار المحكوم عليه "قاسد الدم"، ولا يُرتب مصادرة أمواله فى أثناء حياته.

المادة الرابعة

الباب ١

تُمنح الثقة الكاملة ويُمنح الاعتراف فى كل ولاية بالقوانين العامة والسجلات والدعاوى القضائية الخاصة بكل ولاية أخرى. ويجوز للكونجرس أن يحدد بموجب القوانين العامة الطريقة التى يتم بها التحقق من هذه القوانين والسجلات والدعاوى وأن يحدد طريقة إنفاذها.

الباب ٢

يحق لمواطنى كل ولاية الحصول على جميع امتيازات وحصانات مواطنى الولايات المتعددة.

والشخص الذى يُتهم فى أى ولاية بتهمة الخيانة العظمى أو ارتكاب جناية أو أى جريمة أخرى ويُقر من العدالة ويُعثر عليه فى ولاية أخرى يُسلم، بناء على طلب من السلطة التنفيذية فى الولاية التى فر منها، إلى الولاية التى يكون لها اختصاص قضائى على تلك الجريمة.

[ولا يجوز إعفاء أى شخص محكوم عليه بالخدمة أو بأداء أشغال فى ولاية، بموجب قوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، من أداء تلك الخدمة أو الأشغال، بموجب أى قانون أو قاعدة تنظيمية فى تلك الولاية الأخرى، بل يسلم بناء على مطالبة الطرف الذى تكون تلك الخدمة أو الأشغال مستحقة له] (*) .

الباب ٣

يجوز أن يقبل الكونجرس انضمام ولايات جديدة إلى هذا الاتحاد، ولكن لا يجوز تشكيل أو إقامة أى ولاية جديدة داخل منطقة الاختصاص القضائى لأى ولاية أخرى، ولا يجوز تشكيل أى ولاية باتحاد ولايتين أو أكثر، أو باتحاد أجزاء من ولايات، دون موافقة الهيئة التشريعية فى الولايات المعنية فضلا عن موافقة الكونجرس.

وتكون للكونجرس سلطة البت فى جميع القواعد والأنظمة اللازمة ووضعها بما يكفل احترام الأراضي والممتلكات الأخرى المملوكة للولايات المتحدة، ولا يفسر شىء فى هذا الدستور على أنه يحكم مسبقا على أى مطالبات للولايات المتحدة، أو أى مطالبات لأى ولاية بعينها.

الباب ٤

تكفل الولايات المتحدة لكل ولاية فى هذا الاتحاد شكلا جمهوريا للحكم، وتحمى كل ولاية منها من الغزو ومن العنف الداخلى بناء على طلب من الهيئة التشريعية أو من الهيئة التنفيذية (فى حالة عدم استطاعة الهيئة التشريعية أن تتعقد).

(*) تغيرت هذه الصيغة بموجب التعديل الثالث عشر.

المادة الخامسة

يقترح الكونجرس، كلما رأى ثلثاً أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو إلى عقد اجتماع، بناء على طلب الهيئات التشريعية لثلثي الولايات المتعددة، من أجل اقتراح تعديلات تصبح، في أي من الحالتين، صحيحة، لجميع المقاصد والأغراض، كجزء من هذا الدستور، عندما تصدق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع الولايات المتعددة، أو عندما تصدق عليها اجتماعات في ثلاثة أرباع تلك الولايات، باعتبار أن هذه وتلك هي وسيلة التصديق المقترحة من الكونجرس، بشرط أن لا يؤثر أي تعديل يدخل قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية، بأي حال من الأحوال، على الفقرتين الأولى والرابعة من البند التاسع بالمادة الأولى، وبشرط عدم حرمان أي ولاية، دون موافقتها، من حق التصويت على قدم المساواة في مجلس الشيوخ.

المادة السادسة

جميع الديون المتعاقد عليها والارتباطات المبرمة، قبل اعتماد هذا الدستور، تكون صحيحة بالنسبة إلى الولايات المتحدة بموجب هذا الدستور، وكذلك في إطار الاتحاد الكونفيدرالي.

ويكون هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تُسنّ عملاً به، وجميع المعاهدات المعقودة، أو التي تُعقد، بموجب سلطة الولايات المتحدة، هي القانون الأعلى للبلد، ويلتزم القضاة في كل ولاية بها، حتى وإن كان أي شيء في دستور أي ولاية أو في قوانينها مخالفاً.

ويلتزم أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب المذكورون آنفاً، وأعضاء الهيئات التشريعية في الولايات المتعددة، وجميع مسئولى الهيئة

التنفيذية والهيئة القضائية، التابعين لكل من الولايات المتحدة والولايات المتعددة، بدعم هذا الدستور، وذلك بموجب قَسَم أو إقرار رسمي، ولكن لا يكون مطلوباً تقديم أى شهادة دينية كمؤهل لشغل أى منصب أو لتولى أى أمانة عامة فى الولايات المتحدة.

المادة السابعة

يكفى تصديق اجتماعات تسع ولايات لإرساء هذا الدستور بين الولايات المصدّقة عليه.

حُرِّرَ فى اجتماع بموافقة بالإجماع من الولايات الحاضرة فى هذا اليوم السابع عشر من سبتمبر سنة ألف وسبعمائة وسبعة وثمانين وفى العيد الثانى عشر لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.

تعديلات على دستور الولايات المتحدة الأمريكية

التعديل الأول^(*)

لا يُصدر الكونجرس أى قانون بخصوص إعطاء الصفة الرسمية لديانة، أو أى قانون يحظر الممارسة الحرة للديانة، أو ينتقص من حرية الكلام، أو من حرية الصحافة، أو من حق الناس فى التجمع السلمي، وتقديم التماس إلى الحكومة من أجل الانتصاف من المظالم.

(*) تم التصديق على التعديلات العشرة الأولى (قانون الحقوق) بحيث تسرى اعتباراً من ١٥ ديسمبر ١٧٩١.

التعديل الثانى

لا يكون هناك مساس بقوات الميليشيا الخاضعة لأنظمة جيدة، باعتبارها ضرورية لأمن دولة حرة، ولا يكون هناك مساس بحق الناس فى الاحتفاظ بأسلحة وحملها.

التعديل الثالث

لا يجوز إيذاء أى جندى، فى أوقات السلام، فى أى منزل، دون موافقة مالكة، ولا فى أوقات الحرب، إلا على النحو الذى يُحدده القانون.

التعديل الرابع

لا يُنتهك حق الناس فى أن يكونوا آمنين على أنفسهم ومنزلهم وأوراقهم ومتعلقاتهم، ضد عمليات التفتيش أو الضبطيات، ولا تصدر أى أوامر بإجراء عمليات التفتيش أو الضبطيات إلا بناء على سبب مرجح، يدعمه أداء قسم أو إقرار رسمى، ويصف على وجه الخصوص المكان الواجب تفتيشه والأشخاص الواجب ضبطهم أو الأشياء الواجب ضبطها.

التعديل الخامس

لا يُحتجز أى شخص لمساءلته عن ارتكاب جريمة كبرى، أو جريمة شائنة أخرى، إلا بناء على عريضة أو لائحة اتهام من هيئة محلفين كبرى، سوى فى الحالات التى تنشأ فى إطار القوات البرية أو البحرية، أو فى إطار قوات الميليشيا، عند قيامها بعملها فعلاً فى وقت الحرب أو فى وقت وجود خطر عام، ولا تتعرض حياة أى شخص مرتين للخطر أو يتعرض لبتر أحد أعضائه بسبب نفس الجريمة، ولا يُرغم فى أى قضية جنائية على أن يكون

شاهدا ضد نفسه، ولا يُحرم من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ولا يُستولى على ممتلكات خاصة من أجل استخدامها في الأغراض العامة، إلا بتعويض منصف.

التعديل السادس

يتمتع المتهم، في جميع المحاكمات الجنائية، بالحق في الحصول على محاكمة عاجلة وعلنية، من قِبَل هيئة محلفين محايدة تابعة للولاية والمنطقة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيهما، ويتم التحقق مسبقا بموجب القانون من تلك المنطقة، والحق في إعلامه بطبيعة الاتهام وبسببه، والحق في اتباع إجراءات إلزامية للحصول على شهود في صالحه، والحق في الحصول على مساعدة محام للدفاع عنه.

التعديل السابع

في القضايا التي يسرى عليها القانون العام، وتكون القيمة المتنازع عليها أكثر من ٢٠ دولارا، يُحتفظ بحق المحاكمة من قِبَل هيئة محلفين، ولا يُعاد النظر في أي محكمة من محاكم الولايات المتحدة في أي واقعة تكون هيئة محلفين قد بحثتها، إلا وفقا لقواعد القانون العام.

التعديل الثامن

لا يُطلب دفع كفالة باهظة، ولا تُفرض غرامات فادحة، ولا تُفرض عقوبات قاسية وغير عادية.

التعديل التاسع

لا يُفسَّر ذكر حقوق معيّنة في الدستور على أنه ينفي حقوقنا أخرى يحتفظ بها الناس أو على أنه يحطُّ من شأن تلك الحقوق.

التعديل العاشر

تحتفظ كل ولاية من الولايات، أو يحتفظ الشعب، بالسلطات غير المفوضة من الدستور للولايات المتحدة، وغير المحظورة منه بالنسبة إلى الولايات.

التعديل الحادي عشر

إتم التصديق على التعديل الحادي عشر في ٧ فبراير ١٧٩٥.

لا تُفسَّر السلطة القضائية للولايات المتحدة على أنها تسرى على أى قضية فيما يتعلق بالقانون أو العدالة، تُباشَر أو يقيمها ضد الولايات المتحدة مواطنو ولاية أخرى، أو مواطنو أو رعايا أى دولة أجنبية.

التعديل الثاني عشر

إتم التصديق على التعديل الثاني عشر في ١٥ يونيو ١٨٠٤.

يجتمع الناخبون في ولاياتهم ويصوتون بواسطة اقتراع على الرئيس ونائب الرئيس، اللذين لا يكون واحد منهما على الأقل من سكان نفس ولايتهم، ويسمَّون في ورقات الاقتراع الخاصة بهم اسم الشخص الذى يجرى

التصويت له ليكون رئيساً، ويسمّون في ورقات اقتراع مستقلة اسم الشخص الذى يجرى التصويت له ليكون نائباً للرئيس، ويُعدّون قائمتين مستقلتين تشملان جميع الأشخاص الذين جرى التصويت عليهم ليكون أحدهم رئيساً، وجميع الأشخاص الذين جرى التصويت عليهم ليكون أحدهم نائباً للرئيس، وقائمة بعدد الأصوات التى حصل عليها كل منهم، ويوقعون تلك القوائم ويصدقون عليها ويحيلونها وهى مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ، ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، فى حضور أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب، بفض جميع هذه الأوراق المصدق عليها ثم تجرى عملية عدّ للأصوات، ويصبح الشخص الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات الخاصة بالرئيس رئيساً إذا كان هذا العدد يمثل أغلبية العدد الكلى للناخبين المعيّنين، وفى حالة عدم حصول أى شخص على تلك الأغلبية، يختار مجلس النواب رئيساً فوراً، بواسطة اقتراع، من بين ثلاثة كحد أقصى من الأشخاص الحاصلين على أعلى الأصوات فى قائمة أولئك الذين جرى التصويت عليهم لشغل منصب الرئيس. ولكن عند اختيار الرئيس تؤخذ الأصوات بواسطة الولايات، ويكون لتمثيل كل ولاية صوت واحد، ويتكون النصاب القانونى لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثى الولايات، وتلزم أغلبية جميع الولايات من أجل الاختيار [وإذا لم يقع اختيار مجلس النواب على رئيس متى آل حق الاختيار إليه قبل اليوم الرابع من شهر مارس التالى، تولى نائب الرئيس مهام الرئيس، مثلما يحدث فى حالة وفاة الرئيس أو وجود عجز دستورى آخر لديه]^(*). ويصبح الشخص الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات الخاصة بشغل منصب نائب الرئيس نائباً للرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أغلبية العدد الكلى من الناخبين المعيّنين، وإذا لم يحصل أى شخص على أغلبية الأصوات يختار مجلس

(*) الفى الباب ٣ من التعديل العشرين هذه الفقرة.

الشيوخ نائبا للرئيس من بين الشخصين الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات في القائمة، ويتكوّن النصاب القانوني لهذا الغرض من ثلثي العدد الكلي لأعضاء مجلس الشيوخ، ويلزم للاختيار الحصول على أغلبية العدد الكلي. ولكن لا يكون من حق أى شخص لا يحق له دستوريا أن يشغل منصب الرئيس أن يصبح نائبا لرئيس الولايات المتحدة.

التعديل الثالث عشر

[تم التصديق على التعديل الثالث عشر فى ٦ ديسمبر ١٨٦٥].

الباب ١

لا يُباح وجود الرق ولا السخرة الإجبارية، إلا كعقوبة على جريمة أُدينَ بها الطرف المعنى حسب الأصول داخل الولايات المتحدة أو فى أى مكان خاضع لولايتها القضائية.

الباب ٢

تكون للكونجرس سلطة إنفاذ هذه المادة بواسطة إصدار التشريع الملائم.

التعديل الرابع عشر

[تم التصديق على التعديل الرابع عشر فى ٩ يوليو ١٨٦٨].

الباب ١

يُعتبر جميع الأشخاص المولودين أو المتجنسين فى الولايات المتحدة والخاضعين لولايتها القضائية من مواطنى الولايات المتحدة ومن مواطنى

الولاية التي يقيمون فيها. ولا تُصدر أى ولاية أو تقوم بإنفاذ أى قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطنى الولايات المتحدة، ولا تحرم أى ولاية أى شخص من حياته أو حريته أو ممتلكاته، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ولا تحرم أى شخص داخل نطاق ولايتها القضائية من الحماية التي توفرها القوانين على قدم المساواة.

الباب ٢

يوزع النواب فيما بين الولايات المتعددة وفقاً لأعدادهم، مع حساب العدد الكلى للأشخاص فى كل ولاية باستثناء الهنود غير الخاضعين للضرائب. ولكن عند حرمان أى ساكن من سكان إحدى الولايات المذكور من الحق فى التصويت فى أى انتخابات لاختيار الرئيس ونائب الرئيس فى الولايات المتحدة، أو نواب فى الكونجرس، أو مسئولين تنفيذيين وقضائيين فى تلك الولاية، رغم كونهم يبلغون من العمر واحدًا وعشرين عاماً، ورغم كونهم من مواطنى الولايات المتحدة، أو عند تقليص ذلك الحق على أى نحو، إلا بسبب المشاركة فى 'حركة تمرد، أو الضلوع فى جريمة أخرى، يخفّض أساس التمثيل فى تلك الولاية بنسبة عدد أولئك المواطنين المذكور إلى العدد الكلى للمواطنين المذكور الذين تبلغ أعمارهم واحدًا وعشرين عاماً فى تلك الولاية.

الباب ٣

لا يُصبح أى شخص عضواً فى مجلس الشيوخ أو نائباً فى مجلس النواب بالكونجرس، أو ناخباً للرئيس ونائب الرئيس، ولا يشغل أى منصب مدنى أو عسكرى، فى الولايات المتحدة أو فى أى ولاية، إذا كان قد أدى قسماً سابقاً، كعضو فى الكونجرس، أو كمسئول من مسئولى الولايات

المتحدة، أو كعضو في الهيئة التشريعية لأي ولاية، أو كمسئول تنفيذي أو قضائي في أي ولاية، بأن يدعم دستور الولايات المتحدة ثم اشترك في حركة عصيان أو تمرد ضد الولايات المتحدة أو ضد أي ولاية، أو يكون قد قدم العون أو المساعدة لأعداء أي منهما. ولكن يجوز للكونجرس بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء كل مجلس أن يزيل فقدان الأهلية هذا.

الباب ٤

لا يُشكك في صحة الدين العام للولايات المتحدة، المرخص به بموجب القانون، بما في ذلك الديون المتكبدة لدفع المعاشات والمكافآت عن أداء خدمات في قمع العصيان أو التمرد. ولكن لا تتحمل الولايات المتحدة ولا أي ولاية أو تدفع أي دين أو التزام متكبد فيما يتعلق بتقديم العون للعصيان أو التمرد ضد الولايات المتحدة، ولا أي مطالبة بتعويض عن فقدان أو تحريب أي عبد، بل تعتبر هذه الديون والالتزامات والمطالبات جميعها باطلة وقانونية.

الباب ٥

تكون للكونجرس سلطة إنفاذ أحكام هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

التعديل الخامس عشر

إتم التصديق على التعديل الخامس عشر في ٣ فبراير ١٨٧٠.

الباب ١

لا تحرم الولايات المتحدة ولا أي ولاية أحدا من مواطني الولايات المتحدة من حق التصويت بسبب العرق أو اللون أو العبودية في السابق.

الباب ٢

تكون للكونجرس سلطة إنفاذ هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

التعديل السادس عشر

[تم التصديق على التعديل السادس عشر في ٣ فبراير ١٩١٣].

تكون للكونجرس سلطة فرض وتحصيل ضرائب على الدخل الذي يتأتى من أى مصدر كان، دون توزيعها فيما بين الولايات المتعددة، ودون إيلاء اعتبار لأى إحصاء سكاني أو لأى تعداد.

التعديل السابع عشر

[تم التصديق على التعديل السابع عشر في ٨ أبريل ١٩١٣].

يتكون مجلس شيوخ الولايات المتحدة من عضوين من كل ولاية، ينتخبهما سكان تلك الولاية، لمدة ست سنوات، ويكون لكل عضو منهما صوت واحد في المجلس. وتتوافر في الناخبين في كل ولاية المؤهلات اللازمة لناخبي فرع الهيئات التشريعية في الولايات الذي يكون هو الأكبر عددا.

وعند نشوء شواغر في تمثيل أى ولاية في مجلس الشيوخ، تصدر السلطة التنفيذية لتلك الولاية أوامر بإجراء انتخابات لملء تلك الشواغر، بشرط أن الهيئة التشريعية لأى ولاية يجوز لها أن تفوض الهيئة التنفيذية فيها لإجراء تعيينات مؤقتة إلى أن تملأ الشواغر بواسطة انتخابات حسبما يصدر توجيه بذلك من الهيئة التشريعية.

ولا يفسر هذا التعليق على أنه يؤثر في انتخاب أى سيناتور يُختار أو يؤثر على مدة شغله لمنصبه هذا قبل أن يُصبح ساريا باعتباره جزءا من الدستور.

التعديل الثامن عشر(*)

[تم التصديق على التعديل الثامن عشر في ١٦ يناير ١٩١٩].

الباب ١

[يُحظر بموجب هذا التعديل بعد انقضاء سنة واحدة على التصديق على هذه المادة صنع أو بيع أو نقل مواد كحولية مُسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية، وكذلك جلب تلك المواد إليها أو تصديرها منها لأغراض صنع المشروبات.

الباب ٢

تكون للكونجرس وللولايات المتعددة سلطة مترامنة لإنفاذ هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

الباب ٣

لا تنفذ هذه المادة إلا بعد التصديق عليها كتعديل للدستور من جانب الهيئات التشريعية في الولايات المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الدستور، في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها من الكونجرس للولايات].

التعديل التاسع عشر

[تم التصديق على التعديل التاسع عشر في ١٨ أغسطس ١٩٢٠].

(*) ألغى التعديل الحادي والعشرين الصادر في ٥ ديسمبر ١٩٣٣ التعديل الثامن عشر.

لا تحرم الولايات المتحدة أو أى ولاية أحدا من مواطنى الولايات المتحدة من حق التصويت، ولا تنتقص من ذلك الحق بناء على الجنس من ذكر وأنثى.

وتكون للكونجرس سلطة إنفاذ هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

التعديل العشرون

[تم التصديق على التعديل العشرين فى ٢٣ يناير ١٩٣٣].

الباب ١

تنتهى مدة شغل الرئيس ونائب الرئيس لمنصبيهما ظهر اليوم العشرين من شهر يناير، وتنتهى مدة شغل أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب ظهر اليوم الثالث من شهر يناير، فى السنوات التى كانت فيها مدة شغلهم لمناصبهم هذه ستنتهى فى حالة عدم التصديق على هذه المادة، وعندئذ تبدأ مدة شغل خلفائهم لمناصبهم.

الباب ٢

يجتمع الكونجرس مرة واحدة على الأقل كل سنة، وتبدأ هذه الاجتماعات ظهر اليوم الثالث من شهر يناير، إلا إذا حدّد بموجب القانون يوما مختلفا.

الباب ٣

إذا توفى الرئيس المنتخب فى الوقت المحدد لبدء مدة شغله لمنصبه كرئيس، يُصبح نائب الرئيس المنتخب رئيسا. وفى حالة عدم اختيار رئيس

قبل الموعد المحدد لبدء مدة شغلِه لمنصبه، أو فى حالة عدم انطباق المؤهلات المطلوبة على الرئيس المنتخب، يؤدى نائب الرئيس المنتخب مهام الرئيس إلى أن يصبح هناك رئيس تنطبق عليه المؤهلات المطلوبة، ويجوز للكونجرس أن ينص بموجب القانون على الحالة التى لا تنطبق فيها المؤهلات المطلوبة على الرئيس المنتخب ولا على نائب الرئيس المنتخب، بحيث يُحدّد مَنْ يؤدى عندئذ مهام الرئيس، أو يحدّد طريقة اختيار الشخص الذى سيؤدى مهام الرئيس، ويتصرف هذا الشخص بناء على ذلك ريثما يصبح رئيسًا أو نائب رئيس مؤهلاً.

الباب ٤

يجوز للكونجرس أن ينص بموجب القانون على حالة وفاة أى من الأشخاص الذين يجوز لمجلس النواب أن يختار من بينهم رئيساً متى آل إليه حق الاختيار، وعلى حالة وفاة أى من الأشخاص الذين يجوز لمجلس الشيوخ أن يختار من بينهم نائباً للرئيس متى آل إليه حق الاختيار.

الباب ٥

يبدأ نفاذ البابين ١ و ٢ فى اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر بعد التصديق على هذه المادة.

الباب ٦

لا يبدأ نفاذ هذه المادة إلا بعد التصديق عليها كتعديل للدستور من جانب الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع الولايات المتعددة فى غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

التعديل الحادى والعشرون

[تم التصديق على التعديل الحادى والعشرين فى ٥ ديسمبر ١٩٣٣].

الباب ١

تُلغى بمقتضى هذا الباب المادة الثامنة عشرة من تعديل دستور الولايات المتحدة.

الباب ٢

يُحظر بموجب هذا الباب نقل أو استيراد مواد كحولية مُسكرّة أو جلبها إلى أى ولاية أو إقليم أو أراضٍ فى حوزة الولايات المتحدة من أجل توريدها أو استخدامها فيها انتهاكا للقوانين المطبقة فيها.

الباب ٣

لا يبدأ نفاذ هذه المادة إلا بعد التصديق عليها كتعديل للدستور بواسطة اجتماعات فى الولايات المتعددة، على النحو المنصوص عليه فى الدستور، فى غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها من الكونجرس إلى الولايات.

التعديل الثانى والعشرون

[تم التصديق على التعديل الثانى والعشرين فى ٢٧ فبراير ١٩٥١].

الباب ١

لا يُنتخب أى شخص لشغل منصب الرئيس أكثر من مرتين، ولا يُنتخب أى شخص يكون قد شغل منصب الرئيس، أو قام بأداء مهام الرئيس

لمدة تجاوزت عامين من مدة انتخاب من أجلها شخص آخر رئيساً، لشغل منصب الرئيس أكثر من مرة واحدة. ولكن هذه المادة لا تنطبق على أى شخص يشغل منصب الرئيس عند اقتراح الكونجرس هذه المادة، ولا تمنع أى شخص يشغل منصب الرئيس، أو يقوم بأداء الرئيس، فى أثناء المدة التى تصبح فيها هذه المادة سارية، من أن يشغل منصب الرئيس أو أن يقوم بأداء مهام الرئيس فى أثناء بقية تلك المدة.

الباب ٢

لا يبدأ نفاذ هذه المادة إلا بعد التصديق عليها كتعديل للدستور من جانب الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع الولايات المتعددة فى غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها من الكونجرس للولايات.

التعديل الثالث والعشرون

اتم التصديق على التعديل الثالث والعشرين فى ٢٩ مارس ١٩٦١.

الباب ١

تُعيّن المنطقة التى يوجد فيها مقر حكومة الولايات المتحدة، على النحو الذى يُوعز به الكونجرس، عدداً من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس يكون مساوياً للعدد الكلى لأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب فى الكونجرس الذى كان يحق لتلك المنطقة الحصول عليه لو كانت ولاية، ولكن بما لا يتجاوز بأى حال العدد الذى يحق لأقل ولاية كثافة سكانية الحصول عليه، ويكون أولئك الناخبون بمثابة إضافة إلى المعيّنين من الولايات، ولكنهم يعتبرون، لأغراض انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معيّنين من ولاية،

ويجتمعون في المنطقة ويؤدون المهام التي تنص عليها المادة الثانية عشرة من التعديل.

الباب ٢

تكون للكونجرس سلطة إنفاذ هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

التعديل الرابع والعشرون.

[تم التصديق على التعديل الرابع والعشرين في ٢٣ يناير ١٩٦٤].

الباب ١

لا تحرم الولايات المتحدة أو أي ولاية أخذا من حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت في أي انتخابات أولية أو انتخابات أخرى لاختيار الرئيس أو نائب الرئيس، أو لاختيار ناخبي الرئيس أو نائب الرئيس، أو لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ أو أعضاء مجلس النواب في الكونجرس، ولا تنتقص من هذا الحق، بناء على عدم دفع أي ضريبة اقتراع أو أي ضريبة أخرى.

الباب ٢

تكون للكونجرس سلطة إنفاذ هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

التعديل الخامس والعشرون

[تم التصديق على التعديل الخامس والعشرين في ١٠ فبراير ١٩٦٧].

الباب ١

فى حالة إقالة الرئيس من منصبه أو فى حالة وفاته أو استقالته، يُصبح نائب الرئيس رئيسًا.

الباب ٢

عندما يصبح منصب نائب الرئيس شاغرًا، يُرشح الرئيس نائبًا له يتولى مهام منصبه عند إقرار هذا التشريع بأغلبية أصوات كل من مجلسى الكونجرس.

الباب ٣

متى أحال الرئيس إلى الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب إقراره الكتابى بعجزه عن أداء صلاحيات وواجبات منصبه، وإلى أن يحيل إليهما إقرارا كتابيا يفيد بعكس ذلك، يقوم نائب الرئيس بأداء تلك الصلاحيات والواجبات باعتباره قائما بأعمال الرئيس.

الباب ٤

متى أحال نائب الرئيس وأغلبية إما المسئولين الرئيسيين فى الإدارات التنفيذية، وإما أى هيئة أخرى ينص عليها الكونجرس بموجب القانون، إلى الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب إقرارهم الكتابى بأن الرئيس عاجز عن أداء صلاحيات وواجبات منصبه، يتولى نائب الرئيس فوراً صلاحيات وواجبات المنصب باعتباره قائما بأعمال الرئيس.

وبعد ذلك، عندما يحيل الرئيس إلى الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب إقراره الكتابى الذى يفيد بعدم وجود عجز لديه،

يستأنف صلاحيات وواجبات منصبه إلا إذا أحال نائب الرئيس وأحالت أغلبية
أى من المسؤولين الرئيسيين فى الإدارة التنفيذية، أو فى أى هيئة أخرى ينص
عليها الكونجرس بموجب القانون، فى غضون أربعة أيام، إلى الرئيس
المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب إقرارهم الكتابى بأن الرئيس
عاجز عن أداء صلاحيات وواجبات منصبه. وعندئذ يبت الكونجرس فى
المسألة، بحيث يجتمع فى غضون ثمان وأربعين ساعة لهذا الغرض إذا لم
يكن منعقدا أصلا. وإذا قرر الكونجرس، فى غضون واحد وعشرين يوما من
استلامه الإقرار الكتابى المذكور آخرا، أو إذا لم يكن الكونجرس منعقدا، فى
غضون واحد وعشرين يوما من الوقت الذى يُطلب من الكونجرس فيه أن
يجتمع فيه، بثلاثي أصوات كلا المجلسين أن الرئيس عاجز عن أداء
صلاحيات وواجبات منصبه، يواصل نائب الرئيس أداء تلك الصلاحيات
والواجبات باعتباره قائما بأعمال الرئيس، وبغير ذلك يستأنف الرئيس
صلاحيات وواجبات منصبه.

التعديل السادس والعشرون

[تم التصديق على التعديل السادس والعشرين فى ١ يوليو ١٩٧١].

الباب ١

لا تحرم الولايات المتحدة أو أى ولاية أحدا من حق مواطنى الولايات
المتحدة، البالغين من العمر ثمانية عشر عاما أو أكثر، من التصويت، ولا
تنتقص الولايات المتحدة أو أى ولاية من هذا الحق، بسبب العمر.

الباب ٢

تكون للكونجرس سلطة إنفاذ هذه المادة بموجب تشريع ملائم.

التعديل السابع والعشرون

[اُقتُرح التعديل السابع والعشرون في ٢٥ سبتمبر ١٧٨٩، وتم التصديق عليه بعد ٢٠٣ سنوات، في يوم ٧ مايو ١٩٩٢].

لا يبدأ نفاذ أي قانون، يكون من شأنه أن يغيّر التعويض الذي يُمنح مقابل خدمات أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب، إلا بعد إجراء انتخابات للنواب.

الدستور الفرنسي (الصادر سنة ١٩٥٨ وتعديلاته)

ديباجة الدستور الصادر بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦

إعلان حقوق الإنسان

ديباجة دستور سنة ١٩٤٦

دستور سنة ١٩٥٨ غداة الانتصار الذي حققته الشعوب الحرة على الأنظمة الحاكمة التي سعت إلى استعباد وإهانة البشرية:

يُعلن شعب فرنسا مجدداً أن كل إنسان، دون أي تمييز بسبب العرق أو الديانة أو العقيدة، يملك حقوقاً مقدسة وثابتة. ويؤكد رسمياً من جديد حقوق وحرريات الإنسان والمواطن المنصوص عليها في إعلان الحقوق الصادر سنة ١٧٨٩ والمبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية.

ويعلن أيضاً، باعتبار أن ذلك أمر ضروري على وجه الخصوص لعصرنا، المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة أدناه:

- يكفل القانون للمرأة حقوقاً متساوية مع حقوق الرجل في جميع المجالات.
- يجوز لأي رجل يتعرض للاضطهاد بسبب أفعاله في سبيل الحرية أن يطالب بحق اللجوء إلى أراضي الجمهورية.
- على كل شخص واجب أن يعمل وله حق الحصول على عمل. ولا يجوز أن يعاني أي شخص من التحيز في عمله أو فرص عمله بسبب أصله أو آرائه أو معتقداته.
- يجوز لجميع الرجال أن يدافعوا عن حقوقهم ومصالحهم من خلال العمل النقابي ويجوز لهم أن ينتموا إلى نقابة من اختيارهم.
- يُمارَس حق الإضراب في إطار القوانين التي تنظمه.

- يشارك جميع العمال، من خلال وساطة ممثليهم، في البت جماعيا فى شروط العمل وفى إدارة مكان العمل.
- تُصبح جميع الممتلكات وجميع المؤسسات ذات طابع الخدمة العامة أو الاحتكار بحكم الواقع، أو التى يمكن أن تكتسب ذلك الطابع، ملكا للمجتمع.
- تُهيئ الأمة للفرد وللأسرة الظروف اللازمة لتنميتها.
- تكفل الأمة للجميع، وبخاصة للأطفال والأمهات والعمال المسنين، حماية صحتهم، والأمن المادى، والراحة، ووقت الفراغ. ويكون من حق جميع الأشخاص غير القادرين على العمل، بسبب أعمارهم أو حالتهم البدنية أو العقلية أو حالتهم الاقتصادية، الحق فى الحصول على مساعدة ملائمة من المجتمع لكى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة.
- تعلن الأمة تضامنا وتساوى جميع الفرنسيين فى حمل عبء النوائب الوطنية.
- تكفل الأمة سبل حصول الأطفال والبالغين على قدم المساواة على التعليم والتدريب المهني والثقافة. ويمثل توفير تعليم مجاني وعام وعلمي على جميع المستويات واجبا من واجبات الدولة.
- تنقيد الجمهورية الفرنسية، حرصا منها على تقاليدها، بقواعد القانون العام الدولي. ولا تقوم بأى حرب بهدف الغزو، ولا تستخدم أبدا القوة ضد حرية أى شعب.
- رهنا بالمعاملة بالمثل، توافق فرنسا على فرض ما يلزم من حدود على سيادتها فى سبيل إحلال السلام وصونه.
- تشكل فرنسا مع شعوبها فيما وراء البحار اتحادا يقوم على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات، دون تمييز بسبب العرق أو الديانة.

- يتكون الاتحاد الفرنسي من الأمم والشعوب التي توافق على تجميع أو تنسيق مواردها وجهودها من أجل تنمية حضاراتها، وزيادة رفاها، وكفالة أمنها.
- ترغب فرنسا، تمسكاً منها بمهمتها التقليدية، في توجيه الشعوب الواقعة تحت مسئوليتها نحو الحرية لكي تدير أنفسها وتقوم بتسيير شئونها ديمقراطياً، وتكفل فرنسا للجميع، تجنباً لجميع نظم الاستعمار القائمة على الحكم التعسفي، سبيل الوصول على قدم المساواة إلى المناصب العامة، كما تكفل ممارسة الحقوق والحريات المعلنة أو المؤكدة في هذا الإعلان، ممارسة فردية أو جماعية.

الدستور الفرنسي (الصادر سنة ١٩٥٨ وتعديلاته)

المادة ١

تكون فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة، وعلمانية، وديمقراطية، واجتماعية. وتكفل تساوى جميع المواطنين أمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس الأصل أو العرق أو الديانة، وتحترم جميع معتقداتهم.

السيادة

المادة ٢

تكون لغة الجمهورية هي اللغة الفرنسية.
يكون الشعار الوطنى هو العلم الثلاثى الألوان، وهى اللون الأزرق واللون الأبيض واللون الأحمر.
يكون النشيد الوطنى هو المرسليز.

يكون شعار الجمهورية هو "الحرية، والمساواة، والإخاء".
ويكون مبدأ الجمهورية هو "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب".

وتكون السيادة الوطنية ملكا للشعب، الذي يمارسها من خلال ممثليه وبواسطة استفتاء. ولا تدعى أى فئة من الشعب لنفسها، ولا يدعى أى فرد لنفسه، الحق فى ممارسة تلك السيادة. ويجوز أن يكون الاقتراع مباشرا أو غير مباشر على النحو الذى ينص عليه الدستور. ويكون دائما شاملا للجميع، ومتساويا، وسريا. ويجوز لجميع المواطنين الفرنسيين من كلا الجنسين الذين بلغوا سن الرشد ولديهم حقوقهم المدنية والسياسية أن يصوتوا على النحو الذى ينص عليه النظام الأساسى.

المادة ٣

السيادة الوطنية ملك للشعب، الذى يمارسها من خلال ممثليه وبواسطة استفتاء. ولا يجوز لأى فئة من الشعب أن تدعى لنفسها، ولا يجوز لأى فرد أن يدعى لنفسه، الحق فى ممارستها. ويجوز أن يكون الاقتراع مباشرا أو غير مباشر على النحو الذى ينص عليه الدستور. ويكون دائما شاملا للجميع، ومتساويا، وسريا. ويجوز لجميع المواطنين الفرنسيين من كلا الجنسين الذين بلغوا سن الرشد ولديهم حقوقهم المدنية والسياسية أن يصوتوا على النحو الذى ينص عليه القانون.

المادة ٤

تُسهِم الأحزاب والفئات السياسية فى ممارسة حق الاقتراع. وتتكون هذه الأحزاب والفئات وتمارس أنشطتها فى حرية. ويجب أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.

رئيس الجمهورية

المادة ٥

يكفل رئيس الجمهورية التقيد بالدستور. ويكفل، من خلال تحكيمه، الأداء السليم للسلطات العامة واستمرار الدولة. ويكون الضامن للاستقلال الوطنى، وللسلامة الإقليمية، وللتقيد بالمعاهدات.

المادة ٦

يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بواسطة اقتراع عام مباشر. ويُحدد قانون تأسيسى طريقة تنفيذ هذه المادة.

المادة ٧

يُنتخب رئيس الجمهورية بأغلبية مطلقة من الأصوات. وفي حالة عدم الحصول على تلك الأغلبية فى أول اقتراع، يجرى اقتراع ثانٍ فى ثانى يوم أجد لاحق. ولا يجوز أن يشترك فى الاقتراع الثانى إلا المرشحون اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات فى الاقتراع الأول.

وتبدأ عملية الاقتراع بأمر انتخاب تصدره الحكومة. ولا يجرى انتخاب الرئيس الجديد قبل عشرين يوما من انتهاء مدة الرئيس القائم، ولا يجرى ذلك الانتخاب قبل انتهاء مدة الرئيس القائم بأكثر من خمسة وثلاثين يوما. وفى حالة شغور رئاسة الجمهورية لأى سبب كان، أو فى حالة ما إذا قرر المجلس الدستورى بالرجوع إلى الحكومة وبأغلبية أعضائه المطلقة أن رئيس الجمهورية لم يعد قادرا على أداء مهام منصبه، يُمارس رئيس مجلس الشيوخ مهام رئيس الجمهورية، باستثناء تلك المهام المحددة فى المادتين ١١ و ١٢، بصفة مؤقتة، أو إذا كان رئيس مجلس الشيوخ غير قادر تمارس الحكومة تلك المهام.

وفى حالة نشوء شاغر، أو حيثما أعلن المجلس الدستوري أن عجز الرئيس عن ممارسة مهام منصبه عجز دائم، يجرى الاقتراع لانتخاب الرئيس الجديد، إلا فى حالة ما إذا ارتأى المجلس الدستوري أن هناك سببا قهريا يحول دون ذلك، بعد بدء الشغور أو إعلان أن العجز دائم بما لا يقل عن عشرين يوما وبما لا يتجاوز خمسة وثلاثين يوما.

وإذا توفى أو أصيب بالعجز أى شخص من الأشخاص الذين يكونون قد أعلنوا قبل اليوم الأخير لتقديم ترشيحاتهم بأقل من ثلاثين يوما، خلال الأيام السبعة السابقة على ذلك اليوم الأخير لتقديم الترشيحات، قرارهم ترشيح أنفسهم، يجوز للمجلس الدستوري أن يقرر تأجيل الانتخابات.

وإذا توفى أى من المرشحين أو أصبح عاجزا قبل الاقتراع الأول، يعلن المجلس الدستوري تأجيل الانتخابات.

وفى حالة وفاة أو عجز أى من المرشحين الاثنين اللذين يتصدران قائمة المرشحين فى الاقتراع الأول قبل أى انسحاب، يعلن المجلس الدستوري وجوب إعادة الإجراء الانتخابى كاملا، وينطبق نفس الشيء فى حالة وفاة أو عجز أى من المرشحين الاثنين اللذين يبقيان للاقتراع الثانى. وتُحال جميع الحالات إلى المجلس الدستوري على النحو المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٦١ أو على النحو المنصوص عليه فى القانون التأسيسى المنصوص عليه فى المادة ٦ بشأن الترشح.

ويجوز للمجلس الدستوري أن يمدد المهلة الزمنية المحددة فى الفقرتين الثالثة والخامسة، بشرط أن يجرى الاقتراع فى موعد لا يتجاوز خمسة وثلاثين يوما بعد قرار المجلس الدستوري. وإذا أسفر تنفيذ أحكام هذه الفقرة عن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد انتهاء مدة الرئيس القائم، يظل ذلك الرئيس فى منصبه إلى أن يعلن خلف له.

ولا تُنفَّذ المادة ٤٩ ولا المادة ٥٠ ولا المادة ٨٩ من الدستور فى أثناء شغور رئاسة الجمهورية أو فى أثناء الفترة الفاصلة بين إعلان أن عجز رئيس الجمهورية هو عجز دائم وانتخاب خليفة له.

المادة ٨

يعيّن رئيس الجمهورية رئيس الوزراء. ويُنهى تعيين رئيس الوزراء عندما يُقدم الأخير استقالة الحكومة. ويعيّن، بناء على اقتراح رئيس الوزراء، أعضاء الحكومة الآخرين ويُنهى تعييناتهم.

المادة ٩

يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء.

المادة ١٠

يُصدر رئيس الجمهورية قوانين البرلمان فى غضون خمسة عشر يوما من اعتماد أى قانون بصفة نهائية وإحالته إلى الحكومة. ويجوز له أن يطلب إلى البرلمان، قبل انتهاء هذه المهلة، إعادة النظر فى القانون أو فى بنود من القانون. ولا تُرفض إعادة النظر.

المادة ١١

يجوز لرئيس الجمهورية، بناء على اقتراح من الحكومة عندما يكون البرلمان منعقداً أو بناء على اقتراح مشترك من كلا المجلسين، يكون فى أى حالة من الحالتين منشورا فى الجريدة الرسمية، أن يطرح للاستفتاء أى مشروع قانون حكومى يتناول تنظيم السلطات العامة، أو يتناول إصلاحات تتعلق بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للأمة أو بالخدمات العامة المسهمة

فيها، أو ينص على تفويض بالتصديق على معاهدة من شأنها، رغم عدم تعارضها مع الدستور، أن تؤثر على أداء المؤسسات لوظائفها.

وعند إجراء الاستفتاء استجابة لاقتراح من الحكومة، تدلى الحكومة ببيان أمام كل مجلس ويعقب ذلك إجراء مناقشة. وحيثما كانت نتيجة الاستفتاء في صالح مشروع القانون المقدم من الحكومة، يصدره رئيس الجمهورية في غضون خمسة عشر يوما من إعلان نتائج التصويت.

المادة ١٢

يجوز لرئيس الجمهورية، بعد التشاور مع رئيس الوزراء ومع رئيسي المجلسين، أن يعلن حل الجمعية الوطنية.

وتجرى انتخابات عامة في غضون مدة لا تقل عن عشرين يوما ولا تتجاوز أربعين يوما بعد حل الجمعية الوطنية.

وتتعد الجمعية الوطنية في ثاني يوم خميس بعد انتخابها. وفي حالة انعقادها خارج إطار الفترة المنصوص عليها لدورتها العادية يدعى إلى انعقاد دورة لمدة خمسة عشر يوما.

ولا يجرى أى حل آخر في غضون سنة بعد هذه الانتخابات.

المادة ١٣

يوقع رئيس الجمهورية المراسيم التي يكون قد جرى التداول بشأنها في مجلس الوزراء.

ويجرى التعيينات في المناصب المدنية والعسكرية بالدولة.

ويعين مجلس الوزراء مستشاري الدولة، والرئيس الأعلى لجوقة الشرف، والسفراء والمبعوثين غير العاديين، وكبار أعضاء ديوان المحاسبة،

والمأمورين العموميين، وممثلى الحكومة فى الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، والمسئولين العموميين، وعمداء الأكاديميات، ورؤساء دوائر الحكومة المركزية.

ويُحدد قانون تأسيسى الوظائف الأخرى التى يجب أن تُملأ فى مجلس الوزراء والطريقة التى يجوز بها أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته المتعلقة بالتعيينات بحيث تمارس نيابة عنه.

المادة ١٤

يعتمد رئيس الجمهورية السفراء والمبعوثين غير العاديين لدى الدول الأجنبية، ويقدم السفراء والمبعوثون غير العاديين الأجانب أوراق اعتمادهم له.

المادة ١٥

يكون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويترأس مجالس ولجان الدفاع الوطنية العليا.

المادة ١٦

عند تعرض مؤسسات الجمهورية، واستقلال الأمة، وسلامة أراضيها، أو عندما يتعرض الوفاء بالتزاماتها الدولية، لتهديد خطير وسريع، وعند تعطل أداء السلطات العامة الدستورية لوظائفها أداء سليماً، يتخذ رئيس الجمهورية التدابير التى تستلزمها هذه الظروف، بعد التشاور رسمياً مع رئيس الوزراء، ومع رؤساء المجلسين، ومع المجلس الدستورى.

ويُعلم الأمة بهذه التدابير فى رسالة يوجهها إليها.

ويجب أن تتبع التدابير من الرغبة في تزويد السلطات العامة الدستورية، في أقصر وقت ممكن، بما يلزم من وسائل لأداء واجباتها. ويجرى التشاور مع المجلس الدستوري بخصوص هذه التدابير. وينعقد البرلمان كحق له.

ولا تُحل الجمعية الوطنية في أثناء ممارسة السلطات الخاصة بالطوارئ.

المادة ١٧

لرئيس الجمهورية الحق في منح عفو.

المادة ١٨

يتواصل رئيس الجمهورية مع مجلسي البرلمان بواسطة رسائل، يأمر بأن تُتلى، ولا تكون موضع أي مناقشة.

وينعقد البرلمان خصيصاً لهذا الغرض في حالة ما إذا كان ليس منعقدًا في دوراته العادية.

المادة ١٩

يوقع رئيس الوزراء، ويوقع الوزراء المختصون، عند الاقتضاء، على المراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية، خلاف تلك المنصوص عليها بموجب المواد ٨ (الفقرة الأولى) و ١١ و ١٢ و ١٦ و ١٨ و ٥٤ و ٥٦ و ٦١.

الحكومة

المادة ٢٠

تُحدد الحكومة سياسة الأمة وتتولى تنفيذها.
وتكون الخدمة المدنية والقوات المسلحة تحت تصرفها.
وتكون مسئولة أمام البرلمان وفقاً للأحكام والإجراءات المحددة في
المادتين ٤٩ و ٥٠.

المادة ٢١

يتولى رئيس الوزراء توجيه أداء الحكومة لأعمالها. ويكون مسئولاً
عن الدفاع الوطنى. ويكفل تنفيذ التشريعات. وتكون له، رهناً بأحكام المادة
١٣، سلطة وضع أنظمة، ويُجرى تعيينات فى المناصب المدنية والعسكرية.
ويجوز له تفويض سلطات معينة من سلطاته إلى الوزراء.
ويعين، إذا استدعت الحاجة ذلك، نواباً له باعتباره رئيساً للمجالس
واللجان المشار إليها فى المادة ١٥.
ويجوز، فى الحالات الاستثنائية، أن يعين نائباً له رئيساً لاجتماع
مجلس الوزراء بمقتضى تفويض سلطات صريح بخصوص جدول أعمال
محدد.

المادة ٢٢

توقع القرارات الصادرة عن رئيس الوزراء، عند الاقتضاء، من قبل
الوزراء المسئولين عن تنفيذها.

المادة ٢٣

لا تتعارض واجبات عضو الحكومة مع ممارسة أى منصب برلماني، أو أى موقع من مواقع التمثيل المهني على الصعيد الوطني، أو مع أى عمل عام، أو مع أى نشاط مهني.

ويُجَدِّد قانون تأسيس طريقة إحلال أشخاص آخرين محل شاغلي هذه المناصب أو المواقع أو الأعمال.

ويجرى إحلال أعضاء البرلمان وفقاً لأحكام المادة ٢٥.

البرلمان

المادة ٢٤

يتألف البرلمان من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

ويُنتخب النواب في الجمعية الوطنية بواسطة اقتراع مباشر.

ويُنتخب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة اقتراح غير مباشر. ويكفل في مجلس الشيوخ تمثيل الوحدات الإقليمية للجمهورية. ويمثل في مجلس الشيوخ الرعايا الفرنسيون الذين يقيمون خارج فرنسا.

المادة ٢٥

يُحدد قانون تأسيس المدة التي يُنتخب من أجلها كل مجلس، وعدد أعضائه، وبدلاتهم، وشروط الأهلية وشروط التجريد من الأهلية وشروط التعارض مع العضوية.

ويُحدد أيضاً طريقة انتخاب الأشخاص الذين يحلون، في حالة حدوث شاغر، محل النواب أو أعضاء مجلس الشيوخ الذين تكون مقاعدهم قد

أصبحت شاغرة، إلى أن يحدث تجديد عام أو جزئى بانتخاب أعضاء المجلس الذى ينتمون إليه.

يُنتخب رئيس الجمعية الوطنية للمدة التى تُنتخب الجمعية من أجلها. ويُنتخب رئيس مجلس الشيوخ بعد كل تجديد جزئى بواسطة انتخابات.

المادة ٢٦

لا تُقام دعوى قضائية ضد أى عضو من أعضاء البرلمان، أو يجرى التحقيق معه، أو يُلقى القبض عليه، أو يُحتجز، أو يُحاكم، بخصوص الآراء التى يُعرب عنها أو تصويته فى إطار ممارسة واجباته.

ولا يُلقى القبض على أى عضو من أعضاء البرلمان بخصوص جريمة خطيرة أو أى جُنحة خطيرة أخرى، ولا تسرى عليه أى إجراءات احتجازية أو شبه احتجازية، دون إذن من مكتب المجلس الذى يكون عضواً فيه. ولا يكون هذا الإذن مطلوباً فى حالة التلبس بارتكاب جريمة خطيرة أو جُنحة خطيرة أخرى أو فى حالة صدور حكم نهائى.

ويُعَلَّقُ اعتقال أى عضو من أعضاء البرلمان، أو إخضاعه لإجراءات احتجازية أو شبه احتجازية، أو مقاضاته، طوال مدة دورة انعقاد البرلمان إذا طلب ذلك المجلس الذى يكون عضواً فيه.

وينعقد المجلس المعنى كحق له فى جلسات إضافية من أجل إتاحة تطبيق الفقرة السابقة إذا اقتضت الظروف ذلك.

المادة ٢٧

تُصبح أى تعليمات ملزمة باطلة.

ويكون حق أعضاء البرلمان فتح التصويت حقاً شخصياً. ويجوز، في الحالات الاستثنائية، أن يأذن قانون تأسيسي بالتصويت بالوكالة. وفي تلك الحالة لا يُمنح أى عضو أكثر من وكالة واحدة.

المادة ٢٨

ينعقد البرلمان كحق له في دورة عادية تبدأ في أول يوم عمل من شهر أكتوبر وتنتهى في آخر يوم عمل من شهر يونيه.

ولا يتجاوز عدد الأيام التى ينعقد فيها كل مجلس في أثناء الدورة العادية مائة وعشرين يوماً. وتُحدّد أسابيع الجلسات من قبل كل مجلس.

يجوز لرئيس الوزراء، بعد التشاور مع رئيس المجلس المعنى، أو مع أغلبية أعضاء كل مجلس، أن يقرر عقد اجتماع في أيام إضافية للجلسات. وتُحدّد أيام وساعات الجلسات بمقتضى النظام الداخلى لكل مجلس.

المادة ٢٩

ينعقد البرلمان في دورة غير عادية، بناء على طلب رئيس الوزراء أو أغلبية أعضاء الجمعية الوطنية، للنظر في جدول أعمال محدد. وفي حالة عقد دورة غير عادية بناء على طلب أعضاء الجمعية الوطنية، يبدأ نفاذ المرسوم الذى يقضى باختتامها بعد أن يكون البرلمان قد تناول جدول الأعمال الذى انعقد من أجله، أو بعد اثني عشر يوماً من أولى جلساته، أيهما أسبق. ولا يجوز لغير رئيس الوزراء أن يطلب عقد دورة جديدة قبل نهاية الشهر التالى لصدور المرسوم الذى يقضى باختتام دورة غير عادية.

المادة ٣٠

تبدأ الدورات غير العادية وتُختتم بموجب مرسوم صادر عن رئيس الجمهورية، إلا في الحالات التي يُعقد فيها البرلمان كحق له.

المادة ٣١

تُتاح لأعضاء الحكومة إمكانية المثل أمام كلا المجلسين. ويُخاطبون أي مجلس كلما طلبوا ذلك. ويجوز أن يساعدهم مفوضو الحكومة.

المادة ٣٢

يُنتخب رئيس الجمعية الوطنية للمدة التي تُنتخب الجمعية من أجلها. ويُنتخب رئيس مجلس الشيوخ بعد كل تجديد جزئي بواسطة الانتخابات.

المادة ٣٣

تكون جلسات المجلسين علنية. ويُنشر في الجريدة الرسمية محضر حرقى للمناقشات. ويجوز لكل مجلس أن يعقد جلسات سرية بناء على طلب رئيس الوزراء أو عشر أعضائه.

العلاقات بين البرلمان والحكومة

المادة ٣٤

يُصدر البرلمان النظم الأساسية. تحدد النظم الأساسية القواعد المتعلقة بما يلي:

- الحقوق المدنية والضمانات الأساسية الممنوحة للمواطنين من أجل ممارسة حرياتهم العامة، والالتزامات المفروضة لأغراض الدفاع الوطني على المواطنين بخصوص أنفسهم وممتلكاتهم.
- الجنسية، ووضع الأشخاص وأهليتهم القانونية، ونظم الزواج، والميراث، والهبات.
- البت في الجرائم الخطيرة وغيرها من الجُنح الخطيرة والعقوبات المنطبقة عليها، والإجراءات الجنائية، والعفو، وتحديد فئات جديدة من المحاكم وتحديد الأنظمة التي تحكم أعضاء الهيئة القضائية.
- قاعدة ومعدلات وأساليب تحصيل الضرائب بجميع أنواعها، وإصدار العملة.
- وتحدد النظم الأساسية أيضا القواعد المتعلقة بما يلي:
- النظم الانتخابية لمجلسي البرلمان والمجالس المحلية، وإنشاء فئات للمؤسسات العامة.
- الضمانات الأساسية الممنوحة للأفراد المدنيين والعسكريين الذين يعملون في خدمة الدولة.
- تأميم المؤسسات ونقل ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- وتحدد النظم الأساسية المبادئ الأساسية المتعلقة بما يلي:
- التنظيم العام للدفاع الوطني.
- الحكم الذاتي للوحدات الإقليمية، وسلطاتها، ومواردها.
- التعليم.
- النظام الذي يحكم الملكية، والحقوق العينية، والالتزامات المدنية والتجارية.
- قانون العمل، وقانون نقابات العمال، والضمان الاجتماعي.

وتُحدد قوانين المالية العامة موارد الدولة والتزاماتها على النحو المحدد في قانون تأسيسي ومع التحفظات المحددة في ذلك القانون.

وتحدد قوانين تمويل الضمان الاجتماعي الشروط العامة للموازنة المالية للضمان الاجتماعي، وتحدد، في ضوء التنبؤات بالإيرادات، أهداف الإنفاق على النحو المحدد في قانون تأسيسي ومع التحفظات المحددة في ذلك القانون.

وتحدد قوانين البرامج أهداف الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويجوز التوسع في أحكام هذه المادة وتكملتها بواسطة قانون تأسيسي.

المادة ٣٥

يصدر الإذن بإعلان الحرب من قبل البرلمان.

المادة ٣٦

يصدر مرسوم في مجلس الوزراء بفرض الأحكام العرفية. ولا يجوز لغير البرلمان أن يأذن بتمديد تلك الأحكام العرفية بما يتجاوز اثني عشر يوما.

المادة ٣٧

تخضع للتنظيم الأمور الأخرى غير تلك التي تدرج ضمن اختصاص النظام الأساسي. والقوانين التي يصدرها البرلمان بشأن هذه الأمور يجوز تعديلها بموجب مرسوم يصدر بعد التشاور مع مستشار الدولة. وأي قوانين من هذا القبيل تصدر بعد بدء نفاذ هذا الدستور لا تُعدّل بموجب مرسوم إلا

إذا أعلن المجلس الدستوري أنها أمور تخضع للتنظيم على النحو المحدد في الفقرة السابقة.

المادة ٣٨

يجوز للحكومة، لكي تتفد برنامجها، أن تطلب إلى البرلمان أن يسأذن لها، لفترة محددة، باتخاذ إجراءات بموجب مرسوم تكون عادة أمورا داخلية ضمن اختصاص النظام الأساسي. وتصدر المراسيم في مجلس الوزراء، بعد التشاور مع مستشار الدولة. ويبدأ نفاذها عند نشرها، ولكنها تنقضى إذا لم يُعرض مشروع القانون الخاص بالتصديق عليها على البرلمان قبل التاريخ الذي يحدده القانون الذي يمكنه من ذلك.

وفي نهاية الفترة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يجوز تعديل المراسيم إلا بموجب قانون صادر عن البرلمان في المجالات الخاضعة للنظام الأساسي.

المادة ٣٩

يكون لرئيس الوزراء ولأعضاء البرلمان على السواء الحق في المبادرة إلى وضع نظم أساسية.

تُناقش مشاريع القوانين الحكومية في مجلس الوزراء بعد التشاور مع مستشار الدولة وتعرض على أحد المجلسين. وتعرض على الجمعية الوطنية أولا مشاريع القوانين الخاصة بالمالية العامة ومشاريع القوانين الخاصة بتمويل الضمان الاجتماعي.

المادة ٤٠

لا تُقبل مشاريع القوانين وتعديلاتها المقدمة من أعضاء البرلمان إذا كان اعتمادها من شأنه أن يترتب عليه حدوث نقصان في الموارد العامة أو نشوء بند إنفاق عام أو زيادة بند من بنود الإنفاق العام.

المادة ٤١

إذا تبين في أثناء العملية التشريعية أن مشروع قانون أو تعديلا على مشروع قانون يكون مقدما من أحد أعضاء البرلمان ليس أمرا من الأمور التي تخضع لنظام أساسى أو إذا تبين أنه يتعارض مع تفويض ممنوح بموجب المادة ٣٨، يجوز للحكومة أن تعترض وتعتبره غير مقبول.

وفي حالة نشوء خلاف بين الحكومة ورئيس المجلس المعنى، يبت المجلس الدستورى، بناء على طلب أيهما، فى الأمر فى غضون ثمانية أيام.

المادة ٤٢

تتعلق مناقشة مشاريع القوانين الحكومية، فى المجلس الذى يُعرض عليه أولا، بالنص المقدم من الحكومة. ويتداول المجلس الذى يُعرض عليه نص إجازة المجلس الآخر بشأن ذلك النص.

المادة ٤٣

تحال مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة ومن الأعضاء، بناء على طلب الحكومة أو طلب المجلس الذى يكون مشروع القانون معروضا عليه، إلى لجان تشا خصيصا لهذا الغرض لى تنظر فيها.

وتحال مشاريع القوانين المقّمة من الحكومة والأعضاء والتي لا يكون قد قُدم طلب من هذا القبيل بشأنها إلى إحدى اللجان الدائمة، التي يقتصر عددها على ست لجان في كل مجلس.

المادة ٤٤

يكون لأعضاء البرلمان والحكومة الحق في التعديل. وعند بدء المناقشة، يجوز للمحاكمة أن تعترض على النظر في أي تعديل لا يكون قد سبق إحالته إلى لجنة.

ويُبتّ المجلس الذي يكون مشروع القانون قد عُرض عليه أولاً، بتصويت وحيد على كل النص الذي يكون قيد المناقشة، أو على جزء منه، إذا طلبت الحكومة ذلك، استناداً إلى التعديلات المقترحة أو المقبولة من الحكومة فقط لا غير.

المادة ٤٥

يُنظر في كل مشروع قانون مقّم من الحكومة أو من الأعضاء تبعاً في مجلسي البرلمان بهدف اعتماد نص متماثل.

وإذا ثبتت استحالة اعتماد مشروع قانون مقّم من الحكومة أو من الأعضاء بعد قراءتين له من جانب كل مجلس، نتيجة لوجود خلاف بين المجلسين، أو إذا أعلنت الحكومة أن الأمر عاجل، بعد قراءة واحدة من جانب كل مجلس، يجوز لرئيس الوزراء أن يدعو إلى انعقاد لجنة مشتركة، مؤلفة من عدد متساو من الأعضاء من كل مجلس، لكي تقترح نصاً بشأن الأحكام التي تكون ما زالت قيد المناقشة. ويجوز للحكومة أن تعرض النص الذي تضع صيغته اللجنة المشتركة على كلا المجلسين من أجل الموافقة عليه. ولا يجوز قبول أي تعديل دون موافقة الحكومة عليه.

وإذا لم تتجح اللجنة المشتركة في اعتماد نص مشترك، أو إذا لم يُعتمد النص على النحو المنصوص عليه في الفقرة السابقة، يجوز للحكومة، بعد إجراء قراءة أخرى من جانب الجمعية الوطنية ومن جانب مجلس الشيوخ، أن تطلب إلى الجمعية الوطنية اتخاذ قرار نهائي. وفي تلك الحالة يجوز للجمعية الوطنية أن تعيد النظر إما في النص الذي صاغته اللجنة المشتركة، وإما في النص الأخير الذي أجازته هي، بصيغته المعدلة، إذا كانت هذه هي الحالة، بخصوص أي تعديل أو تعديلات اعتمدها مجلس الشيوخ.

المادة ٤٦

تصدر قوانين البرلمان التي يصفها الدستور بأنها قوانين تأسيسية وتعدل على النحو المنصوص عليه في هذه المادة.

ولا يُناقش أي مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من الأعضاء ويُطرح للتصويت في المجلس الذي يكون قد عُرض عليه أولاً إلا بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من عرضه.

ويطبق الإجراء المبين في المادة ٤٥. ومع ذلك، في حالة عدم وجود اتفاق بين المجلسين، يجوز أن تعتمد الجمعية الوطنية النص بناء على قراءة أخيرة، ولكن تكون تلك القراءة من جانب أغلبية مطلقة من أعضائها.

ويجب أن تصدر القوانين التأسيسية المتعلقة بمجلس الشيوخ بعبارات متماثلة من كلا المجلسين.

ولا تصدر القوانين التأسيسية إلا بعد أن يكون المجلس الدستوري قد أعلن أنها مطابقة للدستور.

المادة ٤٧

يُصدر البرلمان مشاريع القوانين المتعلقة بالمالية العامة على النحو المنصوص عليه بموجب قانون تأسيسى. وإذا عجزت الجمعية الوطنية عن التوصل إلى قرار بناء على القراءة الأولى فى غضون أربعين يوماً من عرض مشروع قانون، تقوم الحكومة بإحالة مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ، الذى يجب أن يُصدر حكماً فى غضون خمسة عشر يوماً. وعندئذ ينطبق الإجراء المبين فى المادة ٤٥. وإذا لم يتمكن البرلمان من التوصل إلى قرار فى غضون سبعين يوماً، يجوز إنفاذ أحكام مشروع القانون بموجب مرسوم. وفى حالة عدم تقديم مشروع القانون الخاص بالمالية العامة الذى يُحدد الموارد والنفقات لسنة مالية فى وقت يتيح صدوره قبل بدء تلك السنة، تطلب الحكومة، كمسألة ملحة، إلى البرلمان أن يأذن لها بتحصيل ضرائب وتتيح بموجب مرسوم الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات التى تكون قد سبقت الموافقة عليها.

وتتوقف المهلة الزمنية التى تُحددها هذه المادة عندما لا يكون البرلمان فى حالة انعقاد. ويساعد ديوان المحاسبة البرلمان والحكومة فى رصد تنفيذ القوانين المتعلقة بالمالية العامة.

المادة ٤٧-١

يُصدر البرلمان مشاريع قوانين تمويل الضمان الاجتماعى على النحو الذى ينص عليه قانون تأسيسى.

وفى حالة عدم توصل الجمعية الوطنية إلى قرار بناء على القراءة الأولى فى غضون عشرين يوماً من تقديم مشروع قانون، تُحيل الحكومة مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ، الذى يجب أن يُصدر حكماً فى غضون

خمسة عشر يوما. وينطبق عندئذ الإجراء المبين في المادة ٤٥. وفي حالة عدم توصل البرلمان إلى قرار في غضون خمسين يوما، يجوز تنفيذ أحكام مشروع القانون بموجب مرسوم.

وتتوقف المهلة الزمنية التي تحددها هذه المادة عندما لا يكون البرلمان في حالة انعقاد، وكذلك، فيما يتعلق بكل مجلس، في أثناء الأسابيع التي يكون قد قرر أن لا يجتمع فيها وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٨.

ويساعد ديوان المحاسبة البرلمان والحكومة في رصد تنفيذ قوانين تمويل الضمان الاجتماعي.

المادة ٤٨

دون الإخلال بتطبيق الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة ٢٨، تُعطى الأسبقية فيما يتعلق بجداول أعمال المجلسين، وبالترتيب الذي تحدده الحكومة، لمناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة ولمناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الأعضاء التي تكون الحكومة قد قبلتها.

وفي جلسة تُعقد أسبوعيا على الأقل تُعطى الأسبقية للأسئلة المطروحة من أعضاء البرلمان وللأجوبة التي تقدمها الحكومة.

وفي جلسة واحدة تُعقد شهريا تُعطى الأسبقية لجدول الأعمال الذي يحدده كل مجلس.

المادة ٤٩

يجوز لرئيس الوزراء، بعد تداول مجلس الوزراء، أن يجعل برنامج الحكومة أو ربما بيانا يتعلق بسياساتها العامة مسألة تدرج ضمن مسئولياته أمام الجمعية الوطنية.

ويجوز أن تعترض الجمعية الوطنية على مسئولية الحكومة، وذلك بإصدار اقتراح بتوجيه اللوم إليها. ولا يجوز قبول هذا الاقتراح إلا إذا كان موقعاً من عشر أعضاء الجمعية الوطنية على الأقل. ولا يجوز إجراء تصويت في غضون ثمان وأربعين ساعة من تقديم الاقتراح. ولا تعدُّ إلا الأصوات المؤيدة لاقتراح توجيه اللوم، ولا يُعتمد اقتراح توجيه اللوم إلا إذا صوتت عليه أغلبية أعضاء الجمعية. ولا يجوز للنائب، إلا على النحو المنصوص عليه في الفقرة التالية، أن يوقع على أكثر من ثلاثة اقتراحات تدعو إلى توجيه اللوم إلى الحكومة في أثناء دورة عادية واحدة ولا يجوز له أن يوقع على أكثر من اقتراح واحد في أثناء دورة غير عادية واحدة.

ويجوز لرئيس الوزراء، بعد تداول مجلس الوزراء، أن يُصير على أن يكون إصدار مشروع قانون من الأمور التي تتدرج ضمن مسئولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية. وفي تلك الحالة يعتبر مشروع القانون معتمداً إلا إذا قدم اقتراح بتوجيه لوم، يُقدَّم في غضون الأربع والعشرين ساعة التالية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة السابقة. ويجوز لرئيس الوزراء أن يطلب إلى مجلس الشيوخ الموافقة على بيان سياسة عامة.

المادة ٥٠

عند تقديم الجمعية الوطنية اقتراحاً بتوجيه لوم، أو عندما لا تُقرُّ برنامج الحكومة أو بياناً بسياساتها العامة، يجب على رئيس الوزراء أن يقدم استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية.

المادة ٥١

يُؤجل اختتام الدورات العادية أو الدورات غير العادية كحق من أجل إتاحة تطبيق المادة ٤٩، إذا نشأت تلك الحالة. وتُعقد جلسات إضافية كحق من أجل نفس الغرض.

المعاهدات والاتفاقات الدولية

المادة ٥٢

يتفاوض رئيس الجمهورية ويصدق على المعاهدات.
ويُحاط علماً بأي مفاوضات من أجل إبرام اتفاق دولي لا يخضع للتصديق.

المادة ٥٣

يجوز التصديق أو الموافقة بموجب قانون برلماني فقط على معاهدات السلام، والمعاهدات التجارية، والمعاهدات أو الاتفاقات المتعلقة بالمنظمات الدولية، والمعاهدات أو الاتفاقات التي تكون ملزمة لمالية الدولة، والمعاهدات أو الاتفاقات التي تُعدل أحكاماً تمثل أموراً خاضعة للنظام الأساسي، والمعاهدات أو الاتفاقات المتعلقة بالوضع القانوني للأشخاص، والمعاهدات أو الاتفاقات التي تنطوي على انفصال أو تبادل أو إضافة أراضٍ.
ولا يبدأ نفاذ تلك المعاهدات والاتفاقات إلا بعد التصديق أو الموافقة عليها.

ولا يسرى أي انفصال أو تبادل أو إضافة لأراضٍ دون موافقة السكان المعنيين.

المادة ٥٣-١

يجوز للجمهورية أن تعقد، مع الدول الأوروبية الملزمة بالتزامات مماثلة لالتزاماتها فيما يتعلق بأمور اللجوء وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، اتفاقات تحدد الاختصاص القضائي لكل منها فيما يتعلق بالنظر في طلبات اللجوء المقدمة إليها.

ومع ذلك، حتى لو كان الطلب لا يندرج ضمن اختصاصها القضائي بموجب أحكام هذه الاتفاقات، تظل سلطات الجمهورية قادرة على منح اللجوء لأى أجنبى يكون مضطهدًا بسبب سعيه إلى نيل الحرية أو لأى أجنبى يلتمس حماية فرنسا لسبب ما آخر.

المادة ٥٣-٢

يجوز للجمهورية أن تعترف بالاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية على النحو الذى تنص عليه المعاهدة الموقعة فى ١٨ يوليو ١٩٩٨.

المادة ٥٤

إذا أعلن المجلس الدستورى، بناء على إحالة من رئيس الجمهورية، أو من رئيس الوزراء، أو من رئيس أى من المجالسين، أو من سبتين نائباً أو سبتين عضواً فى مجلس الشيوخ، أن التزاماً دولياً يتضمن بنداً يتعارض مع الدستور، لا يجوز الإذن بالتصديق على الالتزام الدولى المعنى أو بالموافقة عليه إلا بعد تعديل الدستور.

المادة ٥٥

تكون للمعاهدات أو الاتفاقات المصتق أو الموافق عليها حسب الأصول، عند نشرها، الغلبة على القوانين التى يصدرها البرلمان، رهناً، فيما يتعلق بأى اتفاق أو معاهدة، بتطبيق الطرف الآخر لذلك الاتفاق أو المعاهدة.

المجلس الدستوري

المادة ٥٦

يتألف المجلس الدستوري من تسعة أعضاء، تكون مدة شغلهم لعضويتهم تسع سنوات لا تتجدد. ويتجدد ثلث أعضاء المجلس الدستوري كل ثلاث سنوات. ويُعيّن رئيس الجمهورية ثلاثة من أعضاء المجلس، ويعيّن رئيس الجمعية الوطنية ثلاثة أعضاء آخرين، ويعيّن رئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء آخرين.

وعلاوة على الأعضاء التسعة المنصوص عليهم أعلاه، يكون رؤساء الجمهورية السابقون أعضاء مدى الحياة في المجلس الدستوري بحكم مناصبهم.

ويعيّن رئيس الجمهورية رئيس المجلس. ويكون لرئيس المجلس صوّت في حالة حدوث تعادل في الأصوات.

الفادة ٥٧

لا يتعارض منصب عضو المجلس الدستوري مع منصب وزير أو عضو في البرلمان. ويحدد قانون تأسيسي التعارضات الأخرى.

المادة ٥٨

يكفل المجلس الدستوري إجراء انتخابات رئيس الجمهورية إجراءً سليماً.

ويبحث الشكاوى ويعلن نتائج التصويت.

المادة ٥٩

يحكم المجلس الدستوري في سلامة إجراء انتخابات النواب وأعضاء مجلس الشيوخ في الحالات المتنازع عليها.

المادة ٦٠

يكفل المجلس الدستوري سلامة إجراء الاستفتاء ويعلن نتائج الاستفتاء.

المادة ٦١

يجب أن تُحال إلى المجلس الدستوري القوانين التأسيسية، قبل صدورها، وكذلك النظام الداخلي لمجلسي البرلمان، قبل بدء نفاذها، ويُصدر المجلس الدستوري حكما بشأن مطابقتها للدستور. وتحقيقا لنفس الغاية يجوز أن يحيل رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو رئيس الجمعية الوطنية، أو رئيس مجلس الشيوخ، أو ستون نائبا من نواب الجمعية الوطنية أو ستون عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ القوانين البرلمانية إلى المجلس الدستوري قبل صدورها. وفي الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين، يجب أن يُصدر المجلس الدستوري حكما في غضون شهر واحد. ولكن إذا كان الأمر عاجلا، تُخفّض هذه الفترة إلى ثمانية أيام، بناء على طلب الحكومة.

وفي هذه الحالات نفسها، تؤدي إحالة القوانين إلى المجلس الدستوري إلى توقف المهلة الزمنية المحددة لصدورها.

المادة ٦٢

لا يصدر ولا يُنفذ أي حكم يُعلن أنه غير دستوري.

ولا يكون هناك أى استئناف لقرارات المجلس الدستوري. وتكون تلك القرارات ملزمة للسلطات العامة ولجميع السلطات الإدارية ولجميع المحاكم.

المادة ٦٣

يُحدد قانون تأسيسي قواعد تنظيم المجلس الدستوري وأدائه لعمله، والإجراءات الواجبة الاتباع فيما يُعرض عليه، وبخاصة المهلة الزمنية المسموح بها لإحالة المنازعات إليه.

السلطة القضائية

المادة ٦٤

يكون رئيس الجمهورية هو ضامن استقلال السلطة القضائية. ويساعده المجلس الأعلى للهيئة القضائية. ويُحدد قانون تأسيسي الأنظمة التي تحكم أعضاء الهيئة القضائية. ولا تجوز إقالة القضاة.

المادة ٦٥

يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للهيئة القضائية. ويكون وزير العدل نائبا لرئيس المجلس بحكم منصبه. ويجوز أن يتوب عن رئيس الجمهورية.

ويتألف المجلس الأعلى للهيئة القضائية من قسمين، أحدهما يكون مختصاً بالقضاة، والآخر يكون مختصاً بالمدعين العامين.

ويضم القسم المختص بالقضاة، إلى جانب رئيس الجمهورية ووزير العدل، خمسة قضاة ومدعين عاماً واحداً، ومستشار دولة واحداً يعينه مجلس

الدولة، وثلاثة مواطنين بارزين لا يكونون أعضاء في البرلمان ولا في الهيئة القضائية، يعيّن واحد منهم من قِبل رئيس الجمهورية، ويعيّن واحد من قِبل رئيس الجمعية الوطنية، ويعيّن واحد من قِبل رئيس مجلس الشيوخ.

ويضم القسم المختص بالمدعين العامين، علاوة على رئيس الجمهورية ووزير العدل، خمسة مدعين عامين وقاضيا واحدا، ومستشار الدولة، والمواطنين البارزين الثلاثة المشار إليهم في الفقرة السابقة.

ويقدم قسم المجلس الأعلى للهيئة القضائية المختص بالقضاة ترشيحات لتعيين القضاة في محكمة النقض، والرؤساء الأوائل لمحاكم الاستئناف، ورؤساء محاكم الدرجة العليا. ويعيّن القضاة الآخرون بموافقته.

ويتصرف بوصفه المجلس التأديبي للقضاة. وعندما يتصرف بهذه الصفة، يرأسه الرئيس الأول لمحكمة النقض.

ويُبدى قسم المجلس الأعلى للهيئة القضائية المختص بالمدعين العامين رأيه في تعيين المدعين العامين، باستثناء المناصب التي يجب أن تملأ في مجلس الوزراء.

ويبدى رأيه في العقوبات التأديبية فيما يتعلق بالمدعين العامين. وعندما يتصرف بهذه الصفة، يرأسه كبير المدعين العامين في محكمة النقض. ويحدد قانون تأسيسي طريقة تنفيذ هذه المادة.

المادة ٦٦

لا يُحتجز أحد تعسفا.

وتكفل السلطة القضائية، جامة الحرية الفردية، التقيد بهذا المبدأ على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي.

محكمة العدل العليا

المادة ٦٧

تُتَشَأُ محكمةٌ عدلٍ عليا.

وتتكون من عدد متساوٍ من الأعضاء المنتخبين من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، بعد كل تجديدٍ عامٍّ أو جزئى بواسطة الانتخاب لهذين المجلسين. وتنتخب رئيسها من بين أعضائها.

ويُحدد قانون تأسيسى تكوين محكمة العدل العليا، ويحكم على أدائها وعلى الإجراءات الواجبة التطبيق فيما يُعرض عليها.

المادة ٦٨

لا يُعتبر رئيس الجمهورية مسئولاً عن الأفعال التى يقوم بها فى ممارسة واجباته إلا فى حالة الخيانة العظمى. ولا يجوز إصدار لائحة اتهام ضده إلا بناء على قرار من المجلسين تتعادل فيه الأصوات فى اقتراح على وبأغلبية مطلقة من أعضائهما، ويُقدم للمحاكمة أمام محكمة العدل العليا.

المسئولية الجنائية لأعضاء الحكومة

المادة ٦٨-١

يخضع أعضاء الحكومة للمسئولية الجنائية عن الأعمال التى يقومون بها فى أداء واجباتهم وتصنف على أنها جرائم جسيمة أو جنح خطيرة أخرى وقت ارتكابها.

ويُحاكَمون أمام محكمة العدل الجمهورية.

وتكون محكمة العدل الجمهورية ملزمة بتعريف النظام الأساسى للجرائم الجسيمة والجنح الخطيرة الأخرى الكبرى وبتحديد العقوبات.

المادة ٦٨-٢

تتكون محكمة العدل الجمهورية من خمسة عشر عضواً: اثني عشر عضواً من أعضاء البرلمان، تنتخبهم الجمعية الوطنية وينتخبهم مجلس الشيوخ بأعداد متساوية من بين أعضائهما بعد كل تجديد عام أو جزئي لهذين المجلسين بواسطة انتخابات، وثلاثة قضاة من محكمة النقض، يترأس أحدهم محكمة العدل الجمهورية.

ويجوز لأي شخص يدّعي أنه كان ضحية جريمة جسيمة أو جُنحة خطيرة أخرى ارتكبتها عضو من أعضاء الحكومة في ممارسة واجباته أن يقدم شكوى إلى لجنة التماسات.

وتأمر هذه اللجنة إما بإقفال القضية أو بإحالتها إلى كبير المدعين العامين في محكمة النقض لكي يحيلها إلى محكمة العدل الجمهورية. ويجوز أيضاً لكبير المدعين العامين في محكمة النقض أن يحيلها بحكم منصبه إلى محكمة العدل الجمهورية بموافقة لجنة التماسات. ويحدد قانون تأسيس طريقة تنفيذ هذه المادة.

المادة ٦٨-٣

تطبق أحكام هذه المادة على الأفعال المرتكبة قبل بدء نفاذها.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المادة ٦٩

يُبدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على إحالة من الحكومة، رأيه في مشاريع القوانين أو مشاريع المراسيم المقدمة إليه من الحكومة، ويُبدى رأيه كذلك في مشاريع القوانين المقدمة من الأعضاء إليه.

ويجوز أن يسمّى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عضوا من أعضائه
ليعرض على مجلسى البرلمان رأى المجلس بشأن مشاريع القوانين أو
مشاريع المراسيم التى تكون قد قُدمت إليه.

المادة ٧٠

ويجوز أيضا أن تستشير الحكومة المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى
أى مسألة اقتصادية واجتماعية. ويُعرض أى مشروع قانون بشأن خطة أو
برنامج يكون ذا طابع اقتصادى أو اجتماعى عليه لإبداء رأيه بشأنه.

المادة ٧١

يُحدد قانون تأسيسى تكوين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ونظامه
الداخلى.

الوحدات الإقليمية

المادة ٧٢

تكون الوحدات الإقليمية للجمهورية هى الكميونات، والأقسام، والأقاليم
الواقعة فيما وراء البحار. وتنشأ بموجب القانون أى وحدة إقليمية أخرى.
وتكون هذه الوحدات متمتعة بالحكم الذاتى من خلال مجالس منتخبة
وبالطريقة المنصوص عليها بموجب القانون. وفى الأقسام والأقاليم، يكون
مندوب الحكومة مسئولا عن المصالح الوطنية والإشراف الإدارى والتقىّد
بالقانون.

المادة ٧٣

يجوز اتخاذ إجراءات لتكييف النظام التشريعي والتنظيم الإداري للأقسام الموجودة فيما وراء البحار بحسب الحالة الخاصة بكل منها.

المادة ٧٤

يكون لأقاليم الجمهورية الموجودة فيما وراء البحار شكل خاص من أشكال التنظيم يراعى مصالحها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصلحة العامة للجمهورية.

تتأش مجموعات القواعد التي تحكم الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار بموجب قوانين تأسيسية تحدد، في جملة أمور، اختصاص مؤسساتها، وتعدل تلك القواعد وفقاً لنفس الإجراء بعد التشاور مع المجلس الإقليمي المعنى.

وتحدد وتعدل بموجب القانون الأحكام الأخرى المتعلقة بشكلها التنظيمي الخاص بعد التشاور مع المجلس الإقليمي المعنى.

المادة ٧٥

يحتفظ مواطنو الجمهورية الذين لا يكون لديهم وضع قانوني مدني عادي، وهو الوضع الوحيد المشار إليه في المادة ٣٤، بوضعهم الشخصي ما داموا لا يكونون قد تخلوا عنه.

وقد ألغت المادة ١٤ من القانون الدستوري رقم ٩٥-٨٨٠ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٩٥ الباب الثالث عشر "المجتمع" الذي يضم المواد ٧٧ إلى ٩٧.

اتفاقات الارتباط

المادة ٨٨

يجوز للجمهورية أن تبرم اتفاقات مع الدول التي ترغب في أن ترتبط بها من أجل تطوير حضاراتها.

الجماعات الأوروبية والاتحاد الأوروبي

المادة ٨٨-١

تشارك الجمهورية في الجماعات الأوروبية وفي الاتحاد الأوروبي الذي تكونه الدول التي تختار بحرية، بموجب المعاهدات التي أنشأتها، أن تمارس قدرا من سلطاتها ممارسة مشتركة.

المادة ٨٨-٢

توافق فرنسا، رهنا بالمعاملة بالمثل ووفقا لأحكام معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة في ٧ فبراير ١٩٩٢، على نقل السلطات الضرورية من أجل إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ومن أجل تحديد القواعد المتعلقة بعبور الحدود الخارجية للدول الأعضاء في السوق الأوروبية.

المادة ٨٨-٣

رهنا بالمعاملة بالمثل ووفقا لأحكام معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة في ٧ فبراير ١٩٩٢، لا يُمنح حق التصويت والترشح في الانتخابات البلدية إلا لمواطني الاتحاد المقيمين في فرنسا. ولا يُمارس هؤلاء المواطنون مهام منصب العمدة أو نائب العمدة ولا يشاركون في ترشيح ناخبي مجلس الشيوخ ولا في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ. ويُحدد قانون تأسيسي، يصدره المجلس، تعبارات متماثلة طريقة تنفيذ هذه المادة.

تعرض الحكومة على الجمعية الوطنية وعلى مجلس الشيوخ أى مقترحات بشأن صكوك الجماعات التى تتضمن أحكاما تخضع لنظام أساسى فور إحالتها إلى مجلس الجماعات.

وفى حالة ما إذا كان البرلمان أو لم يكن منعقدا، يجوز إصدار القرارات بموجب هذه المادة بالطريقة المنصوص عليها فى النظام الداخلى لكل مجلس.

تعديل الدستور

المادة ٨٩

يكون لرئيس الجمهورية، بناء على اقتراح من رئيس الوزراء، وأعضاء البرلمان أيضا، الحق فى التقدم بتعديل للدستور. ويصدر المجلسان بعبارات متماثلة مشروع القانون المقدم من الحكومة أو من الأعضاء الداعى إلى تعديل الدستور. ويبدأ نفاذ التعديل بعد الموافقة عليه من خلال استفتاء.

إلا أن مشروع القانون الحكومى الذى يدعو إلى تعديل الدستور لا يُطرح للاستفتاء حيثما يقرر رئيس الجمهورية أن يعرضه على البرلمان الذى يكون منعقدا فى مؤتمر، وعندئذ لا يُوافق على مشروع القانون الحكومى الذى يدعو إلى تعديل الدستور إلا إذا اعتمد بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات. ويكون مكتب المؤتمر هو مكتب الجمعية الوطنية.

ولا يبدأ أو يستمر أى إجراء خاص بالتعديل حيثما تعرضت سلامة الأراضى للخطر.

ولا يكون الشكل الجمهورى للحكم موضع أى تعديل.

إعلان حقوق الإنسان (١٧٨٩)

المادة ١: يُولد الناس ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق. ولا يجوز أن تستند التمييزات الاجتماعية سوى إلى اعتبارات الصالح العام.

المادة ٢: الهدف من كل ارتباط سياسى هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقادم. وهذه الحقوق هي الحرية والأزدهار والسلامة ومقاومة القمع.

المادة ٣: يكمن مصدر السيادة كلها في الأمة أساسا. ولا يجوز لأى هيئة اعتبارية، ولا لأى فرد، ممارسة أى سلطة لا تتبع منها صراحة.

المادة ٤: تتمثل الحرية في أن يكون المرء قادرا على أن يفعل أى شىء لا يلحق الضرر بالآخرين، ومن ثم لا توجد حدود لممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا تلك التى تكفل لأفراد المجتمع الآخرين التمتع بنفس هذه الحقوق. ولا يجوز إلا للقانون أن يقرر هذه الحدود.

المادة ٥: لا يحق للقانون أن يحظر سوى الأفعال التى تكون ضارة للمجتمع. ولا يجوز إعاقة أى شىء لا يحظره القانون، ولا يجوز إرغام أحد على أن يفعل شيئا لا يقضى به القانون.

المادة ٦: القانون هو تعبير عن الإرادة العامة. ولجميع المواطنين الحق في المشاركة، شخصيا أو من خلال ممثليهم، في وضعه. ويجب أن يكون واحدا بالنسبة إلى الجميع، سواء كان يحمى أو يعاقب. ويكون من حق جميع المواطنين على قدم المساواة، باعتبارهم متساوين في نظره، أن يشغلوا جميع المناصب الرفيعة، والمواقع العامة، والتمتع بفرص العمل، وفقا لقدرتهم، ودون أى تمييز بخلاف فضائلهم ومهاراتهم.

المادة ٧: لا يجوز اتهام إنسان أو إلقاء القبض عليه أو احتجازه إلا فى الحالات التى يقررها القانون، وبعد اتباع الإجراءات التى ينص عليها. ويجب معاقبة أولئك الذين يحرّضون على تنفيذ أوامر تعسفية أو يعملون على تيسير تلك الأوامر أو يقومون بتنفيذها أو يعملون على تنفيذها، ولكن يجب على أى مواطن يُستدعى أو يُعتقل بموجب القانون أن يبدى طاعته فوراً، وإن قاوم فإن ذلك يجعله مذنباً.

المادة ٨: يجب أن لا ينص القانون إلا على العقوبات اللازمة تماماً وبوضوح، ولا يجوز معاقبة أحد إلا بموجب قانون يكون قد وُضع وصدر قبل ارتكاب الجريمة، وبحيث يطبق تطبيقاً قانونياً.

المادة ٩: يُفترض فى كل إنسان أنه برىء إلى أن يُعلن أنه مذنب، وفى حالة اقتضاء إلقاء القبض عليه، يجب أن تكبح بموجب القانون أى قسوة لا داعى لها ولا تكون لازمة لتأمينه.

المادة ١٠: لا يجوز إزعاج أحد بسبب آرائه، حتى آرائه الدينية، ما دام التعبير عن هذه الآراء لا يتعارض مع القانون والنظام القائم.

المادة ١١: نقل الأفكار والآراء بحرية هو أحد أثنى حقوق الإنسان، ولذلك يجوز لأى مواطن أن يتكلم ويكتب وينشر بحرية، إلا ما كان يمثل إساءة استخدام لحرية فى الحالات التى يحددها القانون.

المادة ١٢: لكفالة حقوق الإنسان والمواطن، يلزم وجود قوة عامة، ولذلك تنشأ هذه القوة لصالح الجميع، للاستخدام الخاص من جانب أولئك الذين يُعهد إليهم بها.

المادة ١٣: للإنفاق على القوة العامة، ومن أجل المصروفات الإدارية، لا غنى عن فرض ضريبة عامة، ويجب توزيع هذه الضريبة بالتساوى فيما بين جميع المواطنين، بنسبة قدرتهم على الدفع.

المادة ١٤ : لجميع المواطنين الحق في التأكد، بأنفسهم أو من خلال ممثليهم، من الحاجة إلى ضريبة عامة، والحق في الموافقة عليها بحرية، والحق في مراقبة استخدامها، والحق في تحديد نسبتها وأساسها وتحصيلها ومدتها.

المادة ١٥ : للمجتمع الحق في أن يطلب إلى مسئول عام تقديم بيان عن إدارته.

المادة ١٦ : أى مجتمع لا يكفل ضمان الحقوق أو الفصل بين السلطات لا يكون لديه دستور.

المادة ١٧ : حيث إن حق الملكية حق له حرمة ومقدس، لا يجوز حرمان أحد من ذلك الحق، إلا إذا استدعت ذلك بوضوح ضرورة عامة، يتم التأكد منها قانوناً، أو إذا دُفع تعويض مسبق وعادل.

القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية

القانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية
بصيغته المعدلة حتى الآن
(بما فى ذلك التعديل الحادى والخمسون المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٢)

دباجة

إدراكا لمسئوليته أمام الله والبشر، وبدافع من الرغبة فى تعزيز السلام العالمى كشريك على قدم المساواة فى أوروبا المتحدة، اعتمد الشعب الألمانى، ممارسة منه لسلطته التأسيسية، هذا القانون الأساسى.

ولقد حقق الألمان فى أرض بادن - ورتمبرغ، وبافاريا، وبرلين، وبراندنبورغ، وبريمن، وهامبرغ، وهيسه، وساكسونيا السفلى، ومكلينبيرغ الغربية، وبومرانيا، وثاين الشمالية/ وستفاليا، وراين لاند - بلاتينات، وسارلاند، وساكسونيا، وساكسونيا - أنهولت، وشلزويغ - هولشتاين، وثورينغيا، بممارسة حق تقرير المصير ممارسة حرة، وحدة وحرية ألمانيا. ومن ثم، يسرى هذا القانون الأساسى بالنسبة إلى الشعب الألمانى بأكمله.

أولاً: الحقوق الأساسية

المادة ١ (كرامة الإنسان)

(١) كرامة الإنسان لها حرمتها، وعلى جميع سلطات الدولة واجب احترامها وحمايتها.

(٢) لذلك يعترف الشعب الألمانى بحقوق الإنسان الثابتة وغير القابلة للانتهاك باعتبارها أساس كل مجتمع إنسانى وأساس السلام والعدل فى العالم.

(٣) تكون الحقوق الأساسية التالية ملزمة للهيئة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والهيئة القضائية، باعتبارها قانونا واجب التطبيق مباشرة.

المادة ٢ (الحريات الشخصية)

- (١) لكل فرد الحق في حرية تنمية شخصيته بقدر ما لا ينتهك حقوق الآخرين أو يُخل بالنظام الدستوري أو بالقانون الأخلاقي.
- (٢) لكل شخص الحق في الحياة وسلامته البدنية. وحرية الشخص لها حرمتها. ولا يجوز التدخل في هذه الحقوق إلا استناداً إلى قانون.

المادة ٣ (المساواة أمام القانون)

- (١) جميع الأشخاص متساوون أمام القانون.
- (٢) للرجل والمرأة حقوق متساوية. وتتبنى الدولة الأعمال الفعلى لحقوق المرأة والرجل المتساوية وتتخذ خطوات لإلغاء أوجه التمييز القائمة.
- (٣) لا يجوز محاباة أحد أو التمييز ضده بسبب جنسه أو نسبه أو عرقه أو لغته أو موطنه أو أصله أو عقيدته أو آرائه الدينية أو السياسية، ولا يجوز التمييز ضد أحد بسبب إعاقته.

المادة ٤ (حرية الإيمان والوجدان والعقيدة)

- (١) حرية الإيمان والوجدان، وحرية المجاهرة باعتناق عقيدة دينية أو فلسفية، هي حرية لها حرمتها.
- (٢) وممارسة الديانة ممارسة لا يعكّر صفوها شيء مكفولة.
- (٣) ولا يجوز إجبار أحد رغماً عن إرادته على تقديم خدمة عسكرية تتطوى على استخدام الأسلحة. وينظم قانون اتحادي تفاصيل ذلك.

المادة ٥ (حرية التعبير)

- (١) لكل فرد الحق في أن يعبر بحرية عن آرائه كلاماً وكتابةً وصورةً وأن ينشرها وأن يحصل على المعلومات التي يريدها دون عائق من المصادر المتاحة عموماً. وحرية الصحافة وحرية الإبلاغ بواسطة الإذاعات والأفلام مكفولة. ولا تكون هناك أي رقابة.
- (٢) تُرد حدود هذه الحقوق في أحكام القوانين العامة، وفي الأحكام القانونية لحماية صغار السن، وفي حق الشرف الشخصي.
- (٣) حرية الفنون والمنح الدراسية والبحوث والتدريس مكفولة. ولا تعفى حرية التدريس أحداً من الولاء للدستور.

المادة ٦ (الزواج والأسرة، والأطفال الذين يولدون خارج إطار الزوجية)

- (١) يخضع الزواج والأسرة لحماية خاصة من الدولة.
- (٢) ورعاية الأطفال وتنشئتهم حق طبيعي للوالدين وواجب عليهما في المقام الأول. وتراقبهما سلطات الدولة في أداء هذا الواجب.
- (٣) لا يجوز فصل الأطفال عن أسرهم رغماً عن إرادة والديهم أو الأوصياء عليهم إلا عملاً بقانون، وإلا إذا عجز الوالدان أو الأوصياء عن أداء مهمتهم، أو إذا كان الأطفال يتعرضون لخطر إهمال جسيم لأسباب أخرى.
- (٤) يحق لكل أم أن تحصل على حماية ورعاية من المجتمع.
- (٥) تُتاح للأطفال الذين يولدون خارج إطار الزوجية نفس فرص التنمية الجسدية والعقلية التي تُتاح للأطفال الذين يولدون في إطار الزوجية. ويُتاح لهم فرص أن يكون لهم في المجتمع نفس وضع الأطفال الذين يولدون في إطار الزوجية، وذلك بموجب تشريعات.

المادة ٧ (النظام المدرسى)

- (١) يخضع النظام المدرسى بأكمله لإشراف الدولة.
- (٢) للوالدين والأوصياء الحق فى أن يقرروا ما إذا كان أطفالهم يجب أن يتلقوا تعليمًا دينيًا.
- (٣) يشكّل التعليم الدينى جزءا من المنهج الدراسى العادى فى المدارس الحكومية، باستثناء المدارس اللادينية. ودون المساس بحق الدولة فى الإشراف، يُقدّم التعليم الدينى وفقاً لمبادئ الطائفة الدينية المعنية. ولا يجوز إرغام المدرسين على تقديم تعليم دينى.
- (٤) حق إقامة مدارس خاصة مكفول. وتتطلب المدارس الخاصة التى تعمل كبديلة للمدارس الحكومية الحصول على موافقة الدولة، وتخضع لقوانين الأقاليم. وتُمنح هذه الموافقة إذا كانت المدارس الخاصة لا تقل عن المدارس الحكومية من حيث أهدافها التعليمية ومرافقها والتدريب المهني الذى تتلقاه هيئة التدريس فيها، وعندما لا يشجّع ذلك على الفصل ما بين التلاميذ وفقاً لإمكانات والديهم المادية. ولا تُمنح الموافقة إذا كان الوضع الاقتصادى والقانونى لهيئة التدريس غير مكفول بدرجة كافية.
- (٥) لا تُمنح الموافقة على إقامة مدرسة ابتدائية خاصة إلا إذا رأت السلطة الإدارية التعليمية أنها تحقق مصلحة تعليمية خاصة أو إذا كانت ستُنشأ، بناء على طلب مقدّم من الوالدين أو من الأوصياء، كمدرسة دينية أو مشتركة بين الأديان أو كمدرسة تقوم على فلسفة معينة ولا توجد فى البلدية مدرسة ابتدائية حكومية من ذلك النوع.
- (٦) تظل المدارس التحضيرية ملغاة.

المادة ٨ (حرية التجمع)

- (١) لجميع الألمان الحق في التجمع سلمياً ودون أن يكونوا مسلحين وذلك دون تقديم إخطار مسبق أو الحصول مسبقاً على إذن.
- (٢) في حالة التجمعات خارج المباني، يجوز تقييد هذا الحق بموجب قانون أو عملاً بقانون.

المادة ٩ (حرية تكوين الرابطة)

- (١) لجميع الألمان الحق في أن يشكلوا أندية وغيرها من الرابطة.
- (٢) والرابطة التي تكون أهدافها أو أنشطتها متعارضة مع القوانين الجنائية، أو التي تكون موجّهة ضد النظام الدستوري أو فكرة التفاهم الدولي، محظورة.
- (٣) وحق تكوين رابطة لحماية وتحسين ظروف العمل والظروف الاقتصادية مكفول لكل فرد ومكفول لجميع المهن أو الحرف. والاتفاقات التي تقيّد هذا الحق أو تسعى إلى النيل منه باطلة وملغاة، والتدابير التي ترمى إلى تحقيق ذلك التقييد أو النيل غير قانونية. ولا يجوز أن تستهدف التدابير التي تتخذ عملاً بالمادة ١٢ أ، والفقرتين (٢) و(٣) من المادة ٣٥، والفقرة (٤) من المادة ٨٧ أ، والمادة ٩١، المنازعات الصناعية التي تكون الرابطة طرفاً فيها في حدود معنى الجملة الأولى من هذه الفقرة من أجل حماية وتحسين ظروف العمل والظروف الاقتصادية.

المادة ١٠ (خصوصية المراسلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية)

- (١) خصوصية المراسلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لها حرمتها.

(٢) لا يجوز إصدار أمر بفرض تقييدات إلا عملاً بقانون. وإذا كان التقييد من شأنه أن يحمى النظام الأساسى الديمقراطى الحر أو وجود أو أمن الاتحاد أو إقليم من أقاليمه، يجوز للقانون أن ينص على عدم إبلاغ الشخص المعنى بالتقييد وعلى أن يحل محل اللجوء إلى المحاكم إجراء استعراض للحالة من جانب أجهزة وأجهزة تابعة تعينها الهيئة التشريعية.

المادة ١١ (حرية التنقل)

(١) لجميع الألمان الحق فى أن يتنقلوا بحرية فى جميع أنحاء الأراضى الاتحادية.

(٢) لا يجوز تقييد هذا الحق إلا عملاً بقانون، وفقط فى الحالات التى يؤدى فيها عدم وجود وسائل دعم كافية إلى نشوء عبء خاص بالنسبة إلى المجتمع، أو التى يكون فيها هذا التقييد لازماً لتجنب خطر وشيك للاتحاد أو لإقليم من أقاليمه أو للنظام الأساسى الديمقراطى الحر الخاص بالاتحاد أو الخاص بإقليم من أقاليمه، أو لمكافحة خطر وباء، أو للتصدى لحوادث خطيرة أو لكوارث طبيعية، أو لحماية صغار السن من إهمال جسيم، أو درءاً للجريمة.

المادة ١٢ (الحرية المهنية، وحظر السخرة)

(١) لجميع الألمان الحق فى أن يختاروا بحرية مهنتهم، ومكان عملهم، ومكان تدريبهم. ويجوز تنظيم ممارسة مهنة بواسطة قانون أو عملاً بقانون.

(٢) لا يجوز مطالبة أى شخص بأداء نوع معين من العمل، إلا فى إطار واجب تقليدى يتمثل فى خدمة المجتمع وينطبق على الجميع عموماً وعلى قدم المساواة.

(٣) لا يجوز فرض السخرة إلا على الأشخاص المحرومين من حريتهم بمقتضى حكم صادر من محكمة.

المادة ١٢ أ (الخدمة العسكرية أو البديلة الإلزامية)

(١) تجوز مطالبة الرجال الذين بلغوا سن الثامنة عشرة أن يخدموا فى القوات المسلحة، أو فى شرطة الحدود الاتحادية، أو فى منظمة دفاعية مدنية.

(٢) تجوز مطالبة أى شخص يرفض، من منطلق الضمير، أن يقدم خدمة عسكرية تنطوى على استخدام الأسلحة بأن يؤدي خدمة بديلة. ولا تتجاوز مدة الخدمة البديلة مدة الخدمة العسكرية. وينظم قانون تفاصيل تلك الخدمة، ولا يكون متعارضاً مع حرية اتخاذ قرار وفقاً لما يمليه الضمير، وينص أيضاً على إمكانية أداء خدمة بديلة لا تكون لها علاقة بوحدة القوات المسلحة أو شرطة الحدود الاتحادية.

(٣) يجوز، بموجب قانون أو عملاً بقانون، إلزام الأشخاص الذين ينطبق عليهم واجب أداء خدمة عسكرية إلزامية ولا يُطلبون لأداء تلك الخدمة عملاً بالفقرة (١) أو (٢) من هذه المادة بأن يؤديوا عملاً ينطوى على تقديم خدمات مدنية للأغراض الدفاعية، بما فى ذلك حماية السكان المدنيين، ولا يجوز تكليفهم بأداء عمل عامٍ إلا لأغراض أداء وظائف حفظ النظام والأمن أو أداء وظائف سيادية أخرى تتعلق بالإدارة العامة ولا يمكن أن يقوم بها إلا أشخاص يعملون فى الخدمة العامة. ويجوز أن يشمل العمل المشار إليه فى الجملة الأولى من هذه الفقرة تقديم خدمات داخل القوات المسلحة، فى مجال توريد الإمدادات العسكرية، أو فى مجال الإدارة العامة، وغير مسموح بإصدار تكاليفات بغمل يرتبط بتقديم إمدادات السكان المدنيين أو بتقديم خدمات لهم إلا لتلبية احتياجاتهم الأساسية أو لضمان سلامتهم.

(٤) إذا تعذرت، في أثناء حالة دفاع، تلبية الحاجة إلى خدمات مدنية في النظام الصحي المدني أو في المستشفيات العسكرية الثابتة على أساس طوعى، تجوز مطالبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ثمانية عشر عاماً وخمسة وخمسين عاماً بتقديم هذه الخدمات بموجب قانون أو عملاً بقانون. ولا يجوز، بأي حال، أن يقدم خدمات تتطوى على استخدام الأسلحة.

(٥) قبل وجود حالة دفاع، لا يجوز صدور التكاليفات المنصوص عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة إلا في حالة استيفاء شروط الفقرة (١) من المادة ٨٠ أ. ويجوز اقتضاء المشاركة في دورات تدريبية، بموجب قانون أو عملاً بقانون، استعداداً لتقديم الخدمات المنصوص عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة والتي تتطلب معرفة أو مهارات خاصة، وفي هذه الحالة لا تنطبق الجملة الأولى من هذه الفقرة.

(٦) إذا تعذرت، في أثناء حالة دفاع، تلبية الحاجة إلى عاملين في المجالات المحددة في الجملة الثانية من الفقرة (٣) من هذه المادة على أساس طوعى، يجوز تقييد حق المواطنين الألمان في التخلي عن مهنتهم أو مكان عملهم بموجب قانون أو عملاً بقانون من أجل تلبية هذه الحاجة. وقبل وجود حالة دفاع، تنطبق الجملة الأولى من الفقرة (٥) من هذه المادة على نحو مقابل.

المادة ١٣ (حرمة المسكن)

(١) للمسكن حرمة.

(٢) ولا يجوز أن يأنن بعمليات تفتيش أى مسكن إلا قاض، أو سلطات أخرى تحددها القوانين، إذا كان سينشأ خطر إذا حدث تأخير، ولا يجوز تنفيذ عمليات التفتيش إلا على النحو المنصوص عليه.

(٣) إذا كانت حقائق معينة تُبرر الشك في ارتكاب شخص ما جريمة خطيرة، كما يحددها القانون، من المسموح به من أجل المقاضاة على الفعل المرتكب أن تُستخدم، بناء على أمر قضائي، وسائل تقنية للمراقبة الصوتية لأماكن الإقامة، التي يقطنها المتهم فيما يُفترض، وذلك إذا كان تحديد الوقائع أصعب بدرجة غير متناسبة أو إذا كان أمراً ميثوساً منه. وتعين حدود زمنية. ويصدر القرار بأمر من هيئة قضاة مكونة من ثلاثة قضاة. وفي حالة وجود خطر إذا حدث تأخير، يمكن أيضاً أن يصدر القرار عن قاضٍ واحد.

(٤) درءاً للأخطار الوشيكة للأمن العام، وبخاصة وجود خطر مشترك أو خطر يعرض الحياة للتهديد، يجوز استخدام الوسائل التقنية لمراقبة أماكن الإقامة بناء على أمر قضائي. وإذا كان سينشأ خطر إذا حدث تأخير، يمكن أيضاً أن يصدر أمر باتخاذ هذا الإجراء من جانب سلطة يحددها القانون، ويُطلب قرار قضائي دون تأخير.

(٥) في حالة اقتصار النظر حصراً على الوسائل التقنية لحماية الأشخاص الموجودين في أماكن الإقامة، يمكن أيضاً أن تأمر باتخاذ الإجراء سلطة يحددها القانون. ولا يجوز قبول استخدام آخر للنتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة، لأغراض المقاضاة الجنائية أو درءاً للخطر، إلا إذا كانت قانونية الإجراء قد تقرر مسبقاً. وإذا كان سينشأ خطر إذا حدث تأخير، يتم الحصول على القرار القضائي بناء على ذلك دون تأخير.

(٦) تبلغ الحكومة الاتحادية البوندستاج سنوياً بالإجراءات التقنية الموضوعية، وفقاً للفقرة ٣ وكذلك وفقاً للفقرة ٤ بشأن نطاق اختصاص البوندستاج، ووفقاً للفقرة ٥ بشأن وضع إجراءات تقنية، تتطلب استعراضاً قضائياً. ويُمارس مجلس، ينتخبه البوندستاج بناء على هذا الإبلاغ، الرقابة البرلمانية. ويؤقر الإقليم المعنى رقابة برلمانية معادلة.

(٧) ولا تجوز التدخلات والتقييدات بخلاف ذلك إلا درءا لخطر بالنسبة إلى الجمهور أو إلى حياة فرد، أو عملا بقانون منعا لخطر شديد للسلامة والنظام العامين، وبخاصة للتخفيف من أزمة نقص مساكن، أو لمكافحة خطر وباء، أو لحماية أشخاص صغار السن معرضين للخطر.

المادة ١٤ (الملكية والميراث والمصادرة)

- (١) الملكية وحق الميراث مكفولان. وتحدد القوانين مضمونهما وحدودهما.
- (٢) تترتب على الملكية التزامات. ويخدم استخدام الممتلكات الصالح العام أيضا.
- (٣) لا تجوز مصادرة الممتلكات إلا للصالح العام. ولا يجوز أن يصدر أمر بهذه المصادرة إلا بموجب قانون أو عملا بقانون ينظم طبيعة ومدى التعويض. ويُحدّد هذا التعويض عن طريق تحقيق توازن منصف بين الصالح العام ومصالح المتأثرين بالمصادرة. وفي حالة نشوء نزاع بخصوص مبلغ التعويض، يجوز اللجوء إلى المحاكم العادية.

المادة ١٥ (الإخضاع للملكية الجماعية)

يجوز نقل الأراضي والموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج، لأغراض الملكية الجماعية، إلى الملكية العامة أو إلى أشكال أخرى من المؤسسات العامة بموجب قانون يحدد طبيعة ومدى التعويض. وفيما يتعلق بهذا التعويض تنطبق الجملتان الثالثة والرابعة من الفقرة (٣) من المادة ١٤ بناء على ذلك.

المادة ١٦ (الحرمان من المواطنة، والتسليم)

لا يجوز الحرمان من المواطنة الألمانية. ولا تُفقد المواطنة إلا عملا

بقانون، ولا تُفقد رغما عن إرادة الشخص المعنى إلا إذا كان لن يصبح
عديم الجنسية نتيجة لذلك.
(٢) لا يجوز تسليم أى ألمانى إلى بلد أجنبى.

المادة ١٦ أ (حق اللجوء)

(١) يحق للأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد لأسباب سياسية أن يحصلوا
على اللجوء.

(٢) لا يجوز أن يَحْتَجَّ بالفقرة (١) من هذه المادة شخص يدخل الأراضى
الاتحادية من دولة عضو فى الجماعات الأوروبية أو من دولة ثالثة
أخرى يكون فيها تطبيق الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والاتفاقية
المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مضمونا. ويُحدد
قانون يتطلب موافقة البوندسرات الدول الخارجة عن نطاق الجماعات
الأوروبية التى تنطبق عليها معايير الجملة الأولى من هذه الفقرة. وفى
الحالات المحددة فى الجملة الأولى من هذه الفقرة، يجوز اتخاذ
الإجراءات اللازمة لإنهاء إقامة طالب اللجوء دون إيلاء اعتبار لأى
طعن قانونى فيها.

(٣) يجوز، بموجب قانون يتطلب موافقة البوندسرات، تحديد دول يكون من
المضمون أن يُستنتج، استنادا إلى قوانينها، وممارسات الإنفاذ فيها
وظروفها السياسية العامة، عدم وجود اضطهاد سياسى أو عقوبة أو
معاملة لا إنسانية أو مهينة. ويُفترض أن الأجنبى الآتى من دولة من هذا
القبيل ليس مضطهدا، إلا إذا قُدِّم أدلة تُبرر استنتاج أنه مضطهد لأسباب
سياسية، على الاختلاف من هذا الافتراض.

(٤) فى الحالات المحددة فى الفقرة (٣) من هذه المادة وفى غيرها من
الحالات التى يكون من الواضح أنها لا تستند إلى أساس أو يرتأى أن

من الواضح أنها لا تستند إلى أساس، لا يجوز أن تُوقف محكمة تنفيذ إجراءات إنهاء إقامة طالب اللجوء إلا في حالة وجود شكوك جدية في قانونية تلك الإجراءات، ويجوز تحديد نطاق إعادة النظر، ويجوز تجاهل الاعتراضات المتأخرة. ويُحدد قانون تفاصيل ذلك.

(٥) لا يجوز أن تمنع الفقرات (١) إلى (٤) من هذه المادة عقد اتفاقات دولية للدول الأعضاء في الجماعات الأوروبية فيما بينها أو مع دول ثالثة تعتمد، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الناشئة عن الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية اللتين يجب ضمان إنفاذهما في الدول المتعاقدة، قواعد تمنح اختصاص البت في طلبات الحصول على اللجوء، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بالقرارات المتعلقة باللجوء.

المادة ١٧ (حق الالتماس)

يحق للجميع، فردياً أو مع آخرين، توجيه طلبات أو شكاوى مكتوبة إلى السلطات المختصة وإلى الهيئة التشريعية.

المادة ١٧ أ (تقييد حقوق أساسية معينة بموجب قوانين تتعلق بالخدمة الدفاعية والخدمة البديلة)

(١) يجوز أن تنص القوانين المتعلقة بالخدمة العسكرية والخدمة البديلة على تقييد الحق الأساسي لأفراد القوات المسلحة والحق الأساسي في أداء خدمة بديلة وفي التعبير عن الآراء ونشرها بحرية في الخطب وكتابة وفي الصور (الجملة الأولى من الفقرة ١ من المادة ٥)، والحق الأساسي في التجمع (المادة ٥)، وحق الالتماس (المادة ١٧) بقدر ما يتيح تقديم طلبات أو شكاوى مع آخرين، في أثناء فترة خدمتهم العسكرية أو خدمتهم البديلة.

(٢) يجوز أن تنص القوانين المتعلقة بالدفاع، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، على تقييد الحقوق الأساسية المتعلقة بحرية التنقل (المادة ١١) وحرمة المسكن (المادة ١٣).

المادة ١٨ (فقدان الحقوق الأساسية)

يفقد الحقوق الأساسية كل من يسىء استغلال حرية التعبير، وبخاصة حرية الصحافة (الفقرة ١ من المادة ٥)، أو حرية التدريس (الفقرة ٣ من المادة ٥)، أو حرية التجمع (المادة ٨)، أو حرية تكوين الجمعيات (المادة ٩)، أو خصوصية المراسلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (المادة ١٠)، أو حقوق الملكية (المادة ١٤)، أو حق اللجوء (المادة ١٦ أ) من أجل مكافحة النظام الأساسى الديمقراطى الحر. وتعلن المحكمة الدستورية الاتحادية هذا الفقدان ومداه.

المادة ١٩ (تقييد الحقوق الأساسية)

(١) بقدر ما يجوز تقييد حق أساسى بموجب قانون أو عملاً بقانون، وفقاً لهذا القانون الأساسى، يجب أن ينطبق هذا القانون بوجه عام وأن لا يقتصر تطبيقه على حالة بمفردها. وعلاوة على ذلك، يجب أن يحدد القانون الحق الأساسى الذى يقيّد والمادة التى يرد فيها.

(٢) لا يجوز بأى حال أن يتأثر جوهر حق أساسى.

(٣) تنطبق أيضاً الحقوق الأساسية على الأشخاص الاعتباريين المحليين بقدر ما تسمح بذلك طبيعة هذه الحقوق.

(٤) فى حالة انتهاك سلطة عامة لحقوق أى شخص، تُتاح له سبل اللجوء إلى المحاكم. وفى حالة عدم وجود اختصاص قضائى آخر، يكون اللجوء

إلى المحاكم العادية. ولا تتأثر بهذه الفقرة الجملة الثانية من الفقرة (٢) من المادة ١٠.

ثانيا - الاتحاد والإقليم

المادة ٢٠ (المبادئ التأسيسية الأساسية، والدفاع عن النظام الدستوري)

- (١) جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة اتحادية ديمقراطية اجتماعية.
- (٢) تتبع كل سلطة الدولة من الشعب. ويمارسها الشعب من خلال الانتخابات وغيرها من التصويتات ومن خلال الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية المحددة.
- (٣) الهيئة التشريعية ملزمة بالنظام الدستوري، والهيئتان التنفيذية والقضائية ملزمتان بالقانون والعدل.
- (٤) يكون لجميع الألمان الحق في مقاومة أى أشخاص يسعون إلى إلغاء هذا النظام الدستوري، في حالة عدم توافر أى سبل علاج أخرى.

المادة ٢٠ أ (حماية القواعد الطبيعية للحياة)

تحمي الدولة، مع مراعاة مسئوليتها عن الأجيال المقبلة أيضا، القواعد الطبيعية للحياة والحيوانات في إطار النظام الدستوري بواسطة تشريعات، وبواسطة السلطة التنفيذية والقضائية وفقا للقانون والعدل.

المادة ٢١ (الأحزاب السياسية)

- (١) تشارك الأحزاب السياسية في تشكيل الإرادة السياسية للشعب. ويجوز إنشاؤها بحرية. ويجب أن يكون تنظيمها الداخلي مطابقا للمبادئ

الديمقراطية. ويجب أن تقدم علناً بيانات بأصولها وأن تعلن عن مصادر أموالها واستخدام تلك الأموال.

(٢) تُعتبر الأحزاب التي تسعى، بحكم أهدافها أو سلوك المنتمين إليها، إلى تقويض أو إلغاء النظام الأساسي الديمقراطي الحر أو إلى تعريض وجود جمهورية ألمانيا الاتحادية للخطر، أحزاباً غير دستورية. وتبت المحكمة الدستورية الاتحادية في مسألة عدم الدستورية.

(٣) تنظم قوانين اتحادية تفاصيل ذلك.

المادة ٢٢ (العلم)

العلم الاتحادي ذو ألوان ثلاثة هي الأسود والأحمر والذهبي.

المادة ٢٣ (الاتحاد الأوروبي)

(١) عملاً على وجود أوروبا متحدة، تُشارك جمهورية ألمانيا الاتحادية في إقامة الاتحاد الأوروبي الذي يكون ملتزماً بالمبادئ الاتحادية الديمقراطية الاشتراكية، وبسيادة القانون، وبمبدأ التبعية، والذي يكفل مستوى من الحماية للحقوق الأساسية يضاهاى أساساً مستوى حماية الحقوق الأساسية الذي يوفره هذا القانون الأساسي. ويجوز للاتحاد، سعياً إلى بلوغ هذه الغاية، أن ينقل سلطات سيادية بموجب قانون وبموافقة البوندسرات. ويخضع للفقرتين (٢) و(٣) من المادة ٧٩ إنشاء الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التغييرات في أسسه التعاهدية التي تمثل أنظمة مضاهية تعدل أو تكمل هذا القانون الأساسي، أو تتيح هذه التعديلات أو التكميلات.

(٢) يشارك البوندستاغ، ويشارك الإقليم من خلال البوندسرات، في الأمور المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وتبقى الحكومة الاتحادية البوندستاغ والبوندسرات على علم كامل بكل شيء في أقرب وقت ممكن.

(٣) وقبل المشاركة في الأعمال التشريعية للاتحاد الأوروبي، تُتيح الحكومة الاتحادية للبوندستاج فرصة لإبداء موقفه. وتأخذ الحكومة الاتحادية موقف البوندستاج في الاعتبار في أثناء المفاوضات. وينظم قانون تفاصيل ذلك.

(٤) يشارك البوندسرات في عملية صنع القرار الخاصة بالاتحاد بقدر ما يكون قادراً على القيام بذلك على نحو محليّ مضاهٍ، أو بقدر ما يكون الموضوع مندرجاً ضمن الاختصاص المحلي للإقليم.

(٥) تأخذ الحكومة الاتحادية في الاعتبار موقف البوندسرات بقدر تأثر مصالح الإقليم، في مجال يندرج ضمن الاختصاص الحصري للاتحاد، وبقدر ما تكون للاتحاد سلطة تشريعية. وبقدر تأثر السلطات التشريعية للإقليم، أو هيكل سلطات الإقليم، أو الإجراءات الإدارية في الإقليم، في المقام الأول، يُراعى موقف البوندسرات أكبر قدر من المراعاة عند تحديد موقف الاتحاد تماشياً مع مسئولية الاتحاد عن الدولة ككل. وفي الأمور التي قد تُسفر عن زيادة النفقات أو انخفاض الإيرادات للاتحاد، تلزم موافقة الحكومة الاتحادية.

(٦) وعندما تتأثر في المقام الأول السلطات التشريعية الحصرية للإقليم، تفوض ممارسة الحقوق المملوكة لجمهورية ألمانيا الاتحادية باعتبارها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي إلى ممثل للإقليم يسميه البوندسرات. وتُمارس هذه الحقوق بمشاركة وموافقة الحكومة الاتحادية، وتكون ممارستها متسقة مع مسئولية الاتحاد عن الدولة ككل.

(٧) يُنظم قانون يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بالفقرات (٤) إلى (٦) من هذه المادة.

المادة ٢٤ (نقل الحقوق السيادية إلى منظمة دولية)

(١) يجوز للاتحاد، بموجب قانون، أن ينقل حقوقاً سيادية إلى منظمات دولية.

(أ) بقدر ما يكون الإقليم قادراً على ممارسة سلطات الدولة وعلى أداء وظائف الدولة، يجوز له، بموافقة الحكومة الاتحادية، أن ينقل سلطات سيادية إلى مؤسسات مجاورة عابرة للحدود.

(٢) يجوز للاتحاد، بهدف الحفاظ على السلام، أن يدخل فى نظام أمن جماعى متبادل، ويوافق بذلك على ما يترتب على ذلك من تقييدات لسلطاته السيادية وما يحقق سلاماً دائماً فى أوروبا وبين أمم العالم.

(٣) ينضم الاتحاد، من أجل تسوية المنازعات بين الدول، إلى اتفاقات تنص على التحكيم الدولى العام الشامل الإلزامى.

المادة ٢٥ (القانون الدولى والقانون الاتحادى)

تشكل قواعد القانون الدولى العامة جزءاً لا يتجزأ من القانون الاتحادى. وتكون لها أسبقية على القوانين الاتحادية وترتب مباشرة حقوقاً وواجبات بالنسبة إلى سكان الأراضى الاتحادية.

المادة ٢٦ (حظر الاستعدادات لحرب عدوانية)

(١) الأفعال التى تساعد على الإخلال بالعلاقات السلمية بين الأمم أو الأفعال المضطلع بها بهذا القصد، وبخاصة الاستعداد لحرب عدوانية، هى أفعال غير دستورية. وتقع هذه الأفعال تحت طائلة العقاب باعتبارها جريمة.

(٢) لا يجوز صنع الأسلحة المخصصة للأعمال الحربية، أو نقل تلك الأسلحة أو تسويقها، إلا بتصريح من الحكومة الاتحادية. وينظم قانون اتحادى تفاصيل ذلك.

المادة ٢٧ (الأسطول التجارى)

تشكّل جميع السفن التجارية الألمانية أسطولا تجاريا واحدا.

المادة ٢٨ (الضمان الاتحادى لدساتير الأقاليم وللحكم الذاتى المحلى)

- (١) يجب أن يكون النظام الدستورى فى أى إقليم مطابقا لمبادئ دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تحكمها سيادة القانون، فى حدود معنى هذا القانون الأساسى. وفى كل إقليم أو مقاطعة أو بلدية يجب أن تمثّل الناس هيئة تختار فى انتخابات عامة ومباشرة وحرّة وسريّة وتجرى على قدم المساواة. وفى انتخابات المقاطعات والبلديات يحق أيضا للأشخاص الذين لديهم مواطنة فى أى دولة من الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية أن يصوّتوا وأن يُنتخبوا وفقا لقانون الجماعة الأوروبية. ويجوز فى البلديات أن تحل جمعية محلية محل هيئة منتخبة.
- (٢) يجب أن يُكفل للبلديات حق تنظيم جميع الشؤون المحلية على مسئوليتها، وفى حدود القوانين. ولرابطات البلديات أيضا، فى حدود وظائفها التى يحددها قانون، الحق فى ممارسة الحكم الذاتى وفقا للقوانين. ويمتد ضمان الحكم الذاتى إلى الأسس المترتبة على القدرة الاقتصادية والحق فى تحديد معدلات فرض ضرائب على هذه المصادر.
- (٣) يضمن الاتحاد مطابقة النظام الدستورى للإقليم للحقوق الأساسية ولأحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة.

المادة ٢٩ (الحدود الجديدة للأراضى الاتحادية)

- (١) يجوز تنقيح تقسيم الأراضى الاتحادية إلى أقاليم لكفالة أن يتيح حجم كل إقليم وقدرته أداءه وظائفه بفاعلية. ويولى الاعتبار الواجب فى هذا

الصدد للروابط الإقليمية والتاريخية والثقافية، والكفاءة الاقتصادية، ومتطلبات التخطيط المحلى والإقليمى.

(٢) يجوز اتخاذ إجراءات لتتقيح التقسيم الحالى إلى أقاليم بموجب قانون اتحادى، يجب أن يقره استفتاء عام. وتُتاح للإقليم المعنى فرصة الاستماع إلى رأيه.

(٣) يجرى الاستفتاء العام فى الإقليم الذى يُنشأ من أراضيه أو من أجزاء من أراضيه إقليم جديد أو إقليم ذو حدود مُعاد ترسيمها (الإقليم المتأثر). وتكون المسألة المطروحة للتصويت هى ما إذا كان ينبغي إبقاء الإقليم المتأثر كما هو أو ما إذا كان ينبغي إنشاء إقليم جديد أو إعادة ترسيم حدود إقليم. ويبدأ نفاذ اقتراح إقامة إقليم جديد أو إقامة إقليم ذو حدود مُعاد ترسيمها إذا وافقت على التغيير أغلبية سكان أراضى هذا الإقليم المستقبلى وأغلبية سكان أراضى أو أجزاء من أراضى إقليم متأثر سيتغير انتماؤها إلى إقليم بنفس الطريقة. ولا يُنفذ الاقتراح إذا رفضت التغيير أغلبية السكان الموجودين داخل أراضى أى إقليم متأثر، غير أن هذا الرفض لا تترتب عليه نتائج إذا وافقت على التغيير أغلبية ثلثى السكان فى أى جزء من الأراضى التى سيتغير انتماؤها إلى الإقليم المتأثر، إلا إذا رُفض التغيير بأغلبية ثلثى السكان فى أراضى الإقليم المتأثر ككل.

(٤) فى أى منطقة سكنية واقتصادية محددة تحديدا واضحا ومتاخمة تكون موجودة فى إقليمين أو أكثر ويقطنها مليون ساكن على الأقل من حق عُشرهم التصويت فى انتخابات البوندستاج من أجل إدراج تلك المنطقة ضمن إقليم واحد، يحدد قانون اتحادى فى غضون عامين إما أن يحدث التغيير وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يجرى استفتاء استشارى فى الإقليم المتأثر.

(٥) المقصود بالاستفتاء الاستشاري تحديد ما إذا كانت التغيرات التي يقترحها القانون تتال موافقة المصوتين. ولا يجوز أن يطرح القانون أكثر من اقتراحين متميزين لكي يبت فيهما المصوتون. وإذا وافقت أغلبية على تغيير مقترح للتقسيم القائم داخل إقليم، يحدد قانون اتحادى فى غضون عامين ما إذا كان ينبغي أن يحدث التغيير وفقاً للفقرة (٢ب) من هذه المادة. وإذا وُفق على اقتراح وفقاً للجملتين الثالثة والرابعة من الفقرة (٣) من هذه المادة، يُسن قانون اتحادى ينص على إقامة الإقليم المقترح، وذلك فى غضون عامين من الاقتراع الاستشاري، ولا يلزم عندئذ إقرار لذلك بواسطة استفتاء عام.

(٦) تتكون الأغلبية فى استفتاء عام أو فى استفتاء استشاري من أغلبية الأصوات المبلى بها، بشرط أن تمثل الربع على الأقل من أصوات أولئك الذين يحق لهم التصويت فى انتخابات البوندستاغ. وينظم قانون اتحادى التفاصيل الأخرى المتعلقة بالاستفتاءات والالتماسات والاستفتاءات الاستشارية، ويجوز أن ينص أيضاً على عدم جواز تقديم نفس الالتماس أكثر من مرة واحدة فى غضون فترة خمس سنوات.

(٧) يجوز إحداث تغييرات أخرى بخصوص أراضي الإقليم بموجب اتفاقات بين الإقليم المعنى أو بموجب قانون اتحادى بموافقة البوندسرات، إذا كان الإقليم الذى سيخضع للتغيير يقطنه أكثر من ٥٠.٠٠٠ ساكن. وينظم تفاصيل ذلك قانون اتحادى يقتضى موافقة البوندسرات وأغلبية أعضاء البوندستاغ. ويجب أن يتيح القانون للبلديات والمقاطعات المتأثرة فرصة للاشتماع إلى آرائها.

(٨) يجوز للإقليم أن ينقح تقسيم أراضيه القائمة أو أجزاء من أراضيه بموجب اتفاق دون إيلاء اعتبار لأحكام الفقرات (٢) إلى (٧) من هذه المادة. وتتاح للبلديات والمقاطعات المتأثرة فرصة للاشتماع إلى آرائها.

ويتطلب الاتفاق إقراراً بواسطة استفتاء عام في كل إقليم معنى. وإذا كان التتقيح يؤثر في جزء فقط من أراضي إقليم، يجوز أن يقتصر الاستفتاء العام على المناطق المتأثرة، ولا يطبق المقطع الثاني من الجملة الخامسة. وفي الاستفتاء الذي يجري بموجب هذه الفقرة تكون أغلبية الأصوات حاسمة، بشرط أن تمثل الربع على الأقل من أصوات مَنْ يحق لهم التصويت في انتخابات البوندستاج، وينظم قانون اتحادى تفاصيل ذلك. ويتطلب الاتفاق موافقة البوندستاج.

المادة ٣٠ (تقسيم الاختصاص بين الاتحاد والأقاليم)

تكون ممارسة سلطات الدولة وأداء وظائف الدولة من اختصاص الأقاليم، إلا إذا نص هذا القانون الأساسى على خلاف ذلك أو إذا سمح هذا القانون الأساسى بخلاف ذلك.

المادة ٣١ (أسبقية القانون الاتحادى)

تكون للقانون الاتحادى أسبقية على قانون الإقليم.

المادة ٣٢ (العلاقات الخارجية)

- (١) يدير الاتحاد العلاقات مع الدول الأجنبية.
- (٢) قبل عقد معاهدة تؤثر في الظروف الخاصة لإقليم، يُستشار ذلك الإقليم في الوقت المناسب.
- (٣) بقدر ما تكون للإقليم سلطة التشريع، يجوز له أن يعقد معاهدات مع دول أجنبية بموافقة الحكومة الاتحادية.

المادة ٣٣ (المساواة بين جميع الألمان في المواطن،
والخدمة المدنية المهنية)

- (١) تكون لكل ألمانى نفس الحقوق والواجبات السياسية الموجهة فى كل إقليم.
- (٢) يحق لكل ألمانى على قدم المساواة أن يشغل أى منصب عام وفقاً لاستعداداته ومؤهلاته وإنجازاته المهنية.
- (٣) لا يتوقف على الانتماء الدينى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ولا الأهلية لشغل منصب عام، ولا الحقوق المكتسبة فى الخدمة العامة. ولا يجوز أن يتعرض أحد للتمييز بسبب انتمائه أو عدم انتمائه إلى أى مذهب دينى معين أو إلى أى عقيدة فلسفية معينة.
- (٤) يُعهد بممارسة السلطة السيادية بصفة منتظمة، كقاعدة، إلى العاملين فى الخدمة العامة الذين يُحدد القانون العام خدمتهم وولاءهم.
- (٥) يُنظم القانون الذى يحكم الخدمة العامة مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التقليدية للخدمة المدنية المهنية.

المادة ٣٤ (المسئولية عن انتهاك الواجب الرسمى)

إذا انتهك أحد، فى ممارسة منصب عام منوط به، واجبه الرسمى إزاء طرف ثالث، تقع المسئولية أساساً على جهاز الدولة أو الجهاز العام الذى يكون موظفاً لديه. وفى حالة حدوث مخالفة مقصودة أو إهمال جسيم، يظل حق اللجوء إلى سبيل الانتصاف ضد الموظف محفوظاً. ولا يجوز أن ترفض المحاكم العادية المطالبات بتعويض.

المادة ٣٥ (المساعدة القانونية والإدارية، والمساعدة في أثناء الكوارث)

(١) تقدم السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم جميعها المساعدة القانونية والإدارية فيما بينها.

(٢) عملا على الحفاظ على الأمن أو النظام العامين أو على إعادتهما، يجوز لإقليم في الحالات الشديدة الخطورة أن يلتمس مساعدة أفراد ومرافق شرطة الحدود الاتحادية لقوة الشرطة فيه عندما لا تكون تلك القوة قادرة دون تلك المساعدة على الوفاء بمسئولياتها، أو إذا كان باستطاعتها أن تفعل ذلك ولكن بمشقة كبيرة. وعملا على التصدي لحادثة خطيرة أو لكارثة طبيعية، يجوز لإقليم أن يلتمس مساعدة قوات شرطة أقاليم أخرى أو أفراد ومرافق سلطات إدارية أخرى، أو القوات المسلحة، أو شرطة الحدود الاتحادية.

(٣) إذا عرّضت كارثة طبيعية أو حادثة أراضى أكثر من إقليم واحد للخطر، يجوز للحكومة الاتحادية، بقدر ما يكون ذلك ضروريا لدرء الخطر، أن تصدر تعليمات إلى حكومات الأقاليم لكي تضع قوات الشرطة لديها تحت تصرف تلك الأقاليم الأخرى، ويجوز لها أن تقوم بنشر وحدات من شرطة الحدود الاتحادية أو من القوات المسلحة لمساندة الشرطة. وتُلغى التدابير التي تتخذها الحكومة الاتحادية عملا بالجملة الأولى من هذه الفقرة في أى وقت بناء على طلب البوندسرات، وبأى حال فور إزالة الخطر.

المادة ٣٦ (موظفو السلطات الاتحادية)

(١) يُختار من جميع الأقاليم بنسبة ملائمة الموظفون المدنيون الذين توظفهم السلطات الاتحادية العليا. ويُختار الأشخاص الذين توظفهم السلطات الاتحادية الأخرى، كقاعدة، من الإقليم الذى يعملون فيه.

(٢) تراعى أيضا القوانين المتعلقة بالخدمة العسكرية كلاً من تقسيم الاتحاد إلى أقاليم والولايات الإقليمية لسكانها.

المادة ٣٧ (التنفيذ الاتحادي)

- (١) إذا لم يمثل إقليم لالتزاماته بموجب هذا القانون الأساسي أو بموجب قوانين اتحادية أخرى، يجوز للحكومة الاتحادية، بموافقة البوندسرات، أن تتخذ الخطوات اللازمة لإرغام الإقليم على الامتثال لواجباته.
- (٢) لأغراض تنفيذ التدابير القسرية، يحق للحكومة الاتحادية أو لممثليها إصدار تعليمات إلى جميع الأقاليم وإلى سلطاتها.

ثالثاً - البوندستاغ

المادة ٣٨ (الانتخابات)

- (١) يُنتخب أعضاء البوندستاغ الألمانى فى انتخابات عامة ومباشرة وحرّة وعلى قدم المساواة وسريّة. وهم يمثلون الشعب بأكمله، ولا يلتزمون بأى أوامر أو تعليمات، ولا يمثلون إلا لضميرهم.
- (٢) يحق لأى شخص بلغ سن الثامنة عشرة التصويت، ويجوز انتخاب أى شخص يكون قد بلغ سن الرشد.
- (٣) يُنظّم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ٣٩ (الانعقاد والمدة التشريعية)

- (١) فيما عدا الأحكام التالية، يُنتخب البوندستاغ لمدة أربع سنوات. وتنتهى مدة ولايته عندما ينعقد بوندستاغ جديد. ولا تجرى انتخابات جديدة قبل ستة وأربعين شهراً وفى موعد لا يتجاوز ثمانية وأربعين شهراً من بدء

المدة التشريعية. وفي حالة حل البوندستاغ، تجرى انتخابات جديدة فى غضون ستين يوما.

(٢) ينعقد البوندستاغ فى موعد لا يتجاوز اليوم الثلاثين بعد الانتخابات.

(٣) يبيت البوندستاغ فى فض واستئناف دوراته. ويجوز لرئيس البوندستاغ أن يدعو إلى انعقاده فى موعد أبكر. وهو ملزم بأن يفعل ذلك إذا طالب بذلك ثلث الأعضاء أو الرئيس الاتحادى أو المستشار الاتحادى.

المادة ٤٠ (الرئيس، والنظام الداخلى)

(١) ينتخب البوندستاغ رئيسه، ونواب رئيسه، وأمناءه. ويعتمد نظامه الداخلى.

(٢) يمارس الرئيس السلطات المتعلقة بالملكية ويحفظ النظام والأمن فى مبنى البوندستاغ. ولا يجوز أن تحدث أى عملية تفتيش أو ضبطية فى المباني الخاصة بالبوندستاغ دون الحصول على إذن من الرئيس.

المادة ٤١ (تمحيص الانتخابات)

(١) تمحيص الانتخابات هو مسئولية البوندستاغ. ويبت البوندستاغ أيضا فيما إذا كان أحد الأعضاء قد فقد مقعده.

(٢) يجوز تقديم شكاوى ضد قرارات البوندستاغ هذه إلى المحكمة الدستورية الاتحادية.

(٣) ينظم قانون اتحادى تفاصيل ذلك.

المادة ٤٢ (الإجراءات، والتصويت)

- (١) تكون جلسات البوندستاغ علنية. ويجوز بأغلبية الثلثين منع الجمهور من حضور الدورات، بناء على اقتراح مقدّم من عُشر أعضاء البوندستاغ، أو بناء على اقتراح مقدّم من الحكومة الاتحادية. ويجرى التصويت على الاقتراح في جلسة لا يُسمح للجمهور بحضورها.
- (٢) تتطلب قرارات البوندستاغ أغلبية الأصوات المُدلى بها إلا إذا نص هذا القانون الأساسى على خلاف ذلك. ويجوز أن يسمح النظام الداخلى باستثناء فيما يتعلق بالانتخابات التى يُجريها البوندستاغ.
- (٣) لا تخضع التقارير الحقيقية المتعلقة بالجلسات العلنية للبوندستاغ وللجانه لآى مسئولية.

المادة ٤٣ (حضور أعضاء الحكومة الاتحادية وأعضاء البوندسرات)

- (١) يجوز للبوندستاغ وللجانه طلب ممثل أى عضو من أعضاء الحكومة الاتحادية.
- (٢) يجوز لأعضاء البوندسرات وأعضاء الحكومة الاتحادية ولممثليهما حضور جميع جلسات البوندستاغ وجلسات لجانه. ويجب الاستماع إليهم فى أى وقت.

المادة ٤٤ (لجان التحقيق)

- (١) للبوندستاغ حق، وعليه بناء على تقديم اقتراح من رُبع أعضائه واجب، إنشاء لجنة تحقيق، تتلقى الأدلة اللازمة فى جلسات علنية. ويجوز منع الجمهور من حضور تلك الجلسات.
- (٢) تنطبق قواعد الإجراءات الجنائية على أخذ الأدلة. وتظل خصوصية المراسلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية كما هى.

- (٣) المحاكم والسلطات الإدارية ملزمة بتقديم المساعدة القانونية والإدارية.
- (٤) لا تخضع قرارات لجان التحقيق لإعادة نظر قضائية. وللمحاكم حرية تقييم الحقائق التي كانت موضوع التحقيق وحرية إصدار حكم بناء عليها.

المادة ٤٥ (اللجنة المعنية بالاتحاد الأوروبي)

يُعيّن البوندستاج لجنة معنية بشئون الاتحاد الأوروبي. ويجوز له أن يأذن للجنة بممارسة حقوق البوندستاج بموجب المادة ٢٣ إزاء الحكومة الاتحادية.

المادة ٤٥ أ (لجنة الشؤون الخارجية والدفاع)

- (١) يُعيّن البوندستاج لجنة للشؤون الخارجية ولجنة للدفاع.
- (٢) تكون اللجنة الدفاع أيضا حقوق لجنة تحقيق. وعليها واجب التحقيق في موضوع محدد بناء على تقديم اقتراح من رُبع أعضائها.
- (٣) لا تنطبق المادة (١) من المادة ٤٤ على المسائل الدفاعية.

المادة ٤٥ ب (المفوض البرلماني للقوات المسلحة)

يُعيّن مفوض برلماني للدفاع من أجل صون الحقوق الأساسية ومساعدة البوندستاج في ممارسة السيطرة البرلمانية على القوات المسلحة. ويُنظم قانون اتحادي التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ٤٥ ج (لجنة الالتماسات)

- (١) يُعيّن البوندستاج لجنة الالتماسات لمعالجة الطلبات والشكاوى الموجهة إلى البوندستاج عملاً بالمادة ١٧.

(٢) يُنظَّم قانون اتحادى سلطات اللجنة فيما يتعلق بالنظر فى الشكاوى.

المادة ٤٦ (التعويض والحصانات)

(١) لا يجوز تقديم أى عضو فى أى وقت للمحاكمة من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية ضده، ولا يجوز استدعاؤه لى يُبرر خارج البوندستاج تصويته أو أى خطبة ألقاها أو أى مناقشة جرت فى البوندستاج أو فى أى من لجانه. ولا ينطبق هذا الحكم على عبارات التشهير.

(٢) لا يجوز استدعاء أى عضو لمساءلته أو إلقاء القبض عليه فيما يتعلق بجريمة تقع تحت طائلة العقاب دون الحصول على إذن من البوندستاج، إلا إذا كان قد ألقى القبض عليه فى أثناء ارتكابه الجريمة أو فى خلال اليوم التالى لارتكابها.

(٣) ويلزم أيضا إذن البوندستاج لأى تقييد آخر لحرية أى عضو الشخصية أو لبدء إقامة دعوى قضائية ضد عضو بموجب المادة ١٨.

(٤) تُعلّق بناء على طلب البوندستاج أى دعوى جنائية أو أى دعوى تُقام بموجب المادة ١٨ ضد عضو وأى حبس أو أى تقييد آخر لحرية الشخصية.

المادة ٤٧ (حق عدم الشهادة)

يجوز للأعضاء أن يرفضوا الإدلاء بشهادة بشأن أشخاص أسروا بمعلومات إليهم بصفاتهم أعضاء، وكذلك الإدلاء بشهادة بخصوص هذه المعلومات نفسها. وبقدر انطباق هذا الحق فى رفض الإدلاء بشهادة، ليس مسموحاً بضبط أى مستندات.

المادة ٤٨ (استحقاقات الأعضاء)

- (١) يحق لكل مرشح لانتخابات البوندسراج الحصول على الإجازة اللازمة لانتخابه.
- (٢) لا يجوز منع أحد من قبول أو ممارسة منصب عضو في البوندسراج. ولا يجوز إرسال إخطار لأحد بفصله أو بإعفائه من وظيفته استناداً إلى هذا الأساس.
- (٣) يحق للأعضاء الحصول على مكافأة تكفى لتأمين استقلالهم. ويحق لهم أن يستخدموا مجاناً جميع وسائل النقل المملوكة ملكية عامة. وينظم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ٤٩

[ألغيت]

رابعاً - البوندسرات

المادة ٥٠ (الوظائف)

يشارك الإقليم من خلال البوندسرات فى الأعمال التشريعية والإدارية الخاصة بالاتحاد وفى المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبى.

المادة ٥١ (التكوين)

- (١) يتكون البوندسرات من أعضاء حكومات الأقاليم، التى تعينهم أنفسهم. ويجوز أن يعمل أعضاء آخرون فى تلك الحكومات كمناوبين.
- (٢) لكل إقليم ثلاثة أصوات على الأقل، ولكل إقليم يقطنه أكثر من مليونى شخص أربعة أصوات، ولكل إقليم يقطنه أكثر من ستة ملايين شخص

خمسة أصوات، ولكل إقليم يقطنه أكثر من سبعة ملايين شخص ستة أصوات.

(٣) يجوز لكل إقليم أن يعيّن عددا من الأعضاء مساويا لأصواته. ولا يجوز الإدلاء بأصوات كل إقليم إلا كوحدة وإلا من جانب الأعضاء الحاضرين أو من جانب مناوبيهم.

المادة ٥٢ (الرئيس، والنظام الداخلي)

- (١) ينتخب البوندسرات رئيسه لمدة عام واحد.
- (٢) يدعو الرئيس إلى انعقاد البوندسرات. وهو ملزم بأن يفعل ذلك إذا طالب بذلك مندوبو إقليمين على الأقل أو الحكومة الاتحادية.
- (٣) تتطلب قرارات البوندسرات أغلبية أصواته على الأقل. ويعتمد نظامه الداخلي. وتكون جلساته علنية. ويجوز منع الجمهور من الحضور.
- (٣أ) فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالاتحاد الأوروبي يجوز للبوندسرات أن تنشئ دائرة للشئون الأوروبية تُعتبر قراراتها قرارات البوندسرات، وتطبق وفقا لذلك الفقرة (٢) والجملة الثانية من الفقرة (٣) من المادة ٥١.
- (٤) يجوز أن يعمل أعضاء آخرون أو ممثلون لحكومات الأقاليم في لجان البوندسرات.

المادة ٥٣ (حضور أعضاء الحكومة الاتحادية)

لأعضاء الحكومة الاتحادية حق، وبناء على مطالبتهم بذلك عليهم واجب، المشاركة في جلسات البوندسرات ولجانه. ولهم الحق في أن يُستمع إليهم في أى وقت. وتبقى الحكومة الاتحادية البوندسرات على علم بتسييرها لشئونها.

خامسا أ - اللجنة المشتركة

المادة ٥٣ أ (التكوين، وحق الحصول على المعلومات)

(١) تتكون اللجنة المشتركة من أعضاء البوندستاج وأعضاء البوندسرات، ويقدم البوندستاج ثلثي أعضاء اللجنة ويقدم البوندسرات الثلث الآخر. ويُسمى البوندستاج الأعضاء بالتناسب مع القوة النسبية لمختلف المجموعات البرلمانية، ولا يجوز أن يكونوا أعضاء في الحكومة الاتحادية. وكل إقليم يمثله عضو في البوندستاج من اختياره، وهو لاء الأعضاء ليسوا ملزمين بأى تعليمات. ويُنظم النظام الداخلى الذى يعتمد البوندستاج ويتطلب موافقة البوندسرات عملية إنشاء اللجنة المشتركة وإجراءات عملها.

(٢) يجب على الحكومة الاتحادية أن تحيط اللجنة المشتركة علما بتخطيطها لحالة دفاعية. ولا تؤثر أحكام هذه الفقرة فى حقوق البوندستاج ولجانته بموجب الفقرة (١) من المادة ٤٣.

خامسا ب - الرئيس الاتحادى

المادة ٥٤ (الانتخاب بواسطة المؤتمر الاتحادى)

(١) يُنتخب الرئيس الاتحادى بواسطة المؤتمر الاتحادى دون إجراء مناقشة. ويحق لأى ألمانى له حق التصويت فى انتخابات البوندستاج ويكون قد بلغ سن الأربعين أن يُنتخب.

(٢) تبلغ مدة ولاية الرئيس الاتحادى خمس سنوات. ولا يجوز إعادة انتخابه لمدة تالية إلا مرة واحدة.

(٣) يتكون المؤتمر الاتحادى من أعضاء البوندستاج وعدد مساوٍ من أعضاء تنتخبهم برلمانات الأقاليم على أساس التمثيل التناسبى.

(٤) يجتمع المؤتمر الاتحادي في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما قبل انتهاء ولاية الرئيس الاتحادي أو، في حالة انتهائها قبل الأوان، في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما بعد ذلك التاريخ. ويدعو رئيس البوندستاج إلى انعقاد المؤتمر.

(٥) بعد انتهاء مدة ولاية تشريعية، تبدأ الفترة المحددة في الجملة الأولى من الفقرة (٤) من هذه المادة عندما ينعقد البوندستاج لأول مرة.

(٦) يُنتخب الشخص الذي يحصل على أصوات أغلبية أعضاء المؤتمر الاتحادي. وفي حالة عدم حصول أي مرشح على هذه الأغلبية بعد إجراء اقتراعين، يُنتخب الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع التالي.

(٧) يُنظم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ٥٥ (التعارضات)

(١) لا يجوز للرئيس الاتحادي أن يكون عضوا في الحكومة ولا في هيئة تشريعية تابعة للاتحاد أو تابعة لإقليم.

(٢) لا يجوز للرئيس الاتحادي أن يشغل أي منصب آخر بمرتبة، ولا أن يمارس أي تجارة أو مهنة، ولا أن ينتمي إلى المجلس الإداري أو الإشرافي لأي مشروع يستهدف الربح.

المادة ٥٦ (قسم تولي المنصب)

يؤدي الرئيس الاتحادي، عند تولي مهام منصبه، القسم التالي أمام أعضاء البوندستاج والبوندسرات المجتمعين:

"أقسم إننى سأكرس جهودي لرفاه الشعب الألماني، وتعزيز رخائه، وحمايته من الأذى، والتمسك بالقانون الأساسى وبقوانين الاتحاد والدفاع

عنها، وأداء واجباتي بضمير، وتحقيق العدل للجميع. فليساعدني الرب".
ويجوز أيضا أداء هذا القسم دون إقرار ديني.

المادة ٥٧ (النائب)

إذا لم يكن الرئيس الاتحادي قادرا على أداء واجباته، أو إذا شغل منصبه قبل الأوان، يمارس رئيس البوندسرات سلطاته.

المادة ٥٨ (التوقيع المقابل)

تتطلب أوامر وتوجيهات الرئيس الاتحادي، لكي تكون لها مشروعية، توقيعاً مقابلاً من المستشار الاتحادي أو من الوزير الاتحادي المختص. ولا ينطبق هذا الحكم على تعيين أو إقالة المستشار الاتحادي أو حل البوندسرات بموجب المادة ٦٣، أو تقديم طلب بموجب الفقرة (٣) من المادة ٦٩.

المادة ٥٩ (التمثيل الدولي للاتحاد)

- (١) يمثل الرئيس الاتحادي الاتحاد في أمور القانون الدولي. ويعقد معاهدات مع الدول الأجنبية باسم الاتحاد. ويعتمد المبعوثين ويستقبلهم.
- (٢) تتطلب المعاهدات التي تنظم العلاقات السياسية للاتحاد أو تتعلق بمواضيع التشريع الاتحادي موافقة أو مشاركة الهيئات المختصة في هذه الحالة من أجل سن قانون اتحادي. وفي حالة الاتفاقات التنفيذية تنطبق بناء على ذلك الأحكام المتعلقة بالإدارة الاتحادية.

المادة ٥٩ أ

[ألغيت في سنة ١٩٦٨]

المادة ٦٠ (تعيين وإقالة القضاة الاتحاديين، والموظفين المدنيين

الاتحاديين، والضباط العسكريين الاتحاديين، وحق العفو)

(١) يعين الرئيس الاتحادي ويُقيل القضاة الاتحاديين، والموظفين المدنيين الاتحاديين، والضباط وضباط الصف، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

(٢) يمارس سلطة العفو عن فرادى المجرمين باسم الاتحاد.

(٣) يجوز له أن يفوض صلاحياته إلى سلطات أخرى.

(٤) تنطبق الفقرات (٢) إلى (٤) من المادة ٤٦ على الرئيس الاتحادي بناء على ذلك.

المادة ٦١ (الاتهام الجنائي أمام المحكمة الدستورية الاتحادية)

(١) يجوز للبوندستاج أو للبوندسرات اتهام الرئيس الاتحادي جنائياً أمام المحكمة الدستورية الاتحادية بارتكاب انتهاك مقصود للقانون الأساسي أو لأي قانون اتحادي آخر. ويجب أن يؤيد اقتراح الاتهام الجنائي الربع على الأقل من أعضاء البوندستاج أو الربع على الأقل من الأصوات في البوندسرات. ويتطلب قرار الاتهام الجنائي أغلبية ثلثي أعضاء البوندستاج أو ثلثي الأصوات في البوندسرات. ويقوم شخص تفوضه في ذلك الهيئة التي توجه الاتهام الجنائي بعرض قضية الاتهام الجنائي على المحكمة الدستورية الاتحادية.

(٢) إذا وجدت المحكمة الدستورية الاتحادية أن الرئيس الاتحادي مذنب بارتكاب انتهاك مقصود لهذا القانون الأساسي أو لأي قانون اتحادي آخر، يجوز لها أن تعلن أنه قد فقد منصبه. وبعد توجيه الاتهام الجنائي إلى الرئيس الاتحادي، يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً مؤقتاً يمنع من ممارسة وظائفه.

ساسا - الحكومة الاتحادية

المادة ٦٢ (التكوين)

تتكون الحكومة الاتحادية من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديين.

المادة ٦٣ (انتخاب وتعيين المستشار الاتحادي)

- (١) ينتخب البوندستاغ المستشار الاتحادي دون إجراء مناقشة وبناء على اقتراح من الرئيس الاتحادي.
- (٢) يُنتخب الشخص الذي يحصل على أصوات أغلبية أعضاء البوندستاغ، ويعيّن الشخص الذي يُنتخب رئيسًا اتحاديًا.
- (٣) في حالة عدم انتخاب الشخص الذي يقترحه الرئيس الاتحادي، يجوز للبوندستاغ أن ينتخب مستشارًا اتحاديًا في غضون أربعة عشر يومًا بعد الاقتراع وذلك بأصوات أكثر من نصف أعضائه.
- (٤) في حالة عدم انتخاب مستشار اتحاديًا في غضون تلك الفترة، تجري انتخابات جديدة دون تأخير، ويُنتخب فيها الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. وفي حالة حصول الشخص المنتخب على أصوات أغلبية أعضاء البوندستاغ، يجب أن يعينه الرئيس الاتحادي في غضون سبعة أيام بعد الانتخابات. وفي حالة عدم حصول الشخص المنتخب على هذه الأغلبية، إما أن يعينه الرئيس الاتحادي أو يحل البوندستاغ في غضون سبعة أيام.

المادة ٦٤ (تعيين وإقالة الوزراء الاتحاديين)

- (١) يعيّن الرئيس الاتحادي الوزراء الاتحاديين ويقيّلهم بناء على اقتراح من المستشار الاتحادي.
- (٢) يؤدي المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديون القسم المنصوص عليه في المادة ٥٦ أمام البوندستاج لدى تولّيهم مناصبهم.

المادة ٦٥ (توزيع السلطة داخل الحكومة الاتحادية)

يقرر المستشار الاتحادي المبادئ التوجيهية العامة للسياسة ويكون مسئولاً عنها. ويدير كل وزير اتحاديّ شئون إدارته إدارة مستقلة وعلى مسئوليته في إطار هذه الحدود. وتحتسم الحكومة الاتحادية الخلافات في الرأي بين الوزراء الاتحاديين. ويدير المستشار الاتحادي أعمال الحكومة الاتحادية وفقاً للنظام الداخلي الذي تعتمدّه الحكومة ويوافق عليه الرئيس الاتحادي.

المادة ٦٥ أ (قيادة القوات المسلحة)

لوزير الدفاع الاتحادي سلطة قيادة القوات المسلحة.

المادة ٦٦ (التعارض)

لا يجوز للمستشار الاتحادي ولا لوزير اتحاديّ شغل أي منصب آخر بمرتبة، أو ممارسة أي تجارة أو مهنة، أو أن يكون عضواً في مجلس إدارة مشروع يُنفذ من أجل الربح أو أن يكون عضواً في المجلس الإشرافي لمشروع من هذا القبيل، دون موافقة البوندستاج.

المادة ٦٧ (تصويت عدم الثقة البناء)

(١) لا يجوز للبوندستاج أن يعرب عن عدم ثقته في المستشار الاتحادي إلا بانتخاب خليفة له بتصويت أغلبية أعضائه وبمطالبتة الرئيس الاتحادي أن يقبل المستشار الاتحادي. ويجب أن يمثل الرئيس الاتحادي للطلب ويعين الشخص المنتخب.

(٢) يجب أن تنقضى ثمان وأربعون ساعة بين تقديم الاقتراح وإجراء الانتخابات.

المادة ٦٨ (تصويت الثقة، وحل البوندستاج)

(١) إذا لم تؤيد أغلبية أعضاء البوندستاج اقتراحا مقدما من المستشار الاتحادي يدعو إلى إجراء تصويت على الثقة في حكومته، يجوز للرئيس الاتحادي، بناء على اقتراح من المستشار الاتحادي، أن يحل البوندستاج في غضون واحد وعشرين يوما. وينقضى حق حل البوندستاج حالما ينتخب البوندستاج مستشارا اتحاديا آخر بأصوات أغلبية أعضائه.

(٢) يجب أن تنقضى ثمان وأربعون ساعة بين تقديم الاقتراح وإجراء التصويت.

المادة ٦٩ (نائب المستشار الاتحادي، ومدة ولاية أعضاء الحكومة الاتحادية)

(١) يعين المستشار الاتحادي وزيرا اتحاديا نائبا له.

(٢) تنتهي مدة ولاية المستشار الاتحادي أو وزير اتحادى بأى حال عند انعقاد بوندستاج جديد، وتنتهى أيضا مدة ولاية وزير اتحادى فى أى مناسبة أخرى يتوقف فيها المستشار الاتحادي عن شغل منصبه.

(٣) يكون أي وزير اتحادي ملزماً بمواصلة إدارة شئون مكتبه. إلى أن يتم تعيين خلف له، بناء على طلب من الرئيس الاتحادي أو من المستشار الاتحادي.

سابعاً - السلطات التشريعية للاتحاد

المادة ٧٠ (تقسيم السلطات التشريعية بين الاتحاد والأقاليم)

(١) للإقليم حق التشريع بقدر ما لا يمنح هذا القانون الأساسي سلطة تشريعية للاتحاد.

(٢) يخضع تقسيم الاختصاص بين الاتحاد والأقاليم لأحكام هذا القانون الأساسي المتعلقة بالسلطات التشريعية الحصرية والمتزامنة.

المادة ٧١ (سلطة الاتحاد التشريعية الحصرية)

فيما يتعلق بالأمور التي تدرج ضمن السلطة التشريعية الحصرية للاتحاد، لا تكون للإقليم سلطة التشريع إلا متى كان قانون اتحادي يأذن له صراحة بذلك وبقدر ما يأذن له بذلك.

المادة ٧٢ (السلطة التشريعية المتزامنة)

(١) فيما يتعلق بالأمور التي تدرج ضمن السلطة التشريعية المتزامنة، فإن للإقليم سلطة التشريع ما دام الاتحاد لم يمارس سلطته التشريعية بسن قانون وبقدر عدم ممارسة الاتحاد لتلك السلطة.

(٢) للاتحاد الحق في التشريع فيما يتعلق بهذه الأمور إذا كانت تهيئة ظروف معيشة متساوية في جميع الأراضي الاتحادية أو إذا كانت صيانة الوحدة القانونية أو الاقتصادية تجعل التنظيم الاتحادي ضروريا للصالح الوطني، وله هذا الحق بقدر ما يكون ذلك ضروريا.

(٣) يجوز أن ينص قانون اتحادى على أن قانون الإقليم يلغى التشريع الاتحادى الذى لم يعد ضروريا فى حدود معنى الفقرة (٢) من هذه المادة.

المادة ٧٣ (الأمر الذى تخضع للسلطة التشريعية الحصرية)

للاتحاد سلطة حصرية للتشريع بخصوص ما يلى:

- ١ - الشؤون الخارجية والدفاع، بما فى ذلك حماية السكان المدنيين.
- ٢ - المواطنة فى الاتحاد.
- ٣ - حرية التنقل، وجوازات السفر، والهجرة الخارجية، والهجرة الداخلية، والتسليم.
- ٤ - العملة، والنقد، وسك العملة، والأوزان والمقاييس، وتحديد مقاييس الوقت.
- ٥ - وحدة المجال الجمركى والتجارى، والمعاهدات المتعلقة بالتجارة والملاحة، وحرية حركة السلع، وتبادل السلع والمدفوعات مع البلدان الأجنبية، بما فى ذلك الجمارك وحماية الحدود.
- ٦ - النقل الجوى.
- ٦أ - تشغيل السكك الحديدية المملوكة للاتحاد ملكية كلية أو ملكية غالبية (السكك الحديدية الاتحادية)، وبناء وصيانة وتشغيل الخطوط التابعة للسكك الحديدية الاتحادية فضلا عن فرض رسوم على استعمال تلك الخطوط.
- ٧ - الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ٨ - العلاقات القانونية للأشخاص الذين يعملون فى خدمة الاتحاد وفى خدمة الشركات الاتحادية بموجب القانون العام.

٩ - حقوق الملكية الصناعية، وحقوق الطبع، والنشر.

١٠ - التعاون بين الاتحاد والإقليم فيما يتعلق بما يلي:

أ - أعمال الشرطة الجنائية،

ب - حماية النظام الأساسي الديمقراطي الحزبي ووجود وأمن الاتحاد أو الإقليم (حماية الدستور)،

ج - الحماية من الأنشطة التي تُمارَس داخل الأراضي الاتحادية وتعرض، عن طريق استعمال القوة أو التحضير لاستعمال القوة، للخطر المصالح الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، فضلا عن إقامة مكتب للشرطة الجنائية الاتحادية واتخاذ تدابير دولية لمكافحة الجريمة.

١١ - الإحصاءات اللازمة للأغراض الاتحادية.

المادة ٧٤ (الأمور التي تخضع للتشريع المتزامن)

(١) تمتد السلطات التشريعية المتزامنة إلى الأمور التالية:

١ - القانون المدني، والقانون الجنائي، والإصلاحات، وتنظيم المحاكم وإجراءاتها، والمهنة القانونية، وهيئات الشهر العقاري، وتقديم المشورة القانونية.

٢ - تسجيل المواليد والوفيات والزيجات.

٣ - قانون تكوين الجمعيات والتجمع.

٤ - القانون المتعلق بإقامة الأجانب ووضعهم.

٤ أ - القانون المتعلق بالأسلحة والمتفجرات.

- ٥ - [ألغيت].
- ٦ - المسائل المتعلقة باللاجئين والمطرودين.
- ٧ - الرعاية الاجتماعية العامة.
- ٨ - [ألغيت]
- ٩ - تعويضات الحرب.
- ١٠ - استحقاقات الأشخاص الذين يُصابون بإعاقة من جراء الحرب واستحقاقات أهالي ضحايا الحرب الراحلين فضلا عن تقديم المساعدة إلى أسرى الحرب السابقين.
- ١١ - القانون المتعلق بالشئون الاقتصادية (التعدين والصناعة والطاقة والحرف والمهن والتجارة والأعمال المصرفية والأوراق المالية والتأمين الخاص).
- ١١-أ - إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبناء وتشغيل منشآت تخدم هذه الأغراض، والحماية من الأخطار الناجمة عن إطلاق الطاقة النووية أو الناجمة عن الإشعاع المؤين، والتصرف في المواد المشعة.
- ١٢ - قانون العمل، بما في ذلك تنظيم المشاريع، والسلامة والصحة المهنية، ووكالات التوظيف، فضلا عن الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الخاص بالبطالة.
- ١٣ - تنظيم المنح التعليمية والتدريبية وتشجيع البحوث.
- ١٤ - قانون المصادرة، بقدر ما يتعلق بالأمور المذكورة في المادتين ٧٣ و ٧٤.
- ١٥ - نقل ملكية الأراضي والموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج إلى الملكية العامة أو إلى أشكال أخرى من أشكال المؤسسات العامة.

- ١٦- منع إساءة استغلال السلطة الاقتصادية.
- ١٧- تشجيع الإنتاج الزراعى والتحريج، وكفالة كفاية الإمدادات الغذائية، واستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحرجية، والصيد فى أعماق البحار والصيد الساحلى، والحفاظ على السواحل.
- ١٨- المعاملات العقارية، وقانون الأراضى (باستثناء القوانين المتعلقة برسوم التعمير)، والأمور المتعلقة بالإيجارات الزراعية، فضلا عن الإسكان والاستيطان ومنازل الأسرة.
- ١٩- التدابير الرامية إلى مكافحة الأمراض الخطيرة والمُعْدِيَّة التى تصيب الإنسان والحيوان، والقبول فى مهنة الطب وفى المهن المساعدة، فضلا عن تجارة الأدوية والعقاقير والمخدرات والسموم.
- ١٩أ- قدرة المستشفيات على البقاء اقتصاديا. وتنظيم الرسوم التى تتقاضاها المستشفيات.
- ٢٠- التدابير الوقائية فيما يتعلق بتسويق الأغذية والمشروبات والتبغ والسلع الأساسية ومواد العلف والبذور والشتلات الزراعية والحرجية وحماية النباتات من الأمراض والآفات، فضلا عن حماية الحيوانات.
- ٢١- الشحن البحرى والساحلى، فضلا عن مُعِينات الملاحة، والملاحة الداخلية، وخدمات الأرصاد الجوية، والطرق البحرية، والمجارى المائية الداخلية التى تُستخدم فى حركة المرور العام.
- ٢٢- حركة المرور على الطرق ووسائل النقل التى تعمل بمحركات وبناء وصيانة الطرق الرئيسية ذات المسافات الطويلة، فضلا عن

تحصيل رسوم مقابل استخدام الطرق الرئيسية العامة من جانب المركبات وتخصيص الإيرادات.

٢٣- السكك الحديدية غير الاتحادية، باستثناء السكك الحديدية الجبلية.

٢٤- التخلص من النفايات، والتحكم في تلوث الهواء، ومكافحة الضوضاء.

٢٥- مسئولية الدولة.

٢٦- التلقيح الاصطناعي للإنسان، وتحليل وتعديل المعلومات الوراثية، فضلا عن تنظيم عمليات زرع الأعضاء والأنسجة.

(٢) تتطلب القوانين التي تُعتمد عملا بالبند ٢٥ من الفقرة (١) من هذه المادة موافقة البوندسرات.

المادة ٧٤ أ (السلطة التشريعية المتزامنة للاتحاد: أجر موظفي الخدمة العامة ومعاشاتهم التقاعدية واستحقاقاتهم ذات الصلة)

(١) تمتد أيضا السلطة التشريعية المتزامنة إلى أجر موظفي الخدمة العامة الذين تربطهم علاقة خدمة وولاء محددة بموجب القانون العام، وإلى معاشاتهم التقاعدية واستحقاقاتهم ذات الصلة، بقدر ما لا تكون للاتحاد سلطة تشريعية خصرية عملا بالبند ٨ من المادة ٧٣.

(٢) تتطلب القوانين الاتحادية التي تُسن عملا بالفقرة (١) من هذه المادة موافقة البوندسرات.

(٣) تتطلب القوانين الاتحادية التي تُسن عملا بالبند ٨ من المادة ٧٣ أيضا موافقة البوندسرات، بقدر ما تتوخى معايير لهيكل أو حساب الأجر والمعاشات والاستحقاقات ذات الصلة، بما في ذلك تصنيف الوظائف أو

الحد الأدنى أو الأقصى للمعدلات، تكون مختلفة عن تلك المنصوص عليها في القوانين الاتحادية التي تُسنّ عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة.

(٤) تنطبق الفقرة (١) و(٢) من هذه المادة في المقابل أيضاً على أجر قضاة الإقليم ومعاشاتهم التقاعدية واستحقاقاتهم ذات الصلة. وتنطبق الفقرة (٣) من هذه المادة في المقابل على القوانين التي تُسنّ عملاً بالفقرة (١) من المادة ٩٨.

المادة ٧٥ (مجالات التشريع الإطاري الاتحادي)

(١) رهنا بالشروط المنصوص عليها في المادة ٧٢، للاتحاد سلطة سنّ أحكام بشأن المواضيع التالية كإطار للتشريع من جانب الإقليم:

١ - العلاقات القانونية للأشخاص الذين يعملون في الخدمة العامة بالإقليم أو البلديات أو الهيئات الاعتبارية الأخرى بموجب القانون العام، بقدر ما لا تنص المادة ٧٤ أ على خلاف ذلك.

١أ - المبادئ العامة المتعلقة بالتعليم العالي.

٢ - العلاقات القانونية العامة للصحافة.

٣ - الصيد والحفاظ على الطبيعة وإدارة المناظر الطبيعية.

٤ - توزيع الأراضي والتخطيط الإقليمي وإدارة الموارد المائية.

٥ - الأمور المتعلقة بتسجيل محل الإقامة أو محل السكن وبطاقات الهوية.

٦ - التدابير الرامية إلى منع تهريب الأصول الثقافية الألمانية إلى الخارج.

وتنطبق الفقرة (٣) من المادة ٧٢ بناء على ذلك.

(٢) لا يجوز أن يتضمن التشريع الإطارى أحكاما مفصلة، أو أحكاما تنطبق مباشرة، إلا فى الحالات الاستثنائية.

(٣) عندما يسن الاتحاد تشريعا إطاريا، تصبح الأقاليم ملزمة باعتماد القوانين اللازمة الخاصة بها فى غضون فترة معقولة ينص عليها القانون.

المادة ٧٦ (مشاريع القوانين)

(١) يجوز للحكومة الاتحادية، أو للبوندسرات، أو للبوندستاج، عرض مشاريع قوانين فى البوندستاج.

(٢) تُقدّم مشاريع القوانين المقترحة من الحكومة الاتحادية إلى البوندسرات أولا. ويحق للبوندسرات أن يعلّق على مشاريع القوانين هذه فى غضون ستة أسابيع. وإذا طلب البوندسرات تمديدا، لأسباب هامة، وبخاصة فيما يتعلق بنطاق مشروع القانون، تزيد الفترة إلى تسعة أسابيع. وإذا أعلنت الحكومة الاتحادية فى ظروف استثنائية لدى تقديمها مشروع قانون إلى البوندسرات أنه يتسم بطابع الاستعجال على وجه الخصوص، يجوز لها أن تقدم المشروع إلى البوندستاج بعد ثلاثة أسابيع أو، إذا كان البوندسرات قد طلب تمديدا عملا بالجملة الثالثة من هذه الفقرة، بعد ستة أسابيع، حتى إذا لم يكن قد تلقى تعليقات البوندسرات، وعند تلقيه هذه التعليقات يحيلها إلى البوندستاج دون تأخير. وفى حالة تقديم مشاريع قوانين لتعديل هذا القانون الأساسى أو لنقل سلطات سيادية عملا بالمادة ٢٣ أو المادة ٢٤ تكون مهلة التعليق هى تسعة أسابيع، ولا تنطبق الجملة الرابعة من هذه الفقرة.

(٣) تقدم الحكومة الاتحادية مشاريع القوانين المقترحة من البوندسرات إلى البوندستاج فى غضون ستة أسابيع. وتبدى الحكومة الاتحادية آراءها عند تقديم تلك المشاريع. وإذا طالبت الحكومة الاتحادية بتمديد لأسباب

هامة، وبخاصة فيما يتعلق بنطاق مشروع القانون، تزيد الفترة إلى تسعة أسابيع. وإذا أعلن البوندسرات في ظروف استثنائية أن مشروع قانون يتسم بطابع الاستعجال على وجه الخصوص، تصبح الفترة ثلاثة أسابيع أو، إذا طالبت الحكومة الاتحادية بتمديد عملاً بالجملة الثالثة من هذه الفقرة، تصبح ستة أسابيع. وفي حالة تقديم مشاريع قوانين لتعديل هذا القانون الأساسي أو لنقل سلطات سيادية عملاً بالمادة ٢٣ أو المادة ٢٤، تصبح مهلة التعليق تسعة أسابيع، ولا تنطبق الجملة الرابعة من هذه الفقرة. وينظر البوندستاج في مشاريع القوانين ويصوت عليها في غضون مدة معقولة.

المادة ٧٧ (العملية التشريعية)

(١) يعتمد البوندستاج القوانين الاتحادية. وبعد اعتمادها يقدمها رئيس البوندستاج إلى البوندسرات دون تأخير.

(٢) في غضون ثلاثة أسابيع من استلام مشروع قانون معتمد، يجوز للبوندسرات أن يطالب بعقد اجتماع للجنة للنظر في مشاريع القوانين بصفة مشتركة، تكون مكونة من أعضاء من البوندستاج ومن أعضاء من البوندسرات؛ وينظم النظام الداخلي الذي يعتمد البوندستاج ويتطلب موافقة البوندسرات تكوين هذه اللجنة وإجراءات عملها. ولا يكون أعضاء البوندسرات في هذه اللجنة ملزمين بأى تعليمات. وعندما تكون الموافقة البوندسرات مطلوبة لمشروع قانون لكي يصبح قانوناً، يجوز كذلك للبوندستاج وللحكومة الاتحادية المطالبة بعقد اجتماع للجنة من هذا القبيل. وإذا اقترحت اللجنة إدخال أى تعديل على مشروع القانون المعتمد، يجب على البوندستاج أن يصوت عليه للمرة الثانية.

(أ٢) بقدر ما تلزم موافقة البوندسرات على مشروع قانون لكي يصبح قانوناً،

يصوّت البوندسرات على مشروع القانون في غضون مدة معقولة في حالة عدم تقديم طلب عملاً بالجملة الأولى من الفقرة (٢) من هذه المادة أو في حالة استكمال إجراءات الوساطة دون تقديم اقتراح يدعو إلى تعديل مشروع القانون.

(٣) يجوز للبوندسرات، بقدر ما لا تكون موافقته مطلوبة لكي يصبح مشروع قانون قانوناً، وبعد إتمام الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة، أن يعترض في غضون أسبوعين على مشروع قانون يكون البوندستاج قد اعتمده. وتبدأ مهلة الاعتراض، في الحالة الموصوفة في الجملة الأخيرة من الفقرة (٢) من هذه المادة، عند استلام البوندستاج مشروع القانون بصيغته المعاد اعتمادها، وفي جميع الحالات عند استلام رسالة من رئيس اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة تفيد بأن أعمال اللجنة قد اختتمت.

(٤) في حالة اعتماد الاعتراض بأغلبية أصوات البوندسرات، يجوز رفضه بقرار يصدر عن أغلبية أعضاء البوندستاج. وإذا اعتمد البوندسرات الاعتراض بأغلبية ثلثي أصواته على الأقل، يتطلب رفض البوندستاج له أغلبية الثلثين، بما في ذلك أغلبية أعضاء البوندستاج على الأقل.

المادة ٨٧ (إصدار القوانين الاتحادية)

يُصبح مشروع القانون الذي يعتمده البوندستاج قانوناً إذا وافق عليه البوندسرات، أو إذا لم يقدم طلباً عملاً بالفقرة (٢) من المادة ٧٧، أو إذا لم يقدم اعتراضاً في غضون الفترة المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة ٧٧، أو إذا سحب هذا الاعتراض، أو إذا رفض البوندستاج الاعتراض.

المادة ٧٩ (تعديل القانون الأساسي)

(١) لا يجوز تعديل هذا القانون الأساسي إلا بقانون يعدل نصّه أو يكمله صراحةً. وفي حالة المعاهدة الدولية المتعلقة بتسوية سلمية، أو إعداد تسوية سلمية، أو وضع صيغة لنظام احتلال، أو يكون القصد منه تعزيز دفاع الجمهورية الاتحادية، تكفى، لأغراض توضيح أن أحكام هذا القانون الأساسي لا تحول دون عقد المعاهدة وبدء نفاذها، إضافة عبارة إلى القانون الأساسي توضح ذلك فحسب.

(٢) يتطلب قانون من هذا القبيل موافقة ثلثي أعضاء البوندستاغ وثلثي أصوات البوندسرات.

(٣) لا تقبل التعديلات لهذا القانون الأساسي التي تؤثر في تقسيم الاتحاد إلى أقاليم، ومشاركة تلك الأقاليم من حيث المبدأ في العملية التشريعية، أو تؤثر في المبادئ المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢٠.

المادة ٨٠ (إصدار الصكوك القانونية)

(١) يجوز أن يأذن قانون للحكومة الاتحادية، أو لوزير اتحادى، أو لحكومات الأقاليم، بإصدار صكوك قانونية. ويجب أن يُحدد القانون مضمون السلطة الممنوحة والغرض منها ونطاقها. ويجب أن يتضمن كل صك قانونى بياناً بأساسه القانونى. وإذا نص القانون على مزيد من التفويض لهذه السلطة، يجب أن يحدث هذا التفويض الفرعى بموجب صك قانونى.

(٢) تلزم موافقة البوندسرات على الصكوك القانونية الصادرة عن الحكومة الاتحادية أو عن وزير اتحادى بخصوص الرسوم أو المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام المرافق البريدية ومرافق الاتصالات السلكية

واللاسلكية، وبخصوص المبادئ الأساسية لفرض رسوم على استخدام مرافق السكك الحديدية الاتحادية، أو بناء وتشغيل السكك الحديدية، فضلا عن الصكوك القانونية التي تصدر عملا بقوانين اتحادية وتتطلب موافقة البوندسرات أو التي تنفذها الأقاليم الممثلة في اللجان الاتحادية أو من تلقاء نفسها، ما لم ينص قانون اتحادى على خلاف ذلك.

(٣) يجوز للبوندسرات أن يقدم للحكومة الاتحادية مشاريع صكوك قانونية تتطلب موافقتها عليها.

(٤) بقدر ما تكون حكومات الأقاليم مخولة بموجب قوانين اتحادية سلطة إصدار صكوك قانونية أو بقدر ما تكون مخولة تلك السلطة عملا بقوانين اتحادية، يجوز للأقاليم تنظيم المسألة بموجب قانون.

المادة ٨٠ أ (تطبيق أحكام قانونية فى حالة وجود توتر)

(١) إذا كان هذا القانون الأساسى أو إذا كان قانون اتحادى يتعلق بالدفاع، بما فى ذلك حماية السكان المدنيين، ينص على عدم جواز تطبيق أحكام قانونية إلا وفقا لهذه المادة، لا يجوز تطبيق تلك الأحكام، إلا فى حالة إعلان حالة دفاع، سوى بعد أن يكون البوندستاج قد قرر وجود حالة توتر أو قد وافق تحديدا على هذا التطبيق. ويتطلب البت فى وجود حالة توتر وتتطلب الموافقة المحددة فى الحالات المذكورة فى الجملة الأولى من الفقرة (٥) وفى الجملة الثانية من الفقرة (٦) من المادة ١٢ أ أغلبية ثلثي الأصوات المدلى بها.

(٢) تلغى أى تدابير تتخذ عملا بالأحكام القانونية التي تطبق بموجب الفقرة (١) من هذه المادة متى طالب البوندستاج بذلك.

(٣) على الرغم من الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز أيضا تطبيق هذه الأحكام القانونية استنادا ووفقا لقرار تتخذه هيئة دولية في إطار معاهدة تحالف وبموافقة الحكومة الاتحادية. وتُلغى أى تدابير تُتخذ عملا بهذه الفقرة متى طالب البوندستاج بذلك بأصوات أغلبية أعضائه.

المادة ٨١ (حالة الطوارئ التشريعية)

(١) إذا لم يُحلَّ البوندستاج في الظروف الموصوفة في المادة ٦٨، يجوز للرئيس الاتحادي، بناء على طلب الحكومة الاتحادية وبموافقة البوندسرات، أن يُعلن حالة طوارئ تشريعية فيما يتعلق بمشروع قانون، إذا رفض البوندستاج مشروع القانون رغم إعلان الحكومة الاتحادية أنه لازم على وجه الاستعجال. وينطبق الشيء نفسه في حالة رفض مشروع قانون رغم إرفاق المستشار الاتحادي اقتراحا به بموجب المادة ٦٨.

(٢) إذا رفض البوندستاج مرة أخرى مشروع القانون أو اعتمده بصيغة تكون الحكومة الاتحادية قد أعلنت أنها غير مقبولة، وذلك بعد إعلان حالة طوارئ تشريعية، يُعتبر أن مشروع القانون قد أصبح قانونا بقدر ما ينال موافقة البوندسرات. وينطبق الشيء نفسه إذا لم يصدر البوندستاج مشروع القانون في غضون أربعة أسابيع من إعادة تقديمه.

(٣) في أثناء مدة ولاية مستشار اتحادي يجوز أن يصبح أى مشروع قانون آخر يرفضه البوندستاج قانونا وفقا للفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة في غضون ستة أشهر من إعلان حالة الطوارئ التشريعية لأول مرة. وبعد انتهاء هذه المدة، لا يجوز إعلان حالة طوارئ تشريعية أخرى في أثناء مدة ولاية نفس المستشار الاتحادي.

(٤) لا يجوز تعديل هذا القانون الأساسى أو إلغاؤه أو تعليق العمل به كلياً أو جزئياً بموجب قانون يُسنّ عملاً بالفقرة (٢) من هذه المادة.

المادة ٨٢ (الإصدار، والنشر، وبدء النفاذ)

(١) يصدّق الرئيس الاتحادى على القوانين التى تُسنّ وفقاً لأحكام هذا القانون الأساسى، بعد التوقيع المقابل عليها، وتُنشر فى جريدة القوانين الاتحادية. ويصدّق الجهاز الذى يُصدر الصكوك القانونية على تلك الصكوك، وتُنشر فى جريدة القوانين الاتحادية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

(٢) يحدد كل قانون أو كل صك قانونى تاريخ بدء نفاذه. وفى حالة عدم وجود نص من هذا القبيل، يبدأ نفاذه فى اليوم الرابع عشر من صدور جريدة القوانين الاتحادية التى تتضمنه.

ثامناً - تنفيذ القوانين الاتحادية والإدارة الاتحادية

المادة ٨٣ (توزيع السلطات بين الاتحاد والأقاليم)

تُنفذ الأقاليم القوانين الاتحادية من تلقاء أنفسها بقدر ما لا ينص هذا القانون الأساسى على خلاف ذلك أو بقدر ما لا يسمح بخلاف ذلك.

المادة ٨٤ (تنفيذ الأقاليم للقوانين من تلقاء أنفسها والرقابة الاتحادية)

(١) إذا نفذت الأقاليم القوانين الاتحادية من تلقاء أنفسها، فإنها تنظّم إنشاء السلطات وإجراءاتها الإدارية بقدر ما لا تنص القوانين الاتحادية التى تُسنّ بموافقة البوندسرات على خلاف ذلك.

(٢) يجوز للحكومة الاتحادية، بموافقة البوندسرات، أن تُصدر قواعد إدارية عامة.

(٣) تمارس الحكومة الاتحادية الرقابة لكفالة تنفيذ الأقاليم للقوانين الاتحادية وفقاً للقانون. ولهذا الغرض يجوز للحكومة الاتحادية أن توفد مفوضين إلى السلطات العليا في الأقاليم، وأن تفوض السلطات أيضاً، بموافقة سلطات الأقاليم العليا أو، عند رفض هذه الموافقة، بموافقة البوندسرات.

(٤) في حالة عدم القضاء على أى أوجه قصور تحددها الحكومة الاتحادية في تنفيذ القوانين الاتحادية في الأقاليم، يبت البوندسرات، بناء على طلب الحكومة الاتحادية أو بناء على طلب الإقليم المعنى، فيما إذا كان الإقليم قد انتهك القانون. ويجوز الطعن في قرار البوندسرات لدى المحكمة الدستورية الاتحادية.

(٥) يجوز أن يأذن قانون اتحادى، يتطلب موافقة البوندسرات، للحكومة الاتحادية بإصدار تعليمات في حالات معينة، بهدف تنفيذ القوانين الاتحادية. وتكون هذه التعليمات موجهة إلى السلطات العليا في الإقليم إلا إذا اعتبرت الحكومة الاتحادية أن المسألة عاجلة.

المادة ٨٥ (تنفيذ الإقليم للقوانين الاتحادية بناء على تكليف اتحادى)

(١) عندما ينفذ الإقليم القوانين الاتحادية بناء على تكليف اتحادى، يظل إنشاء السلطات المعنية من مسئوليات الإقليم، إلا بقدر ما تنص قوانين اتحادية تُسن بموافقة البوندسرات على خلاف ذلك.

(٢) يجوز للحكومة الاتحادية، بموافقة البوندسرات، أن تصدر قواعد إدارية عامة. ويجوز أن تنص على توفير تدريب موحد لموظفى الخدمة المدنية ولغيرهم من الموظفين العموميين الذين يتقاضون مرتبات. ويعيّن رؤساء السلطات الوسيطة بموافقتها.

(٣) تخضع سلطات الإقليم لتعليمات السلطات الاتحادية العليا المختصة. وتوجه هذه التعليمات إلى السلطات العليا في الإقليم إلا إذا رأت الحكومة

الاتحادية أن الأمر عاجل. وتكفل السلطات العليا في الإقليم تنفيذ التعليمات.

(٤) تمتد الرقابة الاتحادية إلى مشروعية وكفاءة التنفيذ. ولهذا الغرض يجوز للحكومة الاتحادية أن تطلب تقديم تقارير ومستندات وأن ترسل مفوضين مأنونين إلى جميع السلطات.

المادة ٨٦ (الإدارة الاتحادية)

إذا نفذ الاتحاد قوانين من خلال سلطاته الإدارية الخاصة به أو من خلال الشركات أو المؤسسات الاتحادية المباشرة المنشأة بموجب القانون العام، تصدر الحكومة الاتحادية قواعد إدارية عامة، بقدر ما لا يتضمن القانون المعنى حكماً خاصاً بهذا الشأن. وتكفل الحكومة الاتحادية بإنشاء السلطات بقدر ما لا ينص القانون المعنى على خلاف ذلك.

المادة ٨٧ (الأمر التي تخضع للإدارة الاتحادية المباشرة)

(١) تتولى السلطات الإدارية الاتحادية بهيكلها الإدارية الخاصة بها إدارة السلك الخارجي، والإدارة المالية الاتحادية، وإدارة المجارى المائية الاتحادية والشحن البحري الاتحادي وفقاً لأحكام المادة ٨٩. ويجوز أن ينشئ قانون اتحادي سلطات شرطة حدود اتحادية ومكاتب مركزية لمعلومات واتصالات الشرطة، وللشرطة الجنائية، ولجمع البيانات لأغراض حماية الدستور ولأغراض الوقاية من ممارسة أنشطة داخل الأراضي الاتحادية تعرض للخطر، من خلال استعمال القوة أو من خلال التحضير لاستعمال القوة، المصالح الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

(٢) تدار مؤسسات التأمين الاجتماعي التي يمتد اختصاصها خارج أراضي

إقليم واحد كشركات اتحادية بموجب القانون العام. وتُدار مؤسسات التأمين الاجتماعي التي يمتد اختصاصها خارج أراضي إقليم واحد. ولكن ليس خارج أراضي ثلاثة أقاليم كشركات إقليمية بموجب القانون العام، على الرغم من الجملة الأولى من هذه الفقرة، إذا حدد الإقليم المعنى الإقليم الذي يمارس السلطة الإشرافية.

(٣) وعلاوة على ذلك، يجوز أن تنشأ بموجب قانون اتحادى سلطات عليا اتحادية مستقلة ذاتيا فضلا عن شركات ومؤسسات اتحادية جديدة تقام بموجب القانون العام وذلك من أجل الأمور التي تكون للاتحاد سلطة تشريعية عليها. وعندما يواجه الاتحاد بمسؤوليات جديدة فيما يتعلق بأمور له سلطة تشريعية عليها، يجوز إنشاء سلطات اتحادية على المستويين الأوسط والأدنى، بموافقة البوندسرات وبموافقة أغلبية أعضاء البوندستاج، في حالات الضرورة العاجلة.

المادة ٨٧ أ (إنشاء القوات المسلحة وتوظيفها)

- (١) يُنشئ الاتحاد القوات المسلحة لأغراض الدفاع. ويجب أن تبيّن الميزانية حجمها العددي وهيكل تنظيمها العام.
- (٢) لا يجوز استخدام القوات المسلحة، عدا في الأغراض الدفاعية، إلا بالقدر الذي يسمح به هذا القانون الأساسي صراحة.
- (٣) تكون للقوات المسلحة في أثناء وجود حالة دفاع أو حالة توتر سلطة حماية الممتلكات المدنية وأداء وظائف مراقبة حركة المرور بالقدر اللازم لإنجاز مهمتها الدفاعية. وعلاوة على ذلك، يجوز أيضا أن يؤذن للقوات المسلحة في أثناء وجود حالة دفاع أو حالة توتر بدعم تدابير حفظ النظام والأمن من أجل حماية الممتلكات المدنية، وفي هذه الحالة تتعاون القوات المسلحة مع السلطات المختصة.

(٤) تجنباً لخطر وشيك يهدد وجود الاتحاد أو إقليم أو يهدد النظام الأساسى الديمقراطى الحر للاتحاد أو لإقليم، يجوز للحكومة الاتحادية، فى حالة توافر الشروط المشار إليها فى الفقرة (٢) من المادة ٩١ وفى حالة ثبات عدم كفاية قوات الشرطة وشرطة الحدود الاتحادية، أن تستخدم القوات المسلحة فى دعم الشرطة وشرطة الحدود الاتحادية فيما يتعلق بحماية الممتلكات المدنية وفى مكافحة المتمردين المسلحين المنظمين. ويجب وقف أى استخدام من هذا القبيل للقوات المسلحة إذا طالب البوندستاج أو إذا طالب البوندسرات بذلك.

المادة ٨٧ ب (الإدارة الدفاعية الاتحادية)

(١) تُدار الإدارة الدفاعية الاتحادية باعتبارها سلطة إدارية اتحادية لها هيكلها الفرعى الإدارى الخاص بها. وهى مختصة بالمسائل المتعلقة بالأفراد ومسئولة مسئولية مباشرة عن تلبية احتياجات القوات المسلحة من حيث المشتريات. ولا يجوز إسناد المسئوليات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية التى تُصرف للأشخاص المصابين أو المتعلقة بأعمال الإنشاءات إلى الإدارة الدفاعية الاتحادية إلا بموجب قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات. وتلزم أيضاً الموافقة على أى قوانين بقدر ما تخول الإدارة الدفاعية الاتحادية سلطة التدخل فى حقوق أطراف ثالثة، إلا أن هذا الشرط لا ينطبق فى مجال القانون المتعلق بشئون الأفراد.

(٢) وعلاوة على ذلك، يجوز أن تنص القوانين الاتحادية المتعلقة بالدفاع، بما فى ذلك التجنيد لأداء الخدمة العسكرية وحماية السكان المدنيين، بموافقة البوندسرات، على أن تنفذها، كلياً أو جزئياً، إما سلطات إدارية اتحادية لها هيكلها الفرعى الإدارى الخاصة بها أو الإقليم بناء على تكليف اتحادى. وفى حالة تنفيذ القوانين من جانب الإقليم بناء على

تكليف اتحادى، فإنها يجوز، بموافقة البوندسرات، أن تنص على نقل الصلاحيات المخولة للحكومة الاتحادية أو للسلطات الاتحادية العليا المختصة عملاً بالمادة ٨٥، نقلاً كلياً أو جزئياً إلى السلطات الاتحادية الأعلى، وفي هذه الحالة يجوز أن ينص القانون على أن لا تتطلب هذه السلطات موافقة البوندسرات فيما يتعلق بإصدار قواعد إدارية عامة عملاً بالجملة الأولى من الفقرة (٢) من المادة ٨٥.

المادة ٨٧ ج (الإدارة فى ميدان الطاقة النووية)

يجوز، بموافقة البوندسرات، أن تنص القوانين التى تُسن بموجب البند ١١ من المادة ٧٤ على أن ينفذها الإقليم بناء على تكليف اتحادى.

المادة ٨٧ د (إدارة النقل الجوى)

- (١) تتولى السلطات الاتحادية إدارة النقل الجوى. ويحدد قانون اتحادى ما إذا كان ينبغي تنظيم تلك السلطات بموجب قانون عام أو قانون خاص.
- (٢) يجوز تفويض المسؤوليات المتعلقة بإدارة النقل الجوى إلى إقليم بناءً على تكليف اتحادى وذلك بموجب قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات.

المادة ٨٧ هـ (إدارة السكك الحديدية الاتحادية)

- (١) تُدير سلطات اتحادية النقل بواسطة السكك الحديدية الاتحادية. ويجوز تفويض المسؤوليات المتعلقة بإدارة النقل بالسكك الحديدية بموجب قانون اتحادى إلى الأقاليم كحق لها.

(٢) يؤدي الاتحاد المسؤوليات المتعلقة بإدارة النقل بواسطة السكك الحديدية المسندة إليه بموجب قانون اتحادى، علاوة على، المسؤوليات المتعلقة بالسكك الحديدية الاتحادية.

(٣) تعمل السكك الحديدية الاتحادية كمؤسسات خاضعة للقانون الخاص. وتظل ملكاً للاتحاد بقدر ما تتضمن أنشطتها تشييد الخطوط وصيانتها وتشغيلها. ويحدث نقل الأسهم الاتحادية في هذه المؤسسات بموجب الجملة الثانية من هذه الفقرة عملاً بقانون، ويحتفظ الاتحاد بأغلبية الأسهم. وينظم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.

(٤) يكفل الاتحاد إيلاء المراعاة الكاملة لمصالح الجمهور وبخاصة لاحتياجاته في مجال النقل وذلك عند وضع وصيانة نظام السكك الحديدية الاتحادية وكذلك عند تقديم الخدمات من خلال ذلك النظام. وينظم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.

(٥) تتطلب القوانين التى تسن عملاً بالفقرات (١) إلى (٤) من هذه المادة موافقة البوندسرات. وتلزم أيضاً موافقة البوندسرات فيما يتعلق بالقوانين الخاصة بحل مؤسسات السكك الحديدية الاتحادية أو إدماجها أو تقسيمها، أو نقل خطوط السكك الحديدية الاتحادية إلى أطراف ثالثة، أو التخلي عن هذه الخطوط، أو القوانين التى تؤثر فى الخدمات المحلية للركاب.

المادة ٨٧ و(البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية)

(١) يكفل الاتحاد، وفقاً لقانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات، توافر خدمات بريد واتصالات سلكية ولاسلكية كافية وملائمة فى جميع أنحاء الأراضى الاتحادية.

(٢) تقدم الشركات التي تخلف شركة دويتش بوندسبوست (Deutsche Bundespost) الاستثمارية الخاصة، وغيرها من مقدمى الخدمات فى القطاع الخاص، الخدمات المنصوص عليها فى جدول معنى الفقرة (١) من هذه المادة باعتبارها مشروعاً خاصاً. وتؤدى السلطات الإدارية الاتحادية الوظائف السيادية فى مجال البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

(٣) على الرغم من الجملة الثانية من الفقرة (٢) من هذه المادة، يؤدى الاتحاد، بواسطة مؤسسة اتحادية تُنشأ بموجب قانون عام، مسئوليات معينة تتعلق بالشركات التي تخلف شركة دويتش بوندسبوست الاستثمارية الخاصة على النحو الذى ينص عليه قانون اتحادى.

المادة ٨٨ (البنك الاتحادى)

يُنشئ الاتحاد بنكاً يُصدر أوراقاً مالية وعمليات باعتباره البنك الاتحادى. ويجوز نقل مسئولياته وصلاحياته، فى إطار الاتحاد الأوروبى، إلى البنك المركزى الأوروبى المستقل والملتزم بهدف ضمان استقرار الأسعار الذى يعلو على ما عداه من الأهداف.

المادة ٨٩ (المجارى المائية الاتحادية)

- (١) الاتحاد هو مالك المجارى المائية التى كانت ملكاً للرايخ السابق.
- (٢) يُدير الاتحاد المجارى المائية الاتحادية من خلال سلطاته هو. ويمارس وظائف الدولة تلك فيما يتعلق بالشحن الداخلى، التى تتجاوز أراضي إقليم واحد، ويمارس الوظائف المتعلقة بالشحن البحرى، المسندة إليه بموجب قانون. ويجوز للاتحاد بناء على طلب منه، وبقدر ما تكون المجارى المائية الاتحادية واقعة داخل أراضي إقليم واحد، أن يفوض

إدارة تلك المجارى المائية إلى ذلك الإقليم بناء على تكليف اتحادى. وإذا كان مجرى مائى يمس أراضى أقاليم متعددة، يجوز للاتحاد أن يكلف الإقليم الذى يحدده بإدارة المجرى المائى.

(٣) تُضمن بالاتفاق مع الإقليم إدارة المجارى المائية وتطويرها وإنشاء مجارى مائية جديدة ومتطلبات تحسين الأراضى وإدارة المياه.

المادة ٩٠ (الطرق الرئيسية الاتحادية)

(١) الاتحاد هو مالك الطرق الرئيسية والطرق الرئيسية السريعة التى كانت ملكا للرايخ السابق.

(٢) يدير الإقليم، أو تدير الهيئات الاعتبارية المتمتعة بالحكم الذاتى التى تكون مختصة بموجب قانون الإقليم، الطرق الرئيسية السريعة الاتحادية وغيرها من الطرق الرئيسية الاتحادية التى تستخدم فى حركة المرور ذات المسافات الطويلة وذلك بناء على تكليف اتحادى.

(٣) يجوز للاتحاد، بناء على طلب من إقليم، أن يتولى إدارة الطرق الرئيسية السريعة الاتحادية وغيرها من الطرق الرئيسية الاتحادية التى تستخدم فى حركة المرور لمسافات طويلة بقدر ما تكون الطرق واقعة داخل أراضى ذلك الإقليم.

المادة ٩١ (حالة الطوارئ الداخلية)

(١) تجنبا لخطر وشيك يهدد وجود الاتحاد أو إقليم أو يهدد وجود النظام الأساسى الديمقراطى الحر فى الاتحاد أو فى إقليم، يجوز لإقليم أن يستتجد بقوات شرطة إقليم آخر، أو يستعين بأفراد ومرافق سلطات إدارية أخرى وبشرطة الحدود الاتحادية.

(٢) فى حالة ما إذا كان الإقليم الذى يكون هذا الخطر وشيكاً فيه غير راغب فى درء الخطر أو غير قادر على ذلك، يجوز للحكومة الاتحادية أن تضع شرطة ذلك الإقليم وقوات شرطة أقاليم أخرى رهن أوامرهما وأن تنتشر وحدات من شرطة الحدود الاتحادية. ويلغى أى أمر من هذا القبيل فور زوال الخطر، أو فى أى وقت بناء على طلب من البوندسرات. وإذا كان الخطر يمتد إلى أراضٍ غير أراضى إقليم واحد، يجوز للحكومة الاتحادية، بقدر ما يكون ذلك ضرورياً لدفع هذا الخطر، أن تصدر تعليمات إلى حكومات الأقاليم، ولا يؤثر هذا الحكم على الجملتين الأولى والثانية من هذه الفقرة.

ثامناً أ - المهام المشتركة

المادة ٩١ أ (مشاركة الاتحاد عملاً بمهام مشتركة)

(١) يشارك الاتحاد فى المجالات التالية فى أداء مسئوليات الأقاليم، بشرط أن تكون هذه المسئوليات هامة للمجتمع ككل وبشرط أن تكون المشاركة الاتحادية ضرورية لتحسين ظروف المعيشة (المهام المشتركة):

١- التوسع فى مؤسسات التعليم العالى، بما فى ذلك العيادات الجامعية، وإنشاء مؤسسات من هذا القبيل.

٢- تحسين الهياكل الاقتصادية الإقليمية.

٣- تحسين الهيكل الزراعى والحماية الساحلية.

(٢) يُحدد قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات المهام المشتركة تحديداً مفصلاً. ويتضمن هذا القانون المبادئ العامة التى تحكم أداء هذه المهام.

(٣) ينص القانون المشار إليه فى الفقرة (٢) من هذه المادة على الإجراءات

والمؤسسات اللازمة للتخطيط العام المشترك. ويتطلب إخراج مشروع ضمن الخطة العامة موافقة الإقليم الذي سيُنفذ في أراضيه هذا المشروع.

(٤) في الحالات التي تنطبق فيها الفقرتان الفرعيتان ١ و ٢ من الفقرة (١) من هذه المادة، يمول الاتحاد نصف النفقات في كل إقليم. وفي الحالات التي تنطبق فيها الفقرة الفرعية ٣ من الفقرة (١) من هذه المادة، يمول الاتحاد نصف النفقات على الأقل، وتكون النسبة متماثلة لجميع الأقاليم. وينظم قانون التفاصيل المتعلقة بذلك. ويظل تقديم الأموال مرهونا بالاعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد وميزانيات الأقاليم.

(٥) تحاط الحكومة الاتحادية ويحاط البوندسرات علماً بتنفيذ المهام المشتركة بناء على طلبهما.

المادة ٩١ ب (التعاون بين الاتحاد والأقاليم فيما يتعلق بالتخطيط التعليمي والبحوث)

يجوز أن يتعاون الاتحاد والأقاليم، عملاً باتفاقات، فيما يتعلق بالتخطيط التعليمي وفي النهوض بمؤسسات البحوث ومشاريع البحوث ذات الأهمية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وينظم الاتفاق ذو الصلة قسمة التكاليف.

تاسعا - الهيئة القضائية

المادة ٩٢ (المحاكم)

السلطة القضائية مخولة للقضاة، وتمارسها المحكمة الدستورية الاتحادية، والمحاكم الاتحادية المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي، ومحاكم الأقاليم.

المادة ٩٣ (المحكمة الدستورية الاتحادية: اختصاصها)

(١) تفصيل المحكمة الدستورية الاتحادية:

١- فى تفسير هذا القانون الأساسى فى حالة حدوث منازعات بشأن مدى حقوق وواجبات جهاز اتحادى أعلى أو أطراف أخرى يخولها هذا القانون الأساسى أو يخولها النظام الداخلى لهيئة اتحادية عليا حقوقا خاصة بها.

٢- فى حالة وجود خلافات أو شكوك بشأن عدم تعارض القانون الاتحادى أو قانون الأقاليم شكلا أو موضوعا مع هذا القانون الأساسى، أو بشأن عدم تعارض قانون الأقاليم مع قانون اتحادى آخر، بناء على طلب الحكومة الاتحادية، أو بناء على طلب حكومة إقليم، أو بناء على طلب ثلث أعضاء البوندستاج.

٢أ- فى حالة وجود خلافات بشأن ما إذا كان قانون يفى بمتطلبات الفقرة (٢) من المادة ٧٢، بناء على طلب البوندسرات أو بناء على طلب الحكومة أو الهيئة التشريعية فى إقليم.

٣- فى حالة وجود خلافات بشأن حقوق وواجبات الاتحاد وحقوق وواجبات الإقليم، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإقليم للقانون الاتحادى وفيما يتعلق بممارسة الرقابة الاتحادية.

٤- فى المنازعات الأخرى المتعلقة بالقانون العام بين الاتحاد والأقاليم، وبين مختلف الأقاليم، أو داخل إقليم، إلا فى حالة وجود سبب اللجوء إلى محكمة أخرى.

٤أ- فى الشكاوى الدستورية، التى يجوز أن يقدمها أى شخص يزعم أن أحد حقوقه الأساسية أو أحد حقوقه بموجب الفقرة (٤) من المادة ٢٠

أو أحد حقوقه بموجب المادة ٣٠ أو ٣٨ أو ١٠١ أو ١٠٣ أو ١٠٤
قد انتهكت سلطته عامة. /

٤ب- في الشكاوى الدستورية التي تقدمها البلديات أو رابطات البلديات
على أساس أن حقها في الحكم الذاتي بموجب المادة ٢٨ قد انتهك
بواسطة قانون، ولكن في حالة حدوث الانتهاك بواسطة قانون من
قوانين الأقاليم، لا يحدث ذلك إلا إذا كان القانون لا يمكن الطعن فيه
لدى المحكمة الدستورية للأقاليم.

٥- في الحالات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي.

(٢) تفصيل أيضا المحكمة الدستورية الاتحادية في ما يُسنده إليها قانون
اتحادى من مسائل أخرى.

المادة ٩٤ (تكوين المحكمة الدستورية الاتحادية وإجراءاتها)

(١) تتكون المحكمة الدستورية الاتحادية من القضاة الاتحاديين وأعضاء
آخرين. وينتخب البوندستاغ نصف أعضاء المحكمة الدستورية الاتحادية
وينتخب البوندسرات النصف الآخر. ولا يجوز أن يكون أولئك القضاة
أعضاء في البوندستاغ، ولا أعضاء في البوندسرات، ولا أعضاء في
الحكومة الاتحادية، ولا أعضاء في أى هيئات مقابلة موجودة في إقليم
من الأقاليم.

(٢) ينظم قانون اتحادى دستور المحكمة وإجراءاتها ويحدد الحالات التي
تكون فيها لقراراتها قوة القانون. ويجوز أن يتطلب القانون استنفاد جميع
سبل الانتصاف القانونية قبل جواز تقديم شكوى دستورية، ويجوز أن
ينص على إجراء مستقل لتحديد ما إذا كانت الشكوى ستقبل من أجل
البت فيها.

المادة ٩٥ (محاكم الاتحاد العليا)

- (١) يُنشئ الاتحاد، فيما يتعلق بمجالات الاختصاص القضائي العادي والإداري والمالي والعمالي والاجتماعي، محكمة العدل الاتحادية، والمحكمة الإدارية الاتحادية، والمحكمة المالية الاتحادية، ومحكمة العمل الاتحادية، والمحكمة الاجتماعية الاتحادية، وذلك باعتبارها محاكم عليا.
- (٢) يختار الوزير الاتحادي المختص ولجنة مختصة باختيار القضاة ومكونة من الوزراء المختصين في الأقاليم وعدد مساوٍ من الأعضاء ينتخبهم البوندستاغ أعضاء كل محكمة من هذه المحاكم اختياراً مشتركاً.
- (٣) تُنشأ دائرة مشتركة للمحاكم المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة للحفاظ على وحدة القرارات. وينظم قانون اتحادي التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ٩٦ (المحاكم الأخرى)

- (١) يجوز للحكومة الاتحادية أن تنشئ محكمة اتحادية للمسائل المتعلقة بالحماية القانونية التجارية.
- (٢) يجوز للحكومة الاتحادية أن تنشئ محاكم قانونية عسكرية من أجل القوات المسلحة كمحاكم اتحادية. ولا يجوز أن تمارس تلك المحاكم الاختصاص العقابي إلا في حالة الدفاع وفيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة الذين يعملون فيما وراء البحار أو الموجودين على متن سفن حربية. ويتناول قانون اتحادي التفاصيل المتعلقة بذلك. وتدرج هذه المحاكم ضمن اختصاص وزير العدل الاتحادي. ويجب أن تكون لقضاةها المتفرغين سلطة توكلي منصب قضائي.
- (٣) المحكمة العليا بالنسبة إلى المحاكم المشار إليها في الفقرتين (١) و(٢) هي المحكمة العليا الاتحادية.

(٤) يجوز للحكومة الاتحادية، في حالة الأشخاص الذين يعملون في خدمتها بموجب قانون عام، أن تنشئ محاكم اتحادية للبت في الإجراءات التأديبية وفي الإجراءات المتعلقة بالشكاوى.

(٥) في حالة إقامة دعوى جنائية في المجالات التالية، يجوز لقانون اتحادى بموافقة البوندسرات أن ينص على أن تمارس المحاكم الموجودة في الأقاليم اختصاص الحكومة الاتحادية:

١ - الإبادة الجماعية.

٢ - الجرائم التي تعتبر بموجب القانون الدولي جرائم ضد الإنسانية.

٣ - جرائم الحرب.

٤ - الأفعال الأخرى التي يُقصد بها الإخلال بالوثام السلمى بين الشعوب والتي تُنفذ بهذا الهدف (المادة ٢٦-١).

٥ - حماية الدولة.

المادة ٩٧ (استقلال القضاة)

(١) القضاة مستقلون ولا يخضعون إلا للقانون.

(٢) لا تجوز إقالة القضاة المعيّنين تعيينا دائما في مناصب على أساس التفرغ إقالة رغما عنهم، أو وقفهم بصفة دائمة أو مؤقتة عن العمل، أو نقلهم، أو إحالتهم إلى التقاعد قبل انتهاء مدة ولايتهم، إلا بموجب قرار قضائى وإلا للأسباب وبالطريقة الجديدة في القوانين. ويجوز للهيئة التشريعية أن تضع حدودا للعمر من أجل تقاعد القضاة المعيّنين تعيينا مدى الحياة. وفي حالة حدوث تغييرات في هيكل المحاكم أو في مناطقها، يجوز نقل القضاة إلى محكمة أخرى أو إقالتهم من مناصبهم، بشرط احتفاظهم بمرتباتهم كاملة.

المادة ٩٨ (الوضع القانوني للقضاة في الاتحاد وفي الأقاليم)

- (١) ينظم قانون اتحادى خاص الوضع القانوني للقضاة الاتحاديين.
- (٢) إذا انتهك قاضٍ اتحادى مبادئ هذا القانون الأساسى أو النظام الدستورى لإقليم بصفته الرسمية أو بصفة غير رسمية، يجوز للمحكمة الدستورية الاتحادية، بناء على طلب البوندسراج، أن تأمر بأغلبية الثلثين بنقل القاضى أو بإحالة إلى التقاعد. ويجوز أن تأمر بفصله فى حالة ارتكابه انتهاكاً متعمداً.
- (٣) تنظم قوانين خاصة بالأقاليم الوضع القانوني لقضاة الأقاليم. ويجوز للاتحاد أن يسن أحكاماً إطارية بشأن هذا الموضوع بقدر ما لا تنص الفقرة (٤) من المادة ١٧٤ على خلاف ذلك.
- (٤) يجوز للأقاليم أن تنص على اختيار قضاة الأقاليم اختياراً مشتركاً من جانب وزير العدل فى كل إقليم ولجنة مختصة باختيار القضاة.
- (٥) يجوز للأقاليم أن تسن أحكاماً بشأن قضاة الأقاليم تكون مطابقة لأحكام الفقرة (٢) من هذه المادة. ولا يتأثر بذلك القانون الدستورى القائم الخاص بالأقاليم. ويكون القرار فى حالات الإدانة الجنائية القضائية منوطاً بالمحكمة الدستورية الاتحادية.

المادة ٩٩ (بث المحكمة الدستورية الاتحادية والمحاكم الاتحادية العليا فى المنازعات المتعلقة بقانون الأقاليم)

يجوز لقانون إقليم أن يسند مهمة البث فى المنازعات الدستورية داخله إلى المحكمة الدستورية الاتحادية، وأن يسند سلطة اتخاذ القرار النهائى فى

المسائل المتعلقة بتطبيق قانون الإقليم إلى المحاكم العليا المحددة في الفقرة (١) من المادة ٩٥.

المادة ١٠٠ (عدم تعارض القوانين مع القانون الأساسي)

(١) إذا انتهت محكمة إلى أن قانونا يتوقف قرارها على شرعيته هو قانون غير دستوري، توقف إجراءات الدعوى، ويحصل على قرار من محكمة الإقليم التي لها اختصاص في المنازعات الدستورية عندما يرتأى أن دستور إقليم قد انتهك، أو يحصل على قرار من المحكمة الدستورية الاتحادية عندما يرتأى أن هذا القانون الأساسي قد انتهك. وينطبق أيضا هذا الحكم إذا رُئي أن القانون الأساسي قد انتهكه قانون إقليم وعندما يرى أن قانون إقليم يتعارض مع قانون اتحادي.

(٢) في حالة وجود شك، في أثناء التقاضي، فيما إذا كانت قاعدة من قواعد القانون الدولي تشكل جزءا لا يتجزأ من قانون اتحادي وما إذا كانت ترتب مباشرة حقوقا وواجبات بالنسبة إلى الفرد (المادة ٢٥)، تحصل المحكمة على قرار بهذا الشأن من المحكمة الدستورية الاتحادية.

(٣) إذا رأت المحكمة الدستورية لإقليم، عند تفسير هذا القانون الأساسي، أن تشد عن قرار المحكمة الدستورية الاتحادية أو عن قرار المحكمة الدستورية لإقليم آخر، فإنها تحصل على قرار بهذا الشأن من المحكمة الدستورية الاتحادية.

المادة ١٠١ (الحق في وجود قاضٍ مشروع)

(١) ليس مسموحا بإنشاء محاكم غير عادية. ولا يجوز حرمان أحد من اختصاص قاضيه المشروع.

(٢) لا يجوز إنشاء محاكم من أجل مجالات معينة من مجالات القانون إلا بموجب قانون.

المادة ١٠٢ (إلغاء عقوبة الإعدام)

تُلغى عقوبة الإعدام.

المادة ١٠٣ (عقد جلسات استماع وفقاً للقانون، وحظر القوانين الجنائية ذات الأثر الرجعي، وحظر فرض عقوبة متعددة)

- (١) يحق لأي شخص في المحاكم أن تُعقد له جلسة استماع وفقاً للقانون.
- (٢) لا يجوز المعاقبة على أي فعل إلا إذا كان قانون قد حدد قبل ارتكابه أنه يشكل جريمة جنائية.
- (٣) لا تجوز معاقبة شخص على نفس الفعل أكثر من مرة واحدة بموجب القوانين الجنائية العامة.

المادة ١٠٤ (الضمانات القانونية في حالة الحبس)

- (١) لا يجوز تقييد حرية الشخص إلا عملاً بقانون رسمي وإلا امتثالاً للإجراءات المحددة فيه، ولا يجوز إخضاع الأشخاص المحبوسين لإساءة المعاملة الذهنية أو البدنية.
- (٢) لا يجوز سوى لقاض أن يبت في جواز أي حرمان من الحرية أو مواصلة أي حرمان منها، وفي حالة عدم استناد هذا الحرمان إلى أمر قضائي، يجب الحصول دون تأخير على قرار قضائي. ولا يجوز للشرطة أن تحتجز أحداً رهن الحبس بناءً على سلطتها هي إلى ما بعد انتهاء اليوم التالي لإلقاء القبض عليه. وينظم قانون التفاصيل المتعلقة بذلك.

(٣) يُحضَرُ أمامَ قاضٍ أى شخص يُحبس مؤقتاً للشك في ارتكابه جريمة جنائية وذلك في موعد لا يتجاوز اليوم التالى لإلقاء القبض عليه، ويُبلغه القاضى بأسباب إلقاء القبض عليه، ويفحصه، ويتيح له الفرصة لتقديم اعتراضات. ويجب على القاضى، دون تأخير، إما أن يصدر أمر اعتقال مكتوباً يحدد الأسباب الداعية إلى ذلك أو أن يصدر أمراً بإطلاق سراح الشخص.

(٤) يُخطر قريب للشخص المحبوس أو يُخطر شخص يحظى بثقتة، دون تأخير، بأى قرار قضائى يفرض حرماناً من الحرية أو يفرض استمراراً للحرمان من الحرية.

عاشرا - [مسائل] المالية العامة

المادة ١٠٤ أ (قسمة النفقات بين الاتحاد والأقاليم)

(١) يمول الاتحاد وتمول الأقاليم تمويلاً منفصلاً النفقات الناجمة عن أداء مسئوليات كل منهما بقدر ما لا ينص هذا القانون الأساسى على خلاف ذلك.

(٢) عندما يتصرف إقليم بناء على تكليف اتحادى، يمول الاتحاد النفقات الناجمة عن ذلك.

(٣) يجوز للقوانين الاتحادية التى تنص على إدارة الإقليم لمنح نقدية أن تنص على أن يدفع الاتحاد قيمة هذه المنح كلياً أو جزئياً. وإذا نص قانون من هذا القبيل على أن يمول الاتحاد نصف النفقات أو أكثر من نصفها، يُنفذ الإقليم هذا القانون بناء على تكليف اتحادى. وإذا نص قانون من هذا القبيل على أن يمول الإقليم رُبْع النفقات أو أكثر من ربعها، فإنه يتطلب موافقة البوندسرات.

(٤) يجوز للاتحاد أن يمنح الإقليم مساعدة مالية من أجل استثمارات هامة على وجه الخصوص تقوم بها الأقاليم أو تقوم بها البلديات (أو رابطات البلديات)، بشرط أن تكون هذه الاستثمارات لازمة لتجنب حدوث خلل فى التوازن الاقتصادى العام، أو لتحقيق التعادل بين القدرات الاقتصادية المختلفة داخل الأراضى الاتحادية، أو لتعزيز النمو الاقتصادى. وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات أو تدخل اتفاقات تنفيذية بموجب قانون الميزانية الاتحادية التفاصيل المتعلقة بذلك، وخصوصاً بشأن أنواع الاستثمارات التى يجب النهوض بها.

(٥) يمول الاتحاد ويسول الإقليم النفقات الإدارية التى تتكبدها سلطات كل منهما ويكون كل منهما مسئولاً أمام الآخر فيما يتعلق بكفالة الإدارة السليمة. وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١٠٥ (تقسيم الاختصاص التشريعى فيما يتعلق بالمسائل الضريبية)

(١) للاتحاد سلطة حصرية فيما يتعلق بالتشريع بخصوص الرسوم الجمركية والاحتكارات الضريبية.

(٢) للاتحاد سلطة تشريع متزامنة فيما يتعلق بجميع الضرائب الأخرى التى تتول إليه إيراداتها كلياً أو جزئياً أو التى تنطبق عليها الشروط المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من المادة ٧٢.

(٣) للإقليم سلطة التشريع فيما يتعلق بالضرائب المحلية على الاستهلاك وفيما يتعلق بالنفقات ما دامت لا تكون مماثلة أساساً للضرائب التى يفرضها قانون اتحادى.

(٤) تتطلب القوانين الاتحادية المتعلقة بالضرائب التى تتول إيراداتها كلياً أو

جزئيا إلى الأقاليم أو إلى البلديات (أو رابطات البلديات) موافقة
البوندسرات.

المادة ١٠٦ (قسمة الإيرادات الضريبية)

(١) تتول إلى الاتحاد إيرادات الاحتكارات الضريبية والإيرادات المتأتية من
الضرائب التالية:

- ١- الرسوم الجمركية.
- ٢- الضرائب على الاستهلاك بقدر ما لا تتول إلى الإقليم عملا
بالفقرة (٢)، أو بقدر ما لا تتول بصفة مشتركة إلى الاتحاد والإقليم
وفقا للفقرة (٣)، أو بقدر ما لا تتول إلى البلديات وفقا للفقرة (٦) من
هذه المادة.

- ٣- ضريبة الشحن على الطرق الرئيسية.
- ٤- الضرائب على معاملات رأس المال، والتأمين، والكمبيالات.
- ٥- الرسوم غير المتكررة على الممتلكات ورسوم معادلة الأعباء.
- ٦- الضرائب الإضافية على الدخل والشركات.
- ٧- الرسوم التي تفرض في إطار الجماعات الأوروبية.

(٢) وتتول إلى الإقليم الإيرادات المتأتية من الضرائب التالية:

- ١- ضريبة الملكية.
- ٢- ضريبة الميراث.
- ٣- ضريبة المركبات.

٤- الضرائب على المعاملات التي لا تتول إلى الاتحاد عملا بالفقرة (١) أو التي لا تتول بصفة مشتركة إلى الاتحاد والإقليم عملا بالفقرة (٣) من هذه المادة.

٥- ضريبة الجعة (البيرة).

٦- ضريبة أندية القمار.

(٣) وتتول بصفة مشتركة إلى الاتحاد والإقليم (الضرائب المشتركة) الإيرادات المتحصلة من ضرائب الدخل، وضرائب الشركات، وضرائب المبيعات، بقدر عدم تخصيص الإيرادات المتحصلة من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات للبلديات عملا بالفقرتين (٥) و(٥ أ) من هذه المادة. ويتقاسم الاتحاد والإقليم بالتساوي الإيرادات المتحصلة من ضرائب الدخل ومن ضرائب الشركات. ويحدد قانون اتحادي يتطلب موافقة البوندسرات حصة كل من الاتحاد والإقليم من الإيرادات المتحصلة من ضريبة المبيعات. ويستند هذا التحديد إلى المبادئ التالية:

١- للاتحاد وللإقليم، في إطار الإيرادات الجارية، حق المطالبة على قدم المساواة بتغطية نفقاتهما الضرورية. ويحدد مدى هذه النفقات مع إيلاء المراعاة الواجبة للتخطيط المالي المتعدد السنوات.

٢- يكون هناك تنسيق بين المتطلبات المالية للاتحاد والمتطلبات المالية للإقليم بطريقة تحقق توازنا عادلا وتكفل تجنب فرض أعباء فادحة على دافعي الضرائب، كما تكفل وحدة مستويات المعيشة في جميع أنحاء الأراضي الاتحادية.

وعند تحديد حصة كل من الاتحاد والإقليم من الإيرادات المتحصلة من ضريبة المبيعات، تؤخذ في الاعتبار أيضا التخفيضات في الإيرادات التي تكبدها الإقليم اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٦ بسبب الأحكام المتعلقة بالأطفال في

قانون ضرائب الدخل. وينظم قانون اتحادى يُسنُّ عملا بالجملة الثالثة من هذه الفقرة التفاصيل المتعلقة بذلك.

(٤) تُقسَّم مجددا حصة كل من الاتحاد والإقليم من الإيرادات المتحصلة من ضريبة المبيعات كلما أصبحت نسبة إيرادات الاتحاد إلى نفقاته مختلفة اختلافا كبيرا عن نسبة إيرادات الإقليم إلى نفقاته، ولا تؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد التخفيضات في الإيرادات التي تراعى عند تحديد حصة كل من الاتحاد والإقليم من الإيرادات المتحصلة من ضريبة المبيعات بموجب الجملة الخامسة من الفقرة (٣) من هذه المادة. وإذا فرض قانون اتحادى نفقات إضافية على الإقليم أو إذا سحب إيرادات منه، يجوز التعويض عن العبء الإضافى الذى يقع على كاهله بواسطة منح اتحادية تقدم عملا بقانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات، بشرط أن يقتصر العبء الإضافى على فترة زمنية قصيرة. ويُحدد هذا القانون مبادئ حساب قيمة هذه المنح وتوزيعها فيما بين الأقاليم.

(٥) تتول إلى البلديات حصة من الإيرادات المتحصلة من ضريبة الدخل، وهذه الحصة تحيلها الأقاليم إلى بلدياتها على أساس ضرائب الدخل التي يدفعها سكانها. وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بذلك. ويجوز أن ينص هذا القانون على جواز أن تحدد البلديات معدلات تكميلية أو مخفضة فيما يتعلق بحصتها من الضريبة.

(٥أ) اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٨ فصاعدا، تتول إلى البلديات حصة من الإيرادات المتحصلة من ضريبة المبيعات. وتقوم الأقاليم بإحالة تلك الحصة إلى بلدياتها على أساس صيغة تعبر عن العوامل الجغرافية والاقتصادية. وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بذلك.

(٦) تتول إلى البلديات الإيرادات المتحصلة من الضرائب على العقارات

والتجارة، وتثول إلى البلديات، أو إلى رابطات البلديات في حالة ما إذا نصّت تشريعات الأقاليم على ذلك، الإيرادات المتحصلة من الضرائب المحلية على الاستهلاك والنفقات. ومسموح للبلديات بأن تحدد معدلات فرض الضرائب على العقارات والتجارة، في إطار القوانين. وفي حالة عدم وجود بلديات في إقليم، تثول إلى الإقليم الإيرادات المتحصلة من الضرائب على العقارات والتجارة فضلا عن الضرائب المحلية على الاستهلاك والنفقات. ويجوز للاتحاد وللإقليم أن يشاركا، عن طريق قسمة، في الإيرادات المتحصلة من الضريبة على التجارة. وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بهذه القسمة. ووفقا لتشريعات الأقاليم، يجوز اعتبار الضرائب على العقارات والتجارة فضلا عن حصة البلديات من الإيرادات المتحصلة من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات أساس حساب مقدار القسمة.

(٧) تثول إلى البلديات أو إلى رابطات البلديات نسبة مئوية إجمالية من حصة الأقاليم من الدخل الإجمالي المتحصل من الإيرادات المشتركة، تحددها تشريعات الأقاليم. وفيما يتعلق بجميع الأمور الأخرى، تحدد تشريعات الأقاليم ما إذا كانت ستثول إلى البلديات (أو رابطات البلديات) إيرادات من ضرائب الأقاليم ومدى ذلك.

(٨) إذا احتاج الاتحاد إلى إنشاء مرافق خاصة في إقليم بعينه أو في بلديات (أو رابطات بلديات) مما يؤدي مباشرة إلى حدوث زيادة في النفقات أو إلى تخفيضات في الإيرادات (عبء خاص) بالنسبة إلى هذا الإقليم أو إلى تلك البلديات (أو رابطات البلديات)، يقدم الاتحاد التعويض اللازم إذا لم يكن من المعقول أن يتوقع من الإقليم أو من البلديات (أو رابطات البلديات) تحمل العبء. وعند تقديم هذا التعويض، يولى الاعتبار الواجب للتعويضات التي تدفعها أطراف ثالثة وللمزايا المالية التي تتحقق للإقليم أو للبلديات (أو رابطات البلديات) نتيجة لإقامة هذه المرافق.

(٩) لأغراض هذه المادة، تُعتبر أيضا إيرادات ونفقات البلديات (أو رابطات البلديات) إيرادات ونفقات للإقليم.

المادة ١٠٦ أ (المنح الاتحادية التي تُقدّم من أجل وسائل النقل العام الشخصية)

اعتباراً من ١ يناير ١٩٩٦ يحق للإقليم أن يحصل على مخصص من إيرادات الضريبة الاتحادية لأغراض وسائل النقل العام المحلية. وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بذلك. ولا تؤخذ المخصصات التي تُقدّم عملاً بالجملة الأولى من هذه المادة في الاعتبار عند تحديد القدرة المالية لإقليم بموجب الفقرة (٢) من المادة ١٠٧.

المادة ١٠٧ (تحقيق التعادل المالى)

(١) تتول إلى كل إقليم الإيرادات المتحصلة من الضرائب فيه ومن حصته من الإيرادات المتحصلة من ضرائب الدخل وضرائب الشركات بقدر ما تقوم بتحصيل هذه الضرائب السلطات المعنية بالإيرادات داخل أراضي كل إقليم (الإيرادات المحلية). وينظم قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بتحديد حصة الإيرادات المحلية المتحصلة من الضرائب على الشركات والضرائب على الأجور، فضلاً عن طريقة التوصل إلى تحديد قيمة تلك الحصة ونطاقها. ويجوز أن ينص هذا القانون أيضاً على تحديد قيمة الإيرادات المحلية وحصتها من الضرائب الأخرى. وتتول إلى كل إقليم على حدة حصته من الإيرادات المتحصلة من ضريبة المبيعات على أساس نصيب الفرد، ويجوز أن ينص قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات على منح حصص تكميلية لا تتجاوز ربع حصة إقليم لإقليم يقل فيه نصيب الفرد من الإيرادات المتحصلة من

ضرائب الإقليم ومن ضرائب الدخل والضرائب على الشركات عن متوسط جميع الأقاليم مجتمعة.

(٢) يجب أن يكفل هذا القانون وجود تعادل معقول في القدرات المالية المتفاوتة للأقاليم، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقدرات والاحتياجات المالية للبلديات (أو رابطات البلديات). ويجب أن يحدد الشروط التي تحكم مطالبات الأقاليم التي يحق لها الحصول على مدفوعات تحقيقا للتعادل وأن يحدد مسؤوليات الأقاليم المطلوب منها أن تقدم هذه المدفوعات فضلا عن معايير تحديد مبالغ المدفوعات. ويجوز أيضا أن ينص على تقديم الاتحاد منحًا للأقاليم الضعيفة ماليا من أمواله الخاصة لمساعدتها في تلبية احتياجاتها المالية العامة (المنح التكميلية).

المادة ١٠٨ (الإدارة المالية)

(١) تُدير سلطات اتحادية معنية بالإيرادات الرسوم الجمركية، والاحتكارات الضريبية، والضرائب على الاستهلاك التي ينظمها قانون اتحادى، بما فى ذلك ضريبة المبيعات على الواردات، والرسوم التي تفرض فى إطار الجماعات الأوروبية. ويخضع تنظيم هذه السلطات لقانون اتحادى. وفى حالة إنشاء سلطات وسيطة، يُعيّن رؤساؤها بالتشاور مع حكومات الأقاليم.

(٢) تُدير سلطات الإقليم المعنية بالإيرادات جميع الضرائب الأخرى. ويجوز أن يخضع تنظيم هذه السلطات والتدريب الموحد لموظفيها المدنيين لقانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات. وعند إنشاء سلطات وسيطة، يُعيّن رؤساؤها بالاتفاق مع الحكومة الاتحادية.

(٣) بقدر ما تدير سلطات الإقليم المعنية بالإيرادات الضرائب التي تتول كليا أو جزئيا إلى الاتحاد، تعمل تلك السلطات بناء على تكليف اتحادى.

وتتطبق الفقرتان (٣) و(٤) من المادة ٨٥، بشرط أن يحل وزير المالية الاتحادى محل الحكومة الاتحادية.

(٤) فى حالة حدوث تحسُّن كبير فى تنفيذ القوانين الضريبية وبقدر حدوث ذلك التحسن، يجوز أن ينص قانون اتحادى، يتطلب موافقة البوندسرات، على التعاون بين السلطات الاتحادية المعنية بالإيرادات والسلطات المعنية بالإيرادات فى الأقاليم فى الأمور المتعلقة بإدارة الضرائب، من أجل إدارة الضرائب المذكورة فى الفقرة (١) من هذه المادة بواسطة السلطات المعنية بالإيرادات فى الإقليم، أو من أجل إدارة الضرائب الأخرى بواسطة السلطات الاتحادية المعنية بالإيرادات. ويجوز أن يفوض الإقليم إلى البلديات (أو رابطات البلديات) كلياً أو جزئياً وظائف السلطات المعنية بالإيرادات فى الأقاليم فيما يتعلق بإدارة الضرائب التى تتول إيراداتها حصراً إلى البلديات.

(٥) ينص قانون اتحادى على الإجراءات التى يجب أن تتبعها السلطات الاتحادية المعنية بالإيرادات. ويجوز أن ينص قانون اتحادى يتطلب موافقة البوندسرات على الإجراءات التى يجب أن تتبعها السلطات المعنية بالإيرادات فى الأقاليم، أو البلديات (أو رابطات البلديات) على النحو الذى تنص عليه الجملة الثانية من الفقرة (٤) من هذه المادة.

(٦) يُنظَّم قانون اتحادى الاختصاص المالى تنظيمًا موحدًا.

(٧) يجوز للحكومة الاتحادية أن تُصدر قواعد إدارية عامة، تتطلب موافقة البوندسرات، بقدر ما تكون الإدارة معهودًا بها إلى السلطات المعنية بالإيرادات فى الأقاليم أو إلى البلديات (أو إلى رابطات البلديات).

المادة ١٠٩ (إدارة ميزانية الاتحاد وميزانية الإقليم)

(١) الاتحاد والإقليم كيانان مستقلان ذاتيا وكل منهما مستقل عن الآخر فيما يتعلق بإدارة ميزانيته.

(٢) يولى الاتحاد ويولى الإقليم الاعتبار الواجب لمتطلبات تحقيق التوازن الاقتصادي العام فيما يتعلق بإدارة ميزانية كل منهما.

(٣) يجوز أن يحدد قانون اتحادي، يتطلب موافقة البوندسرات، مبادئ تنطبق على كل من الاتحاد والإقليم تحكم القانون المتعلق بالميزانية، وتجاوب إدارة الميزانية مع الاتجاهات الاقتصادية، والتخطيط المالي على المدى الطويل.

(٤) عملا على تجنب حدوث اختلالات في التوازن الاقتصادي العام، يجوز لقانون اتحادي يتطلب موافقة البوندسرات:

١- أن يحدد المبالغ القصوى للقروض التي تحصل عليها الكيانات الإقليمية والرابطات ذات الأغراض الخاصة، وشروط تلك القروض وتوقيتها.

٢- أن يطلب من الاتحاد ومن الإقليم الاحتفاظ بودائع دون فوائد في البنك الاتحادي الألماني. (احتياطات مضادة للدورات الاقتصادية).

ولا يجوز سوى تخويل الحكومة الاتحادية وحدها سلطة إصدار المراسيم القانونية ذات الصلة. وتتطلب المراسيم القانونية موافقة البوندسرات، وتلغى تلك المراسيم بقدر ما يطلب البوندسرات ذلك. وينظم قانون اتحادي التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١١٠ (الميزانية الاتحادية وقانون ميزانية الاتحاد)

(١) تتضمن الميزانية جميع إيرادات ونفقات الاتحاد، وفي حالة المشاريع

الاتحادية والصناديق الاستثنائية الخاصة، لا يلزم أن تتضمن الميزانية إلا المدفوعات لتلك المشاريع أو الصناديق أو التحويلات المالية منها. ويكون هناك توازن بين الإيرادات والنفقات في الميزانية.

(٢) تحدّد ميزانية لسنة مالية واحدة أو أكثر في قانون يُسنّ قبل بدء السنة الأولى وتتضمّن اعتمادات مالية مستقلة لكل سنة. ويجوز أن ينص القانون على انطباق أجزاء شتى من الميزانية على فترات زمنية مختلفة، مقسومة بحسب السنوات المالية.

(٣) تقدّم في وقت واحد إلى البوندسرات وإلى البوندستاج مشاريع القوانين اللازمة للامتثال للجملة الأولى من الفقرة (٢) من هذه المادة فضلاً عن مشاريع القوانين اللازمة لتعديل قانون الميزانية أو لتعديل الميزانية نفسها، ويحق للبوندسرات أن يعلّق على مشاريع القوانين هذه في غضون سنة أسابيع، أو في غضون ثلاثة أسابيع في حالة تعديل مشاريع القوانين.

(٤) لا يجوز أن يتضمن قانون الميزانية إلا الأحكام المتعلقة بالإيرادات والنفقات الاتحادية وبالفترة التي يُسنّ من أجلها. ويجوز أن يحدد قانون الميزانية أن أحكامه لن تنتهي إلا عند صدور قانون الميزانية التالي، أو في موعد لاحق في حالة وجود تفويض عملاً بالمادة ١١٥.

المادة ١١١ (إدارة الميزانية المؤقتة)

(١) إذا لم تكن ميزانية السنة التالية، عند حلول نهاية سنة مالية، قد اعتمدت بموجب قانون، يجوز للحكومة الاتحادية، إلى أن يبدأ نفاذ هذا القانون، أن تتفق جميع النفقات الضرورية:

أ- لتغطية نفقات المؤسسات المنشأة بموجب قانون ولتنفيذ التدابير المأون بها بموجب قانون.

ب- للوفاء بالتزامات الاتحاد القانونية.

ج- لمواصلة مشاريع الإنشاءات، وعمليات الشراء، وتقديم الاستحقاقات أو الخدمات الأخرى، أو لمواصلة تقديم منح لهذه الأغراض، بقدر اعتماد أموال فعلاً لهذا الغرض في ميزانية سنة سابقة.

(٢) بقدر ما لا تغطي الإيرادات المستتدة إلى قوانين محددة والمتحصلة من ضرائب أو رسوم أو مصادر أخرى، أو احتياطات رأس المال المتداول، النفقات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز للحكومة الاتحادية أن تقترض الأموال الضرورية لمواصلة العمليات الجارية بحد أقصى قدره رُبع المبلغ الإجمالي للميزانية السابقة.

المادة ١١٢ (الاتفاق من خارج الميزانية)

تتطلب النفقات التي تتجاوز الاعتمادات المرصودة في الميزانية أو النفقات المخصصة لأغراض ليست واردة في الميزانية الحصول على موافقة من وزير المالية الاتحادى. ولا يجوز أن يُبدي موافقته إلا في حالة وجود ضرورة غير متوقعة ولا يمكن تفاديها لتلك النفقات. ويجوز للقانون الاتحادى أن ينظم التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١١٣ (موافقة الحكومة الاتحادية على زيادات في النفقات أو على نقصان في الإيرادات)

(١) تتطلب القوانين التي تؤدي إلى زيادة نفقات الميزانية المقترحة من الحكومة الاتحادية، أو تستتبع نفقات جديدة، أو تؤدي إلى نفقات جديدة، موافقة الحكومة الاتحادية. وينطبق هذا الشرط أيضا على القوانين التي

تستتبع أو تؤدي إلى حدوث نقصان في الإيرادات. ويجوز للحكومة الاتحادية أن تطالب بأن يؤجل البوندستاج تصويته على مشاريع القوانين المتعلقة بذلك. وفي هذه الحالة تقدم الحكومة الاتحادية تعليقاتها إلى البوندستاج في غضون ستة أسابيع.

(٢) في غضون أربعة أسابيع من اعتماد البوندستاج أى قانون من هذا القبيل، يجوز للحكومة الاتحادية أن تطالب بأن يصوت على القانون مرة ثانية.

(٣) إذا أصبح مشروع القانون قانونا عملا بالمادة ٧٨، لا يجوز للحكومة الاتحادية أن ترفض الموافقة إلا في غضون ستة أسابيع وإلا بعد الإجراء المنصوص عليه في الجملتين الثالثة والرابعة من الفقرة (١) أو في الفقرة (٢) من هذه المادة. وعند انتهاء هذه المهلة، تعتبر الموافقة قد قُدمت.

المادة ١١٤ (تقديم الحسابات ومراجعتها)

(١) لأغراض أداء الحكومة الاتحادية لعمليها، يقدم وزير المالية الاتحادى سنويا إلى البوندستاج وإلى البوندسرات بيانا بجميع الإيرادات والنفقات فضلا عن الأصول والديون في أثناء السنة المالية السابقة.

(٢) يقوم ديوان المحاسبة الاتحادى، الذى يتمتع أعضاؤه باستقلالهم قضائيا، بمراجعة الحسابات وتحديد ما إذا كانت المالية العامة قد أُديرَت إدارة سليمة وبكفاءة. ويُقدم تقريراً سنويا مباشرة إلى البوندستاج وإلى البوندسرات وكذلك إلى الحكومة الاتحادية. وفيما يتعلق بالأمور الأخرى يُنظم قانون اتحادى سلطات ديوان المحاسبة الاتحادى.

المادة ١١٥ (الاقتراض)

- (١) يتطلب اقتراض الأموال والتعهد بالتزامات كفالة أو بضمانات أو التزامات أخرى قد تؤدي إلى نفقات في السنوات المالية المقبلة الحصول على إذن بموجب قانون اتحادى يحدد، أو يسمح بحساب، المبالغ التى ينطوى عليها الأمر. ولا يجوز أن تتجاوز الإيرادات التى يُحصل عليها عن طريق الاقتراض مجموع النفقات الاستثمارية المنصوص عليها فى الميزانية، ولا يجوز السماح بأى استثناءات إلا لتجنب حدوث خلل فى التوازن الاقتصادى العام. ويُنظم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.
- (٢) فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية الخاصة للاتحاد، يجوز أن يأذن قانون اتحادى باستثناءات من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

عاشرا أ - حالة الدفاع

المادة ١١٥ أ (التعريف والقرار) . .

- (١) يتخذ البوندستاج بموافقة البوندسرات أى قرار بأن الأراضى الاتحادية تتعرض لهجوم بواسطة قوة مسلحة أو مهددة تهديدا وشيكا بالتعرض لهجوم من هذا القبيل (حالة الدفاع). ويتخذ هذا القرار بناء على طلب الحكومة الاتحادية ويتطلب أغلبية ثلثى الأصوات المدلى بها، التى يجب أن تتضمن أغلبية أعضاء البوندستاج على الأقل.
- (٢) إذا استدعت الحالة حتما القيام بعمل فوريا، وإذا كانت هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون انعقاد البوندستاج فى الوقت المناسب أو تحول دون حصول البوندستاج على النصاب القانونى، تتخذ هذا القرار اللجنة المشتركة بأغلبية ثلثى الأصوات المدلى بها، التى يجب أن تتضمن أغلبية أعضائها على الأقل.

(٣) ينشر الرئيس الاتحادي القرار في جريدة القوانين الاتحادية عملاً بالمادة ٨٢. وإذا لم يتسن القيام بذلك في الوقت المناسب، يجوز إصدار ذلك القرار بطريقة أخرى، ويُطبع القرار في جريدة القوانين الاتحادية حالما تسمح الظروف بذلك.

(٤) إذا تعرضت الأراضي الاتحادية لهجوم بواسطة قوة مسلحة، وإذا لم تكن السلطات الاتحادية المختصة قادرة على أن تتخذ فوراً القرار المنصوص عليه في الجملة الأولى من الفقرة (١) من هذه المادة، يُعتبر القرار متخذاً ومعلناً من وقت بدء الهجوم. ويُعلن الرئيس الاتحادي ذلك الوقت حالما تسمح الظروف بذلك.

(٥) في حالة إعلان قرار وجود حالة دفاع، وإذا كانت الأراضي الاتحادية تتعرض لهجوم بواسطة قوة مسلحة، يجوز للرئيس الاتحادي، بموافقة البوندستاغ، أن يصدر إعلانات بموجب القانون الدولي بشأن وجود حالة دفاع. وبموجب الشروط المحددة في الفقرة (٢) من هذه المادة، تتصرف اللجنة المشتركة بدلاً من البوندستاغ.

المادة ١١٥ ب (نقل القيادة إلى المستشار الاتحادي)

لدى إعلان حالة دفاع تنتقل إلى المستشار الاتحادي سلطة قيادة القوات المسلحة.

المادة ١١٥ ج (تمديد سلطات الاتحاد التشريعية)

(١) للاتحاد الحق في التشريع في آن واحد فيما يتعلق بحالة دفاع حتى فيما يتعلق بالأمور التي تتدرج ضمن السلطات التشريعية للأقاليم. وتتطلب هذه القوانين موافقة البوندسرات.

(٢) بقدر ما تستلزم الظروف في أثناء حالة دفاع، يجوز لقانون اتحادي خاص بحالة دفاع:

١- أن ينص على أحكام مؤقتة بخصوص منح تعويض في حالة المصادرة تشذ عن شروط الجملة الثانية من الفقرة (٣) من المادة ١٤.

٢- أن يضع حدا زمنيا للحرمان من الحرية يختلف عن الحد الزمني المنصوص عليه في الجملة الثالثة من الفقرة (٢) وفي الجملة الأولى من الفقرة (٣) من المادة ١٠٤، ولكن بما لا يتجاوز أربعة أيام، للحالات التي لا يتمكن فيها أي قاض من التصرف ضمن المهلة الزمنية التي تنطبق عادة.

(٣) بالقدر اللازم لصد هجوم قائم أو وشيك الحدوث، يجوز لقانون اتحادي من أجل حالة دفاع أن ينظم، بموافقة البوندسرات، إدارة وماليات الاتحاد والأقاليم دون إيلاء اعتبار للفصول الثامن والثامن أ والعاشر من هذا القانون الأساسي، وأن يكفل قدرة الأقاليم والبلديات ورابطات البلديات على الصمود، وخصوصًا فيما يتعلق بالأمور المالية.

(٤) يجوز تطبيق قوانين اتحادية تُسنّ عملاً بالفقرة (١) أو الفقرة الفرعية ١ من الفقرة (٢) من هذه المادة حتى قبل نشوء حالة دفاع، وذلك لأغراض الاستعداد لإنفاذ تلك القوانين.

المادة ١١٥ د (تقصير العملية التشريعية)

(١) في أثناء حالة دفاع تخضع العملية التشريعية الاتحادية لأحكام الفقرة (٢) والفقرة (٣) من هذه المادة دون إيلاء اعتبار لأحكام الفقرة (٢) من المادة ٧٦، والجملة الثانية من الفقرة (١) والفقرات (٢) إلى (٤) من المادة ٧٧، والمادة ٧٨، والفقرة (١) من المادة ٨٢.

- (٢) يجب أن تُحال إلى البوندسرات مشاريع القوانين المقدّمة من الحكومة الاتحادية والتي تحدد الحكومة أنها عاجلة في نفس وقت تقديمها إلى البوندستاج. ويجب على البوندستاج وعلى البوندسرات مناقشة مشاريع القوانين هذه في جلسة مشتركة دون تأخير. وبقدر ما تلزم موافقة البوندسرات على أى مشروع قانون من هذا القبيل لكي يصبح قانوناً، يلزم الحصول على أغلبية أصواته. ويُنظّم النظام الداخلى الذى يعتمد عليه البوندستاج ويتطلب موافقة البوندسرات التفاصيل المتعلقة بذلك.
- (٣) تنطبق الجملة الثانية من الفقرة (٣) من المادة ١١٥ أ على إصدار هذه القوانين بناء على ذلك.

المادة ١١٥ هـ (سلطات اللجنة المشتركة)

- (١) إذا قررت اللجنة المشتركة، فى أثناء حالة دفاع، بأغلبية ثلثى الأصوات المدلى بها، التى يجب أن تتضمن أغلبية أعضائها على الأقل، وجود عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون عقد اجتماع للبوندستاج فى الوقت المناسب أو أن البوندستاج لا يمكن أن يحصل على نصاب قانونى، تتوب اللجنة المشتركة عن البوندستاج وعن البوندسرات وتمارس سلطاتهما بهيئة واحدة.
- (٢) لا يجوز تعديل هذا القانون الأساسى أو إلغاؤه أو تعليق تنفيذه كلياً أو جزئياً بقانون تسينه اللجنة المشتركة. ولا تملك اللجنة المشتركة أى سلطة تؤهلها لسنّ قوانين عملاً بالجملة الثانية من الفقرة (١) من المادة ٢٣، أو الفقرة (١) من المادة ٢٤، أو المادة ٢٩.

المادة ١١٥ و(السلطات غير العادية للحكومة الاتحادية)

(١) يجوز للحكومة الاتحادية، في أثناء حالة دفاع، وبقدر ما تتطلب الظروف:

١- أن تنشر شرطة الحدود الاتحادية في مختلف أنحاء الأراضي الاتحادية.

٢- أن تصدر تعليمات لا إلى السلطات الإدارية الاتحادية فحسب بل أيضا إلى حكومات الأقاليم وإلى سلطات الأقاليم إذا ارتأت أن هناك حاجة ماسة إلى ذلك، ويجوز أن تفوض هذه السلطات إلى أعضاء معينين في حكومات الأقاليم.

(٢) يجب إحاطة البوندستاج والبوندسرات واللجنة المشتركة علما دون تأخير بالتدابير المتخذة وفقا للفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ١١٥ ز (وضع المحكمة الدستورية الاتحادية)

لا يجوز الإخلال بالوضع الدستوري للمحكمة الدستورية الاتحادية أو بالوضع الدستوري لقضاتها، ولا بأداء وظائفها الدستورية أو وظائف قضاتها الدستورية. ولا يجوز تعديل القانون الذي يحكم المحكمة الدستورية الاتحادية بموجب قانون تسيته اللجنة المشتركة إلا بقدر موافقة المحكمة الدستورية الاتحادية على ضرورته من أجل مواصلة أداء وظائفها. ويجوز للمحكمة الدستورية الاتحادية، ريثما يُسنّ هذا القانون، أن تتخذ ما يلزم من تدابير لتحقيق ذلك. وتصدر بأغلبية القضاة الحاضرين قرارات المحكمة الدستورية الاتحادية التي تتخذها عملا بالجمليتين الثانية والثالثة من هذه المادة.

المادة ١١٥ ح (الفترات التشريعية ومدة الولاية
الرسمية للأجهزة الدستورية)

(١) تنتهى أى مدة ولاية تشريعية للبوندستاج أو لبرلمانات الأقاليم، التى يكون أجلها سينتهى فى أثناء حالة دفاع، بعد تسعة أشهر من انتهاء حالة الدفاع. وتنتهى مدة ولاية الرئيس الاتحادى، التى يكون أجلها سينتهى فى أثناء حالة دفاع، وكذلك ممارسة رئيس البوندسرات لوظائفه فى حالة شغور منصبه قبل الأوان، بعد تسعة أشهر من انتهاء حالة الدفاع. وتنتهى مدة ولاية أى عضو من أعضاء المحكمة الدستورية الاتحادية، التى يكون أجلها سينتهى فى أثناء حالة دفاع، بعد ستة أشهر من انتهاء حالة الدفاع.

(٢) إذا بات ضروريا بالنسبة إلى اللجنة المشتركة أن تنتخب مستشارا اتحاديا جديدا فإن عليها أن تنتخبه بأصوات أغلبية أعضائها، ويقترح الرئيس الاتحادى على اللجنة المشتركة مرشحا لشغل ذلك المنصب. ولا يجوز للجنة المشتركة أن تعرب عن عدم ثقتها فى المستشار الاتحادى إلا بانتخاب خليفة له بأغلبية ثلثى أعضائها.

(٣) لا يحل البوندستاج فى أثناء وجود حالة دفاع.

المادة ١١٥ ط (سلطات حكومات الأقاليم)

(١) إذا لم تكن الهيئات الاتحادية المختصة غير قادرة على اتخاذ التدابير الضرورية لتجنب الخطر، وإذا استدعت الحالة حتما اتخاذ إجراء مستقل فورا فى مناطق معينة من الأراضى الاتحادية، يؤذن لحكومات الأقاليم، أو للسلطات أو للممثلين الذين تحددهم، باتخاذ التدابير المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة ١١٥ و، فى نطاق اختصاص كل منهم.

(٢) يجوز للحكومة الاتحادية أن تلغى فى أى وقت، أو يجوز لرؤساء وزراء الأقاليم فيما يتعلق بسلطات الأقاليم والسلطات الاتحادية التابعة، أن يلغوا فى أى وقت أى تدابير تكون قد اتخذت وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ١١٥ ي (مدة الأحكام القانونية غير العادية)

(١) تُلغى القوانين التى تُسنّ وفقاً للمواد ١١٥ ج و ١١٥ هـ و ١١٥ ز، فضلاً عن الصكوك القانونية التى تصدر استناداً إلى هذه القوانين، تطبيق القانون المتعارض ما دامت سارية. ولا ينطبق هذا الحكم على القوانين الأسبق التى تكون قد سنّت عملاً بالمواد ١١٥ ج أو ١١٥ هـ أو ١١٥ ز.

(٢) يتوقف نفاذ القوانين التى تكون اللجنة المشتركة قد اعتمدتها، وكذلك الصكوك القانونية التى تصدر استناداً إلى هذه القوانين، فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء حالة الدفاع.

(٣) يتوقف انطباق القوانين التى تتضمن أحكاماً تُشذ عن المواد ٩١ أ و ٩١ ب و ١٠٤ أ و ١٠٦ و ١٠٧ عند انتهاء السنة المالية الثانية التالية لانتهاء حالة دفاع. ويجوز، بعد هذا الانتهاء، وبموافقة البوندسرات، تعديلها بموجب قانون اتحادى وذلك للعودة إلى أحكام الفصلين السابع أ والعاشر.

المادة ١١٥ ك (إلغاء التدابير غير العادية، وإنهاء

حالة الدفاع، وإحلال السلام)

(١) يجوز للبوندستاج، بموافقة البوندسرات، أن يلغى فى أى وقت القوانين التى تكون اللجنة المشتركة قد سنّتها. ويجوز أن يطالب البوندسرات بأن

يتوصل البوندستاج إلى قرار بشأن هذه المسألة. وتُلغى أى تدابير تتخذها اللجنة المشتركة أو تتخذها الحكومة الاتحادية تجنباً لخطر إذا قرر البوندستاج والبوندسرات ذلك.

- (٢) يجوز للبوندستاج، بموافقة البوندسرات، أن يعلن فى أى وقت، بقرار يصدره الرئيس الاتحادى، انتهاء حالة دفاع. ويجوز للبوندسرات أن يطالب بأن يتوصل البوندستاج إلى قرار بشأن هذه المسألة. ويُعلن انتهاء حالة دفاع دون إبطاء إذا لم تعد الظروف التى حتمت وجودها قائمة.
- (٣) يقرر قانون اتحادى إحلال السلام.

حادى عشر - أحكام انتقالية وختامية

المادة ١١٦ (تعريف "الألماني" وإعادة المواطنة)

- (١) ما لم ينص قانون على خلاف ذلك، الألماني فى حدود معنى هذا القانون الأساسى هو الشخص الذى تكون لديه المواطنة الألمانية أو الذى سُمح بدخوله الرايخ الألماني فى نطاق الحدود التى كانت قائمة فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ كلاجئ أو كمطرود وينحدر من أصل عرقى ألماني أو زوج هذا الشخص أو خلف له.

- (٢) تُعاد إلى المواطنين الألمان السابقين الذين حُرِّموا خلال الفترة ما بين ٣٠ يناير ١٩٣٣ و ٨ مايو ١٩٤٥ من مواطنتهم لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، وتُعاد لمن ينحدرون من صلبهم، مواطنتهم بناء على تقديمهم طلباً بهذا الشأن. ويُعتبر أنهم لم يُحرِّموا قط من مواطنتهم إذا أقاموا فى ألمانيا بعد ٨ مايو ١٩٤٥ وإذا لم يعربوا عن نية مخالفة.

المادة ١١٧ (حكم انتقالي بشأن الفقرة ٢ من المادة ٣ والمادة ١١)

(١) يظل القانون الذي يكون غير متسق مع الفقرة (٢) من المادة ٣ من هذا القانون الأساسي نافذاً إلى أن يتم تعديله حسب حكم تلك المادة، ولكن في موعد أقصاه ٣١ مارس ١٩٥٣.

(٢) تظل القوانين التي تُقيّد حرية التنقل بالنظر إلى أزمة الإسكان الحالية نافذة إلى أن يلغيها قانون اتحادى.

المادة ١١٨ (التحديد الجديد للأقاليم الموجودة فى الجنوب الغربى)

يجوز تنقيح تقسم الأراضى التى تتكون منها بادن، وورتمبرغ - بادن، وورتمبرغ - هوهنزوليرن إلى أقاليم، دون إيلاء اعتبار لأحكام المادة ٢٩، باتفاق بين الأقاليم المعنية. وفى حالة عدم التوصل إلى اتفاق، يجوز أن ينص قانون اتحادى على التنقيح، ويجب أن ينص ذلك القانون على إجراء استفتاء استشارى.

المادة ١١٨ أ (التحديد الجديد لبرلين وبراندنبيرغ)

يجوز تنقيح الأراضى التى تتكون منها برلين وبراندنبيرغ إلى إقليمين، دون إيلاء اعتبار لحكم المادة ٢٩، باتفاق بين الإقليمين يشارك فيه سكانهما الذين يحق لهم التصويت.

المادة ١١٩ (الصكوك القانونية المتعلقة باللاجئين والمطرودين)

فى الأمور المتعلقة باللاجئين والمطرودين، وبخاصة فيما يتعلق بتوزيعهم فيما بين الأقاليم، يجوز للحكومة الاتحادية، بموافقة البوندسرات، أن

تُصدر مراسيم تكون لها قوة القانون، ريثما تتم تسوية المسألة بقانون اتحادي. وفي هذا الصدد يجوز للإن للحوكة الاتحادية بإصدار تعليمات فردية فى حالات بعينها وتوجّه هذه التعليمات إلى السلطات العليا فى الأقاليم، إلا إذا كان الوقت جوهرياً.

المادة ١٢٠ (تكاليف الاحتلال والأعباء الناجمة عن الحرب)

(١) يمول الاتحاد نفقات تكاليف الاحتلال وغيرها من الأعباء الداخلية والخارجية الناجمة عن الحرب، على النحو الذى تنص عليه القوانين الاتحادية بالتفصيل. وبقدر ما تكون القوانين الاتحادية تنظم هذه الأعباء الحربية بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٦٩ أو قبله، يمول الاتحاد وتمول الأقاليم هذه النفقات بالنسبة التى تحددها هذه القوانين الاتحادية. وبقدر ما لا تكون النفقات المتعلقة بأعباء الحرب هذه تنظمها أو ستنظمها قوانين اتحادية بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٦٥ أو قبل ذلك التاريخ من جانب الأقاليم أو البلديات (أو رابطات البلديات) أو من جانب كيانات أخرى تبؤدى وظائف الأقاليم أو البلديات، لا يكون الاتحاد ملزماً بتمويل تلك النفقات حتى بعد ذلك التاريخ. ويكون الاتحاد مسئولاً عن تقديم إعانات من أجل تغطية تكاليف الضمان الاجتماعى، بما فى ذلك التأمين الخاص بالبطالة، وتقديم المساعدة العامة إلى العاطلين. ولا يؤثر توزيع أعباء الحرب بين الاتحاد والأقاليم الذى تنظمه هذه الفقرة على أى قانون يتعلّق بالمطالبات بالتعويض عن الآثار المترتبة على الحرب.

(٢) تنتقل الإيرادات إلى الاتحاد عندما يتولى المسئولية عن النفقات المشار إليها فى هذه المادة.

المادة ١٢٠ أ (تنفيذ القوانين المتعلقة بتحقيق تعادل الأعباء)

(١) يجوز، بموافقة البوندسرات، أن يُنفذ الاتحاد جزءاً من القوانين المتعلقة

بتحقيق تعادل الأعباء، وأن تتفد الأقاليم بناء على تكاليفات اتحادية جزءا من تلك القوانين، كما يجوز تفويض الصلاحيات ذات الصلة الممنوحة للحكومة الاتحادية والسلطات الاتحادية العليا المختصة بموجب المادة ٨٥، كليا أو جزئيا، إلى المكتب الاتحادى لتحقيق تعادل الأعباء. ولا يتطلب المكتب الاتحادى لتحقيق تعادل الأعباء، عند ممارسة هذه الصلاحيات، موافقة البوندسرات، ولكن فى الحالات العاجلة توجه تعليماته إلى السلطات العليا فى الأقاليم (مكاتب الأقاليم المختصة بتحقيق تعادل الأعباء).

(٢) لا تتأثر بهذا الحكم الجملة الثانية من الفقرة (٣) من المادة ٨٧.

المادة ١٢١ (تعريف "أغلبية الأعضاء")

أغلبية أعضاء البوندستاج وأغلبية أعضاء المؤتمر الاتحادى، فى حدود معنى هذا القانون الأساسى، هما أغليبتا عددى أعضائهما التى يحددها قانون.

المادة ١٢٢ (إنهاء السلطات التشريعية الموجودة من قبل)

(١) من تاريخ أول انعقاد للبوندستاج لا تسن القوانين إلا الهيئات التشريعية المعترف بها فى هذا القانون الأساسى.

(٢) تحل اعتبارا من ذلك التاريخ الهيئات التشريعية والمؤسسات المشاركة فى العملية التشريعية بصفة استشارية، التى ينتهى اختصاصها بحكم الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ١٢٣ (استمرار صحة القوانين والمعاهدات الموجودة من قبل)

(١) تظل القوانين التى تكون نافذة قبل أول انعقاد للبوندستاج سارية بقدر ما لا تتعارض مع هذا القانون الأساسى.

(٢) رهنا بجميع حقوق الأطراف المعنية واعتراضاتهم، تظل المعاهدات التي عقدها الرايخ الألماني بخصوص المسائل التي تتدرج ضمن الاختصاص التشريعي للأقاليم بموجب هذا القانون الأساسي سارية، بشرط أن تكون وتظل صحيحة بموجب مبادئ القانون العامة، إلى أن تعقد السلطات المختصة بموجب هذا القانون الأساسي معاهدات جديدة، أو إلى أن تنتهي بطريقة ما تلك المعاهدات عملاً بأحكامها.

المادة ١٢٤ (استمرار الانطباق كقانون اتحادى فى حدود السلطة التشريعية الحصرية)

يُصبح القانون المتعلق بالمسائل التي تخضع لسلطة الاتحاد التشريعية الحصرية قانوناً اتحادياً فى المجال الذى ينطبق عليه.

المادة ١٢٥ (استمرار انطباق القانون الاتحادى فى حدود السلطة التشريعية المتزامنة)

يُصبح القانون المتعلق بالمسائل التي تخضع لسلطة الاتحاد التشريعية المتزامنة قانوناً اتحادياً فى المجال الذى ينطبق عليه:

- ١- بقدر انطباقه إنطباقاً موحداً داخل منطقة احتلال واحدة أو أكثر.
- ٢- بقدر ما يكون هو القانون الذى عُدَّ به قانون الرايخ السابق منذ ٨ مايو ١٩٤٥.

المادة ١٢٥ أ (استمرار انطباق القانون الاتحادى فى حدود مجال التشريع المتزامن أو التشريع الإطارى)

(١) يظل القانون الذى يكون قد سُنَّ كقانون اتحادى، ولكن لم يعد ممكناً أن يُسنَّ كقانون اتحادى بسبب إدخال تعديلات على الفقرة (١) من المادة

٧٤ أو الفقرة (١) من المادة ٧٥، ساريا كقانون اتحادى. ويجوز أن يلغيه قانون يصدر فى الأقاليم.

(٢) يظل القانون الذى يكون قد سُنَّ عملاً بالفقرة (٢) من المادة ٧٢ بصيغته حتى ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ ساريا كقانون اتحادى. ويجوز أن ينصَّ قانون اتحادى على جواز إلغائه بقانون يصدر فى الأقاليم. وينطبق الشيء نفسه على القانون الاتحادى الذى يكون قد سُنَّ قبل ذلك التاريخ والذى لم يعد من الممكن سنُّه بسبب الفقرة (٢) من المادة ٧٥.

المادة ١٢٦ (الخلافاً المتعلقة باستمرار انطباق قانون بصفته قانوناً اتحادياً)

تحسم المحكمة الدستورية الاتحادية الخلافاً المتعلقة باستمرار انطباق قانون بصفته قانوناً اتحادياً.

المادة ١٢٧ (قانون إدارة المنطقة الاقتصادية المشتركة)

فى غضون سنة واحدة من إصدار هذا القانون الأساسى يجوز للحكومة الاتحادية، بموافقة حكومات الأقاليم المعنية، أن تطبق على أقاليم بادن، وبرلين الكبرى، وراين لاند - بلاتينات، وورتمبرغ - هوهنزوليرن، أى قانون لإدارة المنطقة الاقتصادية المشتركة، بقدر ما يظل سارياً كقانون اتحادى بموجب المادة ١٢٤ أو المادة ١٢٥.

المادة ١٢٨ (استمرار سلطة إصدار تعليمات)

بقدر ما يمنح قانون، يظل سارياً، سلطة إصدار تعليمات فى حدود معنى الفقرة (٥) من المادة ٨٤، تظل هذه السلطة قائمة إلى أن ينصَّ قانون على خلاف ذلك.

المادة ١٢٩ (استمرار سلطة إصدار صكوك قانونية وما إلى ذلك)

(١) بقدر ما تمنح أحكام قانونية تظل سارية بصفتها قانونا اتحاديا سلطة إصدار صكوك قانونية أو إصدار قواعد إدارية عامة أو إصدار قرارات إدارية في حالات فردية، تنتقل هذه الصلاحيات إلى السلطات التي تصبح منذ ذلك الحين مختصة بالموضوع. وفي حالات الشك تتخذ الحكومة الاتحادية قرارا في الأمر بالاتفاق معائبونديسرات، ويجب نشر هذا القرار.

(٢) بقدر ما تمنح الأحكام القانونية التي تظل سارية كقانون في الأقاليم هذه الصلاحية، تمارسها السلطات المختصة بموجب القانون الموجود في الأقاليم.

(٣) بقدر ما تمنح الأحكام القانونية في حدود معنى الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة سلطة تعديل الأحكام نفسها أو استكمالها أو سلطة إصدار أحكام قانونية لها قوة القوانين، يُعتبر أن هذه السلطة قد انتهت.

(٤) تنطبق أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة بناء على ذلك على الأحكام القانونية التي تشير إلى الأحكام التي لم تعد سارية أو إلى المؤسسات التي لم تعد موجودة.

المادة ١٣٠ (السيطرة على المؤسسات القائمة)

(١) توضع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الأجهزة الإدارية وغيرها من المؤسسات التي تخدم الإدارة العامة أو إقامة العدل والتي لا تستند إلى القانون الموجود في الأقاليم أو إلى اتفاقات بين الأقاليم، وكذلك الاتحاد الإداري للسكك الحديدية الألمانية للجنوب الغربي والمجلس الإداري لخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لمنطقة الاحتلال

الفرنسى.. وتتكفل الحكومة الاتحادية، بموافقة البوندسرات، بنقل هذه الأجهزة أو بحلها أو بتصفيتها.

(٢) السلطة التأديبية العليا لموظفى هذه الهيئات والمؤسسات الإدارية هى الوزير الاتحادى المختص.

(٣) تخضع لإشراف السلطة الاتحادية العليا المختصة الشركات والمؤسسات التى تخضع للقانون العام وغير التابعة مباشرة لإقليم ولا تستند إلى اتفاقات بين الأقاليم.

المادة ١٣١ (العلاقات القانونية للأشخاص الذين كانوا يعملون من قبل فى الخدمة العامة)

يُنظَّم قانون اتحادى العلاقات القانونية للأشخاص، ومن بينهم اللاجئون والمطروودون، الذين كانوا يعملون فى ٨ مايو ١٩٤٥ فى الخدمة العامة، والذين تركوا الخدمة لأسباب غير تلك التى تعترف بها أنظمة الخدمة العامة أو اتفاقات المساومة الجماعية، والذين لم تتم إعادتهم إلى وظائفهم، أو الذين يعملون فى وظائف غير مطابقة لتلك التى كانوا يشغلونها من قبل. وينطبق الشيء نفسه فى المقابل على الأشخاص، ومن بينهم اللاجئون والمطروودون، الذين كان يحق لهم فى ٨ مايو ١٩٤٥ الحصول على معاشات تعاقدية واستحقاقات ذات صلة والذين توقف حصولهم على هذه المعاشات التعاقدية أو الاستحقاقات ذات الصلة لأسباب غير تلك التى تعترف بها أنظمة الخدمة المدنية أو اتفاقات المساومة الجماعية. ولا يجوز تقديم أى مطالبات قانونية إلى أن يبدأ نفاذ القانون الاتحادى ذى الصلة، إلا إذا نصَّ قانون خاص بالأقاليم على خلاف ذلك.

المادة ١٣٢ (التعليق المؤقت لحقوق الأشخاص
الذين يعملون في الخدمة العامة)

(١) تجوز إقالة موظفي الخدمة المدنية والقضاة الذين كانوا يشغلون مناصب دائمة عند بدء نفاذ هذا القانون الأساسي، أو وقفهم عن العمل أو نقلهم إلى مناصب أقل أجرًا إذا كانوا يفتقرون إلى الاستعداد الشخصي أو المهني اللازم لوظائفهم الحالية، وذلك في غضون ستة أشهر من انعقاد البوندستاغ لأول مرة. وينطبق هذا الحكم في المقابل على الموظفين العموميين، غير موظفي الخدمة المدنية أو القضاة، الذين لا يمكن إنهاء توظيفهم بإرادتهم. وفي حالة الموظفين الذين يتقاضون مرتبات ويجوز إنهاء توظيفهم بإرادتهم، يجوز إلغاء فترات الإخطار الأطول من تلك التي تحددها اتفاقات المساومة الجماعية في غضون نفس الفترة.

(٢) لا ينطبق الحكم السابق على أفراد الخدمة العامة الذين لا يتأثرون بالأحكام المتعلقة بـ "التحرر من الاشتراكية القومية والنزعة العسكرية" أو الذين يُعترف بأنهم ضحايا الاشتراكية القومية، إلا استنادًا إلى أسباب شخصية هامة.

(٣) يجوز للأشخاص الذين يتأثرون بذلك اللجوء إلى المحاكم وفقًا للفقرة (٤) من المادة ١٩.

(٤) يحدد مرسوم تصدره الحكومة الاتحادية، ويتطلب موافقة البوندسرات، التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١٣٣ (أيلولة حقوق وواجبات إدارة المنطقة الاقتصادية المشتركة)

تتول إلى الاتحاد حقوق وواجبات إدارة المنطقة الاقتصادية المشتركة.

المادة ١٣٤ (أيلولة أصول الرايخ)

- (١) تُصبح أصول الرايخ، من حيث المبدأ، أصولاً اتحادية.
- (٢) بقدر ما يكون المقصود أصلاً هو استخدام هذه الأصول أساساً في أداء مهام إدارية غير معهود بها إلى الاتحاد بموجب هذا القانون الأساسي، فإنها تنقل دون تعويض إلى السلطات المعهود إليها الآن بهذه المهام، وبقدر ما لا تكون هذه الأصول مستخدمة الآن، لا مؤقتاً فحسب، لأداء مهام إدارية لا تؤديها الأقاليم الآن بموجب هذا القانون الأساسي، فإنها تنقل إلى الأقاليم. ويجوز للاتحاد أن ينقل أيضاً أصولاً أخرى إلى الأقاليم.
- (٣) تترد الأصول التي كانت موضوعة تحت تصرف "رايخ دون تعويض من الأقاليم أو البلديات (أو رابطات البلديات) إلى تلك الأقاليم أو البلديات (أو رابطات البلديات) بقدر ما لا يحتاج إليها الاتحاد لأغراضه الإدارية الخاصة به.
- (٤) يُنظم قانون اتحادى، يتطلب موافقة البوندسرات، التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١٣٥ (أيلولة أصول الأقاليم والشركات التي كانت قائمة من قبل)

- (١) إذا كانت منطقة قد انتقلت من إقليم إلى إقليم آخر بعد ٨ مايو ١٩٤٥ وقبل بدء نفاذ هذا القانون الأساسي، يحق للإقليم الذى تنتمى إليه الآن تلك المنطقة أن يحصل على الأصول الموجودة فى تلك المنطقة والتي كانت ملكاً للإقليم الآخر من قبل.
- (٢) تنتقل أصول الإقليم أو الشركات أو المؤسسات الأخرى المنشأة بموجب القانون العام والتي لم تعد قائمة، بقدر ما كان المقصود أصلاً أن تستخدم أساساً فى المهام الإدارية أو تستخدم الآن على هذا النحو، ولكن ليس

بصفة مؤقتة، إلى الإقليم أو الشركة أو المؤسسة التي تؤدي تلك المهام الآن.

(٣) تنتقل عقارات الأقاليم التي لم تعد قائمة، ومن بينها ملحقاتها، إلى الإقليم الذي توجد فيه، بقدر ما لا تكون ضمن الأصول المشار إليها من قبل في الفقرة (١) من هذه المادة.

(٤) بقدر ما تتطلب مصلحة غالبية للاتحاد أو لمنطقة معينة، يجوز أن يشذ قانون اتحادى عن القواعد التي تنص عليها الفقرات (١) إلى (٣) من هذه المادة.

(٥) فيما يتعلق بجميع الأمور الأخرى، ينظم قانون اتحادى، يتطلب موافقة البوندسرات، أبلولة الأصول والتصرف فيها، بقدر ما لا يكون ذلك قد حدث قبل ١ يناير ١٩٥٢ باتفاق بين الإقليم المتأثر أو الشركات أو المؤسسات المتأثرة المنشأة بموجب القانون العام.

(٦) تنتقل إلى الاتحاد حيازات أراضي بروسيا السابقة في المشاريع المنشأة بموجب القانون الخاص. وينظم قانون اتحادى، قد يشذ أيضا عن هذا الحكم، التفاصيل المتعلقة بذلك.

(٧) بقدر ما تتول أصول في تاريخ بدء سريان هذا القانون الأساسى إلى إقليم أو إلى شركة أو مؤسسة منشأة بموجب القانون العام عملا بالفقرات (١) إلى (٣) من هذه المادة ويكون قد تم التصرف فيها بموجب قانون من قوانين الأقاليم أو عملا بقانون من هذا القبيل أو على أى نحو آخر من جانب الطرف الذى يحق له ذلك، يُعتبر أن نقل الأصول قد حدث قبل هذا التصرف.

المادة ١٣٥ أ (الالتزامات القديمة)

(١) يجوز أن تنص أيضا لتشريعات الاتحادية التي تسن عملا بالفقرة (٤)

من المادة ١٣٤ أو عملاً بالفقرة (٥) من المادة ١٣٥ على عدم الوفاء بالتزامات التالية، أو على الوفاء بها جزئياً فقط:

١- التزامات الرايخ، وأراضي بروسيا السابقة، أو التزامات الشركات والمؤسسات الأخرى المنشأة بموجب القانون العام التي لم تعد قائمة.

٢- التزامات الاتحاد، أو الشركات والمؤسسات المنشأة بموجب القانون العام، المرتبطة بنقل الأصول عملاً بالمواد ٨٩ أو ٩٠ أو ١٣٤ أو ١٣٥، وأصول تلك الهيئات التي تنشأ نتيجة للإجراءات التي تتخذها الكيانات القانونية المحددة في الفقرة الفرعية ١.

٣- التزامات الأقاليم أو البلديات (أو رابطات البلديات) التي تنشأ نتيجة للإجراءات التي تكون قد اتخذتها قبل ١ أغسطس ١٩٤٥ في إطار الوظائف الإدارية التي تقع مسئوليتها على الرايخ أو المفوضة من الرايخ أمثالاً لأوامر سلطات الاحتلال أو لإنهاء حالة طوارئ تاجمة عن الحرب.

(٢) تنطبق الفقرة (١) من هذه المادة في المقابل على التزامات الجمهورية الديمقراطية الألمانية أو مؤسساتها فضلاً عن التزامات الاتحاد، أو الشركات والمؤسسات الأخرى المنشأة بموجب القانون العام، المرتبطة بنقل أصول الجمهورية الديمقراطية الألمانية إلى الاتحاد، أو الأقاليم، أو البلديات، وعلى الالتزامات الناشئة عن الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الديمقراطية الألمانية أو مؤسساتها.

المادة ١٣٦ (أول انعقاد للبوندسرات)

(١) ينعقد البوندسرات لأول مرة في يوم انعقاد البوندستاج لأول مرة.

(٢) إلى أن يتم انتخاب أول رئيس اتحادي، يُمارس سلطاته رئيس البوندسرات. ولا تكون له سلطة البوندستاغ.

المادة ١٣٧ (حق موظفي الخدمة المدنية في ترشيح أنفسهم في الانتخابات)

(١) يجوز، بموجب قانون، تقييد حق موظفي الخدمة المدنية، وغيرهم من الموظفين العموميين الذين يتقاضون مرتبات، وأفراد القوات المسلحة المحترفين أو المتطوعين، والقضاة، في ترشيح أنفسهم في انتخابات الاتحاد، أو في الإقليم، أو في البلديات.

(٢) يحكم قانون انتخابي يسنه المجلس البرلماني انتخاب أول بوندستاغ، وأول جمعية اتحادية، وأول رئيس اتحادي.

(٣) إلى أن يتم إنشاء المحكمة الدستورية الاتحادية، تمارس سلطاتها بموجب الفقرة (٢) من المادة ٤١ المحكمة العليا الألمانية للمنطقة الاقتصادية المشتركة، التي تصدر قراراتها وفقاً لنظامها الداخلي.

المادة ١٣٨ (هيئات الشهر العقاري في جنوب ألمانيا)

يتطلب إدخال تغييرات في القواعد التي تحكم مهنة مسئول الشهر العقاري، كما هي موجودة الآن في أقاليم بادن وبافاريا وورتمبرغ - بادن وورتمبرغ - هوهنزولرن، موافقة حكومات هذه الأقاليم.

المادة ١٣٩ (استمرار صحة أحكام تصفية النازية)

لا تتأثر بأحكام هذا القانون الأساسي الأحكام القانونية التي تُسن من أجل "تحرير الشعب الألماني من الاشتراكية القومية والنزعة العسكرية".

المادة ١٤٠ (الأحكام المتعلقة بالجمعيات الدينية)

تشكل أحكام المواد ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤١ من الدستور الألماني الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ١٩١٩ جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون الأساسي.

المادة ١٤١ ("البند المتعلق ببريمن")

لا تنطبق الجملة الأولى من الفقرة (٣) من المادة ٧ في أى إقليم يكون قانون الإقليم قد نص على خلاف ذلك في ١ يناير ١٩٤٩.

المادة ١٤٢ (الحقوق الأساسية في دساتير الأقاليم)

على الرغم من المادة ٣١، تظل أحكام دساتير الأقاليم سارية بقدر ما تكفل الحقوق الأساسية وفقاً للمواد من ١ إلى ١٨ من هذا القانون الأساسي.

المادة ١٤٢ أ (ألغيت)

المادة ١٤٣ (الشذوذ عن القانون الأساسي)

(١) يجوز أن يشذ قانون موجود في الأراضي المحددة في المادة ٣ من معاهدة التوحيد عن أحكام هذا القانون الأساسي لمدة لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ إذا كانت الظروف المتباينة تجعل الامتثال الكامل لتلك الأحكام أمراً مستحيلاً. ولا يجوز أن يشكل الشذوذ انتهاكاً للفقرة (٢) من المادة ١٩ ويجب أن يكون غير متعارض مع المبادئ المحددة في الفقرة (٣) من المادة ٧٩.

(٢) مسموح بالشذوذ عن أحكام الفصول الثاني والثامن والثامن أ والتاسع والعاشر والحادي عشر لمدة لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

(٣) على الرغم من الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، تظل المادة ٤١ من معاهدة التوحيد وقواعد تنفيذها سارية أيضا بقدر ما تنص على عدم رجعية الأفعال التي تتدخل في الحقوق المتعلقة بالملكية في الأراضي المحددة في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

المادة ١٤٣ أ (خصخصة السكك الحديدية الاتحادية)

(١) للاتحاد سلطة تشريع حصرية فيما يتعلق بجميع الأمور الناجمة عن تحويل السكك الحديدية الاتحادية التي يديرها الاتحاد إلى مشاريع أعمال. وتتطبق الفقرة (٥) من المادة ٨٧ هـ بناء على ذلك. ويجوز أن يكلف قانون الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون في خدمة السكك الحديدية الاتحادية بتقديم خدمات للسكك الحديدية الاتحادية التي تقام بموجب القانون الخاص دون المساس بوضعهم القانوني أو بمسئولية أرباب عملهم.

(٢) ينفذ الاتحاد القوانين التي تُسنُّ عملا بالفقرة (١) من هذه المادة.

(٣) يظل الاتحاد مسئولا عن خدمات الركاب المحلية التي كانت تقدمها السكك الحديدية الاتحادية السابقة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٥. وينطبق الشيء نفسه على الوظائف المقابلة لإدارة النقل بالسكك الحديدية. وينظم قانون اتحادي، يتطلب موافقة البوندسرات، التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١٤٣ ب (مخصصة هيئة البريد الألمانية

“Deutsche Bundespost”)

(١) تتحول هيئة البريد الألمانية (Deutsche Bundespost) الاستثنائية الخاصة إلى مؤسسات بموجب القانون الخاص وفقاً لقانون اتحادى. وللإتحاد سلطة التشريع الحصرية فيما يتعلق بجميع الأمور الناجمة عن هذا التحول.

(٢) يجوز انتقال حقوق الإتحاد الحصرية القائمة قبل حدوث التحول إلى مؤسسات تخلف هيئة البريد الألمانية (Deutsche Bundespost Postdienst) وهيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الألمانية (Deutsche Bundespost Telekom) بموجب قانون اتحادى لفترة انتقالية. ولا يجوز للإتحاد أن يتنازل عن حصته التى تمثل أغلبية فى المشروع الذى تتول إليه هيئة البريد الألمانية (Deutsche Bundespost Postdienst) إلا بعد خمس سنوات على الأقل من بدء نفاذ القانون. ويتطلب ذلك قانوناً اتحادياً يخضع لموافقة البوندسرات.

(٣) تُمنح للموظفين المدنيين الاتحاديين الذين كانوا يعملون فى خدمة هيئة البريد الألمانية (Deutsche Bundespost) وظائف فى المؤسسات الخاصة التى تخلفها، دون المساس بوضعهم القانونى أو بمسئولية أرباب عملهم. وتمارس المؤسسات سلطة أرباب العمل. وينظم قانون اتحادى التفاصيل المتعلقة بذلك.

المادة ١٤٤ (التصديق على القانون الأساسى)

(١) يتطلب هذا القانون الأساسى تصديق برلمانات ثلثى الأقاليم الألمانية التى ينطبق عليها فى بادئ الأمر.

(٢) بقدر ما يكون تطبيق هذا القانون الأساسي خاضعا لتقييدات في أى إقليم
مذكور في المادة ٢٣ (منذ إلغائها) أو في أى جزء منه، يكون لذلك
الإقليم أو لذلك الجزء منه الحق في إيفاد ممثلين إلى البوندستاغ وفقا
للمادة ٣٨ وإلى البوندسرات وفقا للمادة ٥٠.

المادة ١٤٥ (إصدار القانون الأساسي)

- (١) يُقر المجلس البرلماني، بمشاركة الأعضاء الذين يمثلون برلين الكبرى،
التصديق على هذا القانون الأساسي في جلسة علنية ويعتمده ويصدره.
- (٢) يبدأ نفاذ هذا القانون الأساسي في نهاية اليوم الذي يصدر فيه.
- (٣) يُنشر في جريدة القوانين الاتحادية.

المادة ١٤٦ (مدة سريان القانون الأساسي)

يتوقف سريان القانون الأساسي، الذي ينطبق على الشعب الألماني
بأكمله منذ تحقيق وحدة ألمانيا وحريتها، في اليوم الذي يبدأ فيه نفاذ دستور
يعتمده الشعب الألماني بحرية.

تذييل للقانون الأساسي

مقتطفات من الدستور الألماني الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ١٩١٩

(دستور فيمار)

الديانة والجمعيات الدينية

المادة ١٣٦

- (١) لا تتوقف الحقوق والواجبات المدنية والسياسية على ممارسة الحرية
الدينية ولا تقيدها ممارسة الحرية الدينية.

(٢) التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والأهلية لشغل المناصب العامة مستقلان عن الانتماء الدينى.

(٣) لا يكون أحد ملزماً بالكشف عن معتقده الدينية. ولا يحق للسلطات أن تتحرى عن عضوية شخص فى جمعية دينية إلا بقدر ما تتوقف الحقوق أو الواجبات على ذلك أو بقدر ما يتطلب ذلك إجراء استقصاء إحصائى بموجب قانون.

(٤) لا يجوز إرغام أحد على أداء أى شعائر أو طقوس دينية، أو المشاركة فى عمليات دينية، أو أداء شكل دينى من أشكال القسم.

المادة ١٣٧

(١) لا توجد كنيسة للدولة.

(٢) حرية تكوين جمعيات دينية مكفولة. ولا يخضع اتحاد الجمعيات الدينية داخل أراضى الرايخ لأى قيود.

(٣) تتظم كل جمعية دينية وتدير شئونها على نحو مستقل ضمن حدود القانون الذى ينطبق عليها جميعاً. وتعيّن أشخاصاً فى مناصب لديها دون مشاركة الدولة أو المجتمع المدنى.

(٤) تكتسب الجمعيات الدينية الصفة القانونية وفقاً لأحكام القانون المدنى العامة.

(٥) تظل الجمعيات الدينية بمثابة مؤسسات بموجب القانون العام بقدر ما كان لها ذلك الوضع فى الماضى. وتمنح الجمعيات الدينية الأخرى نفس الحقوق عندما تقدم طلباً بهذا الشأن، إذا كان تكوينها وعدد أعضائها يضمنان دوامها. وفى حالة اتحاد جمعيتين دينيتين منشأتين بموجب القانون العام، أو أكثر من جمعيتين، فى منظمة واحدة، فإنها تشكل أيضاً مؤسسة بموجب القانون العام.

- (٦) يحق للجمعيات الدينية التي تعتبر مؤسسات بموجب القانون العام أن تفرض ضرائب على أساس قوائم الضرائب المدنية وفقاً لقانون الإقليم.
- (٧) تكون للرابطات التي يتمثل هدفها في تبني عقيدة فلسفية نفس وضع الجمعيات الدينية.
- (٨) تكون من اختصاص تشريعات الأقاليم أى عملية تنظيم أخرى تلزم لتنفيذ هذه الأحكام.

المادة ١٣٨

- (١) تلغى تشريعات الأقاليم حقوق الجمعيات الدينية في الحصول على إعانات عامة على أساس عقد قانوني أو في الحصول على منح خاصة. ويحدد الرايخ المبادئ التي تحكم هذا الإلغاء.
- (٢) حقوق الملكية، وغيرها من حقوق الجمعيات أو الرابطات الدينية المتعلقة بمؤسساتها وأصولها الأخرى المخصصة لأغراض العبادة أو التعليم أو الخير، مكفولة.

المادة ١٣٩

تظل أيام الأحد والعطلات الرسمية التي تعترف بها الدولة مشمولة بحماية القانون باعتبارها أيام راحة من العمل ولتجديد النشاط الروحي.

المادة ١٤١

بقدر ما توجد حاجة إلى الخدمات الدينية والرعاية الكنسية، مسموح في الجيش وفي المستشفيات وفي السجون، أو في المؤسسات العامة الأخرى، بأن تقدم الجمعيات الدينية هذه الخدمات، ولكن دون إجبار من أى نوع كان.

دستور جمهورية الصين الشعبية
المصادر بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٢

الفصل الأول

مبادئ عامة

المادة ١

جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية تخضع لدكتاتورية الشعب الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة وتقوم على أساس تحالف العمال والفلاحين. والنظام الاشتراكي هو النظام الأساسي لجمهورية الصين الشعبية. ومحظور تخريب النظام الاشتراكي من جانب أى منظمة أو فرد.

المادة ٢

كل السلطة في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب. والأجهزة التى يمارس الشعب سلطة الدولة من خلالها هى المؤتمر الشعبى الوطنى والمؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات. ويدير الشعب شئون الدولة كما يدير الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال قنوات شتى وبطرائق شتى وفقاً للقانون.

المادة ٣

تطبق أجهزة الدولة فى جمهورية الصين الشعبية مبدأ المركزية الديمقراطية. وتقام المؤتمرات الشعبية الوطنية والمؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات من خلال انتخابات ديمقراطية. وهى مسئولة أمام الشعب وتخضع لرقابته.

وتُنشئ المؤتمرات الشعبية الوطنية جميع أجهزة الدولة الإدارية والقضائية والنيابية العامة وتكون تلك الأجهزة مسئولة أمامها وتعمل تحت إشرافها.

ويكون مبدأ الإطلاق الكامل لمبادرة وحماس السلطات المحلية تحت القيادة الموحدة للسلطات المركزية هو المبدأ الذي يوجه تقسيم الوظائف والسلطات بين أجهزة الدولة المركزية وأجهزتها المحلية.

المادة ٤

تتساوى جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية. وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للقوميات التي تمثل أقلية وتتأصل وتتمتع علاقة المساواة والوحدة وتبادل المساعدة بين جميع القوميات الموجودة في الصين. ومحظور التمييز ضد أي قومية أو قمعها، ومحظورة أي أفعال تقوّض وحدة القوميات أو تحرّض على انفصالها.

وتساعد الدولة المناطق التي تقطنها قوميات تمثل أقلية على التعجيل بتميمتها الاقتصادية والثقافية وفقاً لخصائص واحتياجات مختلف القوميات التي تمثل أقلية.

ويمارس الاستقلال الذاتي الإقليمي في المناطق التي تعيش فيها قوميات تمثل أقلية داخل مجتمعات متلاصقة، وتقام في هذه المناطق أجهزة الحكم الذاتي من أجل ممارسة حق الاستقلال الذاتي. والمناطق الوطنية المستقلة ذاتياً تُشكّل جميعها أجزاء ثابتة من جمهورية الصين الشعبية.

ولأفراد جميع القوميات حرية استخدام وتنمية لغتهم المنطوقة والمكتوبة الخاصة بهم، والحفاظ على أساليب حياتهم وعاداتهم أو تعديلها.

المادة ٥

تحرص الدولة على وحدة وكرامة النظام القانونى الاشتراكى.
ولا يجوز أن يتعارض أى قانون أو أى قواعد أو أنظمة إدارية أو محلية مع الدستور.

ويجب أن تلتزم بالدستور وبالقانون أجهزة الدولة جميعها، والقوات المسلحة، والأحزاب السياسية والمنظمات العامة جميعها، والمؤسسات والمشاريع جميعها. ويجب التحقيق فى جميع الأفعال التى تُشكل انتهاكاً للدستور ولل قانون.

ولا يجوز منح أى منظمة أو أى فرد امتياز أن يكون فوق الدستور وفوق القانون.

المادة ٦

أساس النظام الإقتصادى الاشتراكى لجمهورية الصين الشعبية هو الملكية العامة الاشتراكية لوسائل الإنتاج، أى ملكية الشعب بأكمله و ملكية العاملين الجماعية.

ويُلغى نظام الملكية العامة الاشتراكية نظام استغلال الإنسان للإنسان، ويُطبق مبدأ "من كل فرد حسب قدرته، إلى كل فرد حسب عمله".

المادة ٧

اقتصاد الدولة هو قطاع الاقتصاد الاشتراكى الذى يخضع لملكية الشعب بأكمله وهو القوة الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى. وتكفل الدولة توطيد أركان اقتصاد الدولة ونموه.

المادة ٨

كميونات الشعب الريفية وتعاونيات المنتجين الزراعيين والأشكال الأخرى للاقتصاد التعاوني، من قبيل تعاونيات المنتجين والإمداد والتسويق والائتمان والمستهلكين، ملك لقطاع الاقتصاد الاشتراكي وتخضع للملكية الجماعية من العاملين. ويملك العاملون الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الريفية، في نطاق الحدود التي ينص عليها القانون، الحق في أن يزرعوا قطعاً خاصة من الأراضي الزراعية وأراضي التلال، وفي أن يمارسوا الإنتاج الأسرى المعيشي الجانبي، وفي أن يقوموا بتربية ماشية مملوكة ملكية خاصة. ومختلف أشكال الاقتصاد التعاوني في المدن والبلدات، من قبيل الأشكال الموجودة في مجالات الحرف اليدوية والصناعية والبناء والنقل والتجارة والخدمات، ملك جميعها لقطاع الاقتصاد الاشتراكي وتخضع لملكية جماعية من العاملين.

وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للجماعات الاقتصادية الحضرية والريفية وتشجع الاقتصاد الجماعي وتوجّهه وتساعد على نموه.

المادة ٩

تملك الدولة، أي يملك الشعب بأكمله، الموارد المعدنية والمياه والغابات والجبال والمراعي والأراضي غير المستصلحة والشواطئ وغيرها من الموارد الطبيعية، باستثناء الغابات والجبال والمراعي والأراضي غير المستصلحة والمناطق التي تملكها الجماعات وفقاً للقانون.

وتكفل الدولة استخدام الموارد الطبيعية استخداماً رشيداً وتحمي الحيوانات والنباتات النادرة. ومحظور الاستيلاء على أي موارد طبيعية أو إلحاق الضرر بها من جانب أي منظمة أو فرد بأي وسيلة كانت.

المادة ١٠

تملك الدولة الأراضي الموجودة في المدن.

وتملك الجماعيات الأراضي الموجودة في المناطق الريفية وضواحيها باستثناء الأجزاء التي تملكها الدولة وفقاً للقانون، وتملك الجماعيات أيضاً مواقع المساكن وقطع الأراضي الزراعية وأراضي التلال الخاصة.

ويجوز للدولة أن تستولي، للصالح العام، على أراضٍ لكي تستخدمها وفقاً للقانون.

ولا يجوز لأي منظمة أو لأي فرد الاستيلاء على أرض أو شراؤها أو بيعها أو تأجيرها أو المشاركة على أي نحو آخر في نقل ملكيتها بطرائق غير مشروعة.

ويجب على جميع المنظمات والأفراد الذين يستخدمون الأراضي أن يستخدموها استخداماً رشيداً.

المادة ١١

يكمل الاقتصاد الفردي للعاملين في الحضر والريف، الذي يُمارس في إطار الحدود التي ينص عليها القانون، الاقتصاد العام الاشتراكي. وتحمى الدولة حقوق الاقتصاد الفردي ومصالحه المشروعة.

وتوجه الدولة الاقتصاد الفردي وتُساعد وتُشرف عليه بممارسة رقابة إدارية عليه.

المادة ١٢

الملكية العامة الاشتراكية ملكية مقدسة ولها حرمتها.

وتحمى الدولة الملكية العامة الاشتراكية. ومحظور الاستيلاء على ملكية الدولة أو على الملكية الجماعية أو إلحاق الضرر بها من جانب أى منظمة أو من جانب أى فرد بأى وسيلة كانت.

المادة ١٣

تحمى الدولة حق المواطنين فى أن يكون لهم دخل ومخدرات ومساكن مكتسبة بطرق مشروعة وأن تكون لهم ممتلكات أخرى مشروعة. وتحمى الدولة بموجب القانون حق المواطنين فى أن يرثوا ممتلكات خاصة.

المادة ١٤

تعمل الدولة بصفة مستمرة على زيادة إنتاجية العمل، وعلى تحسين النتائج الاقتصادية، وعلى تطوير قوى الإنتاج بتعزيز حماس العاملين، ورفع مستوى مهارتهم التقنية، ونشر العلم والتكنولوجيا المتقدمين، وتحسين نظم الإدارة الاقتصادية وتشغيل وتنظيم المشاريع، وإقامة نظام اشتراكى للمسئولية بأشكال شتى، وتحسين تنظيم العمل.

تمارس الدولة الاقتصاد الشديد فى النفقات وتكافح التبديد. وتُقسّم الدولة تقسيما صحيحا التراكم والاستهلاك، وتولى اهتماما لمصالح الجماعيات والفرد وكذلك الدولة، وتحسن تدريجيا، على أساس التوسع فى الإنتاج، حياة الناس المادية والثقافية.

المادة ١٥

تُمارس الدولة التخطيط الاقتصادى على أساس الملكية العامة الاشتراكية. وتكفل نمو الاقتصاد الوطنى نمواً متناسبا ومنسقا عن طريق

تحقيق التوازن العام بين التخطيط الاقتصادى والدور التكميلى للتنظيم من جانب السوق.

ومحظور الإخلال بسير الاقتصاد الاجتماعى سيرا منتظما أو إحداث خلل فى الخطة الاقتصادية للدولة من جانب منظمة أو فرد.

المادة ١٦

تكون لمؤسسات الدولة سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتشغيل والإدارة فى إطار الحدود التى ينص عليها القانون، بشرط أن تخضع للقيادة الموحدة من جانب الدولة وتقى بجميع التزاماتها بموجب خطة الدولة.

وتُمارس مؤسسات الدولة الإدارة الديمقراطية من خلال العمال والموظفين وبطرائق أخرى وفقاً للقانون.

المادة ١٧

تكون للمنظمات الاقتصادية الجماعية سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارة الأنشطة الاقتصادية المستقلة، بشرط أن تقبل توجيه خطة الدولة وتلتزم بالقوانين ذات الصلة.

وتُمارس المنظمات الاقتصادية الجماعية الإدارة الديمقراطية وفقاً للقانون، مع تولي هيئة عمالها بأكملها انتخاب أو إقالة مديرها وقيامها بالبت فى القضايا الرئيسية المتعلقة بالتشغيل والإدارة.

المادة ١٨

تسمح جمهورية الصين الشعبية للمؤسسات الأجنبية، والمنظمات الاقتصادية الأجنبية الأخرى، وللأفراد الأجانب، بالاستثمار فى الصين

وبالدخول فى أشكال مختلفة للتعاون الاقتصادى مع المؤسسات الصينية ومع غيرها من المنظمات الاقتصادية وفقاً لقانون جمهورية الصين الشعبية.

ويلتزم بقانون جمهورية الصين الشعبية جميع المؤسسات الأجنبية وغيرها من المنظمات الاقتصادية الأجنبية الموجودة فى الصين، فضلاً عن المشاريع المشتركة التى تُقام باستثمارات صينية وأجنبية فى الصين، ويحمى قانون جمهورية الصين الشعبية حقوقها ومصالحها المشروعة.

المادة ١٩

. تُقيم الدولة مشاريع تعليمية اشتراكية وتعمل على رفع المستوى العلمى والثقافى للأمة بأكملها.

وتُدير الدولة المدارس بمختلف أنواعها، وتجعل التعليم الابتدائى إلزامياً وعاماً، وتطور التعليم الثانوى والمهنى والعالى، وتهض بالتعليم قبل سن الالتحاق بالمدرسة.

وتقوم الدولة بتنمية المرافق التعليمية بمختلف أنواعها من أجل القضاء على الأمية وتوفير التعليم السياسى والثقافى والعلمى والتقنى والمهنى للعمال والفلاحين وموظفى الدولة وغيرهم من العاملين. وتشجع الناس على التعلم عن طريق الدراسة الذاتية.

وتشجع الدولة المنظمات الاقتصادية الجماعية، ومؤسسات الدولة ومشاريعها، وغيرها من القوى الاجتماعية، على إقامة مؤسسات تعليمية من مختلف الأنواع وفقاً للقانون.

وتشجع الدولة استخدام لهجة البوتتغوا (لهجة مشتركة تستند إلى طريقة بيجين فى النطق) على نطاق البلد.

المادة ٢٠

تشجّع الدولة تطوير العلوم الطبيعية والاجتماعية، وتنتشر المعرفة العلمية والتقنية، وتُنتهى وتكافئ على الإنجازات فيما يتعلق بالبحوث العلمية وتُنتهى وتكافئ على الاكتشافات والاختراعات التكنولوجية أيضا.

المادة ٢١

تطوّر الدولة الخدمات الطبية والصحية، وتشجّع الطب الحديث والطب الصينى التقليدى، وتشجّع وتدعم إقامة مرافق طبية وصحية شتى بواسطة الجماعيات الاقتصادية الريفية، ومؤسسات الدولة ومشاريعها ومنظمات الأحياء، وتشجّع أنشطة النظافة العامة ذات الطابع الجماعى، وذلك كله من أجل حماية صحة الناس.

وتطوّر الدولة التربية البدنية وتنهض بالأنشطة الرياضية الجماعية من أجل بناء قوة الناس الجسدية.

المادة ٢٢

تشجّع الدولة تنمية الآداب والفنون والمشاريع الصحفية والإذاعية والتلفزيونية، وخدمات النشر والتوزيع، والمكتبات، والمتاحف، والمراكز الثقافية، وغيرها من المشاريع الثقافية التى تخدم الناس والاشتراكية، وترعى الأنشطة الثقافية الجماهيرية.

وتحمى الدولة الأماكن ذات الأهمية الطبيعية والتاريخية، والآثار الثقافية القيّمة، وغيرها من بنود تراث الصين التاريخى والثقافى.

المادة ٢٣

تُدرَّب الدولة الأفراد المتخصصين في جميع الميادين الذين يخدمون الاشتراكية، وتعمل على زيادة عدد المثقفين وعلى تهيئة الظروف اللازمة لإتاحة المجال كاملاً لقيامهم بدورهم في التحديث الاشتراكي.

المادة ٢٤

تُعزِّز الدولة بناء الحضارة الروحية الاشتراكية من خلال نشر تلقين المثل العليا والأخلاقيات، ونشر التعليم العام والتثقيف بشأن الانضباط والنظام القانوني، والترويج لوضع قواعد للسلوك وتعهدات مشتركة من جانب مختلف فئات الشعب في المناطق الحضرية والريفية والترويج للتقيّد بتلك القواعد.

وتدعو الدولة إلى الفضائل المتعلقة بالمواطنة والمتمثلة في حُب الوطن، وحُب الشعب، وحُب العمل، وحُب الاشتراكية، وتلقن الناس الوطنية والجماعية والدولية والشيوعية والمادية الجدلية والتاريخية، وتكافح الأفكار الرأسمالية والإقطاعية وغيرها من الأفكار البائدة.

المادة ٢٥

تدعو الدولة إلى تنظيم الأسرة لكي يتواءم النمو السكاني مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المادة ٢٦

تحمي الدولة وتحسّن البيئة المعيشية والبيئة الإيكولوجية، وتمنع وتعالج التلوث وغيره من الأخطار العامة.

وتنظّم الدولة وتشجّع زراعة الغابات وحماية الغابات.

المادة ٢٧

تطبق أجهزة الدولة جميعها مبدأ الإدارة البسيطة ذات الكفاءة، ونظام المسؤولية عن العمل، ونظام تدريب الموظفين وتقييم عملهم من أجل تحسين نوعية عملهم وكفاءتهم بصفة مستمرة ومن أجل مكافحة البيروقراطية.

يجب أن تعتمد أجهزة الدولة جميعها ويعتمد موظفوها أجمعين على مساندة الشعب، وأن يبقوا على اتصال وثيق به، وأن يراعوا آراءه واقتراحاته، وأن يقبلوا رقابته ويعملوا جاهدين على خدمته.

المادة ٢٨

تُحافظ الدولة على النظام العام وتقمع الأنشطة التي تمثل خيانة عظمى وغيرها من أنشطة الثورة المضادة، وتُعاقب على الأفعال التي تعرض للخطر الأمن العام وتُخل بالاققتصاد الاشتراكي وعلى غير ذلك من الأنشطة الإجرامية، وتُعاقب المجرمين وتعمل على تقويمهم.

المادة ٢٩

القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية ملك للشعب. ومهامها هي تعزيز الدفاع الوطني، ومقاومة العدوان، والدفاع عن أرض الوطن، وصون العمل السلمي للشعب، والمشاركة في الإعمار الوطني، والعمل بكفاءة على خدمة الشعب.

وتُعزز الدولة الروح الثورية للقوات المسلحة وتحديثها وتنظيمها من أجل زيادة قدرات الدفاع الوطني.

المادة ٣٠

يكون التقسيم الإداري لجمهورية الصين الشعبية كما يلي:

- (١) ينقسم البلد إلى مقاطعات، ومناطق مستقلة ذاتيا، وبلديات تخضع لإدارة الحكومة المركزية مباشرة.
- (٢) تنقسم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتيا إلى محافظات مستقلة ذاتيا، وأقاليم مستقلة ذاتيا، ومدن.
- (٣) تنقسم الأقاليم والأقاليم المستقلة ذاتيا إلى بلدات وبلديات قومية ومدن صغيرة.

وتنقسم البلديات الخاضعة للحكومة المركزية مباشرة وغيرها من المدن الكبيرة إلى مناطق وأقاليم. وتنقسم المحافظات المستقلة ذاتيا إلى أقاليم، وأقاليم مستقلة ذاتيا، ومدن.

وجميع المناطق المستقلة ذاتيا، والمحافظات المستقلة ذاتيا، والأقاليم المستقلة ذاتيا، هي أجزاء من الوطن مستقلة ذاتيا.

المادة ٣١

يجوز للدولة أن تنشئ مناطق إدارية خاصة عند الضرورة. وينص القانون الذي يسنه المؤتمر الشعبى الوطنى على النظم التى تقام فى المناطق الإدارية الخاصة فى ضوء الظروف المحددة.

المادة ٣٢

تحمى جمهورية الصين الشعبية الحقوق والمصالح المشروعة للأجانب داخل الأراضى الصينية، ويجب على الأجانب فى أثناء وجودهم فى الأراضى الصينية أن يلتزموا بقانون جمهورية الصين الشعبية.

ويجوز لجمهورية الصين الشعبية أن تمنح حق اللجوء للأجانب الذين يطلبونه لأسباب سياسية.

الفصل الثانى

حقوق المواطنين وواجباتهم الأساسية

المادة ٣٣

جميع الأشخاص الذين يحملون جنسية جمهورية الصين الشعبية هم مواطنو جمهورية الصين الشعبية.

وجميع مواطنى جمهورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون. ويتمتع كل مواطن بالحقوق، ويجب فى الوقت نفسه أن يؤدي الواجبات، التى ينص عليها الدستور والقانون.

المادة ٣٤

يحق لجميع مواطنى جمهورية الصين الشعبية الذين بلغوا من العمر ١٨ عاما أن يصوتوا وأن يرشحوا أنفسهم فى الانتخابات، بصرف النظر عن القومية أو العنصر أو الجنس أو المهنة أو الخلفية الأسرية أو العقيدة الدينية أو التعليم أو الوضع من حيث الملكية أو مدة الإقامة، وذلك باستثناء الأشخاص المحرومين من حقوقهم السياسية وفقا للقانون.

المادة ٣٥

يتمتع مواطنو جمهورية الصين الشعبية بحرية الكلام والصحافة والتجمع وتكوين الرابطات وتنظيم الموكب والتظاهر.

المادة ٣٦

يتمتع مواطنو جمهورية الصين الشعبية بحرية العقيدة الدينية.

ولا يجوز لأى جهاز من أجهزة الدولة أو لأى منظمة عامة أو لأى فرد أن يُرغم مواطنين على الإيمان، أو على عدم الإيمان، بأى ديانة، ولا يجوز لأى منهم أن يميز ضد المواطنين الذين يؤمنون بأى ديانة أو لا يؤمنون بأى ديانة.

وتحمى الدولة الأنشطة الدينية المعتادة. ولا يجوز لأحد أن يستغل الديانة من أجل ممارسة أنشطة تُخل بالنظام العام، أو تلحق الضرر بصحة المواطنين، أو تتعارض مع نظام الدولة التعليمى.

ولا تخضع الهيئات الدينية والشئون الدينية لأى سيطرة أجنبية.

المادة ٣٧

الحرية الشخصية لمواطنى جمهورية الصين الشعبية لها حرمتها.

ولا يجوز إلقاء القبض على أى مواطن إلا بموافقة أو بقرار من هيئة نيابة عامة شعبية أو بقرار من محكمة شعبية، ويجب أن يقوم جهاز من أجهزة الأمن العام بعملية إلقاء القبض.

ومحظور أى حرمان للمواطنين من حريتهم الشخصية أو أى تقييد غير مشروع لحريتهم الشخصية عن طريق الحبس أو أى وسائل أخرى، ومحظور تفتيش المواطنين تفتيشاً غير قانونى.

المادة ٣٨

الكرامة الشخصية لمواطني جمهورية الصين الشعبية لها حرمتها. وعبارات السباب والقذف، والاتهامات الكاذبة أو التلفيقات الموجهة إلى المواطنين بأي وسيلة كانت، محظورة.

المادة ٣٩

مساكن مواطني جمهورية الصين الشعبية لها حرمتها، ومحظور القيام بعمليات تفتيش أو مصادمة لمسكن أى مواطن بطريقة غير قانونية.

المادة ٤٠

يحمى القانون حرية وخصوصية مراسلات مواطني جمهورية الصين الشعبية. ولا يجوز لأى منظمة أو لأى فرد، استنادا إلى أى أساس، أن يمس حرية وخصوصية مراسلات المواطنين إلا فى الحالات التى يجوز فيها لأجهزة الأمن العام أو لأجهزة النيابة العامة فرض رقابة على المراسلات وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى القانون لتلبية احتياجات أمن الدولة أو احتياجات التحقيق فى جرائم جنائية.

المادة ٤١

يحق لمواطني جمهورية الصين الشعبية انتقاد أى جهاز من أجهزة الدولة أو أى موظف من موظفيه وتقديم اقتراحات لأى منهما. ويحق للمواطنين أن يقدموا إلى أجهزة الدولة المختصة شكاوى واتهامات بخصوص انتهاك القانون أو التقصير فى أداء الواجب من جانب أى جهاز من أجهزة الدولة أو من جانب أى موظف من موظفيه، أو أن يكشفوا عن ذلك الانتهاك، ولكن من المحظور اختلاق أو تشويه الحقائق بهدف التشهير أو التلفيق.

وفى حالة تقديم شكاوى من المواطنين أو توجيه اتهامات منهم أو قيامهم بعمليات كشف، يجب على جهاز الدولة المعنى أن يتعامل مع تلك الشكاوى أو الاتهامات أو عمليات الكشف تعاملًا يتسم بالإحساس بالمسئولية بعد التأكد من الحقائق. ولا يجوز لأحد أن يخفى هذه الشكاوى أو الاتهامات أو عمليات الكشف، أو أن ينتقم من المواطنين الذين قدموا تلك الشكاوى أو وجهوا تلك الاتهامات أو قاموا بعمليات الكشف هذه.

ويحق للمواطنين الذين يتكبدون خسائر من خلال المساس بحقوقهم كمواطنين من جانب أى جهاز من أجهزة الدولة أو من جانب أى موظف فى أى جهاز من أجهزة الدولة أن يحصلوا على تعويض وفقًا للقانون.

المادة ٤٢

لمواطنى جمهورية الصين الشعبية الحق فى العمل وعليهم أيضا واجب أن يعملوا.

تُهيئ الدولة، باستخدام مختلف القنوات، الظروف المواتية للعمال، وتُعزز حماية العمل، وتحسّن ظروف العمل، وتقوم، استنادا إلى توسّع الإنتاج، بزيادة أجر العمل وبزيادة الاستحقاقات الاجتماعية.

والعمل واجب نبيل على كل مواطن قادر جسديا. وينبغى لجميع العاملين فى مؤسسات الدولة وفى الجماعات الاقتصادية الحضرية والريفية أن يؤدوا واجباتهم بموقف يتوافق مع وضعهم كأسىاد للبلد. وتشجّع الدولة المنافسة الاشتراكية فى العمل، وتثبّت على العمال التّموذجيين والمتقدمين وتكافئهم. وتشجّع الدولة المواطنين على المشاركة فى العمل الطوعى.

وتوفّر الدولة التدريب المهنى اللازم للمواطنين قبل توظيفهم.

المادة ٤٣

يحق للعاملين في جمهورية الصين الشعبية الحصول على راحة.
وتقوم الدولة بزيادة مرافق الراحة وتجديد النشاط للعاملين، وتنص
على ساعات العمل وعلى إجازات للعمال والموظفين.

المادة ٤٤

تتص الدولة بموجب القانون على نظام تقاعد العمال والموظفين في
المؤسسات والمشاريع وأيضا لموظفي أجهزة الدولة. وتكفل الدولة ويكفل
المجتمع سبل عيش المتقاعدين.

المادة ٤٥

يحق لمواطني جمهورية الصين الشعبية الحصول على مساعدة مادية
من الدولة ومن المجتمع في شيخوختهم أو مرضهم أو إعاقتهم. وتُنشئ الدولة
خدمات التأمين الاجتماعي والإغاثة الاجتماعية والخدمات الطبية والصحية
اللازمة لتمكين المواطنين من التمتع بهذا الحق.

وتكفل الدولة ويكفل المجتمع سبل عيش أفراد القوات المسلحة
المعوقين، ويوفران معاشات لأسر الشهداء، ويمنحان معاملة تفضيحية لأسر
الأفراد العسكريين.

وتساعد الدولة ويساعد المجتمع على اتخاذ الترتيبات اللازمة لعمل
المواطنين المكفوفين والصم - البكم وغيرهم من المواطنين المعوقين،
ولضمان سبل العيش والتعليم لهم.

المادة ٤٦

على مواطنى جمهورية الصين الشعبية واجب الحصول على تعليم ولهم أيضا الحق فى ذلك.
وتشجع الدولة نماء الأطفال وصغار السن أخلاقيا وفكريا وبدنيا نماء شاملا.

المادة ٤٧

لمواطنى جمهورية الصين الشعبية حرية الانخراط فى الإبداع العلمى والبحثى والأدبى والفنى وفى غير ذلك من المساعى الثقافية. وتشجع الدولة وتساعد المساعى الخلقة التى تقضى إلى تحقيق مصالح الشعب ويقوم بها مواطنون فى مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والأدب والفن وغير ذلك من المجالات الثقافية.

المادة ٤٨

تتمتع المرأة فى جمهورية الصين الشعبية بحقوق على قدم المساواة بالرجل فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما فى ذلك الحياة الأسرية.
وتحمى الدولة حقوق ومصالح المرأة، وتطبق مبدأ تساوى الأجر مقابل العمل المتساوى بالنسبة إلى الرجل والمرأة على السواء، وتدرّب وتختار كوادر من بين النساء.

المادة ٤٩

تحمى الدولة الزواج والأسرة والأم والطفل.

وعلى كل من الزوج والزوجة واجب ممارسة تنظيم الأسرة..
وعلى الوالدين واجب تنشئة وتعليم أولادهم القصر، وعلى الأولاد
الذين بلغوا سنَّ الرشد واجب التكفل بوالديهم ومساعدتهم.
ومحظور انتهاك حرية الزواج. كما أن إساءة معاملة المسنين والمرأة
والطفل محظورة.

المادة ٥٠

تحمي جمهورية الصين الشعبية الحقوق والمصالح المشروعة
للمواطنين الصينيين المقيمين في الخارج وتحمي الحقوق والمصالح
المشروعة للصينيين في الخارج العائدين وكذلك الحقوق والمصالح
المشروعة لأفراد أسر المواطنين الصينيين المقيمين في الخارج.

المادة ٥١

لا يجوز أن تمس ممارسة مواطني جمهورية الصين الشعبية لحياتهم
وحقوقهم بمصالح الدولة أو بمصالح المجتمع أو بمصالح الجماعات، أو
بالجريات والحقوق المشروعة للمواطنين الآخرين.

المادة ٥٢

على مواطني جمهورية الصين الشعبية واجب صون وحدة البلد ووحدة
جميع قومياته.

المادة ٥٣

يجب على مواطني جمهورية الصين الشعبية التقيد بالدستور والقانون،
والحفاظ على أسرار الدولة، وحماية الملكية العامة، والتقيد بنظام العمل
وبالنظام العام، واحترام الأخلاقيات الاجتماعية.

المادة ٥٤

على مواطنى جمهورية الصين الشعبية واجب صون أمن الوطن وشرفه ومصلحته، ويجب أن لا يرتكبوا أفعالا تلحق الضرر بأمن الوطن وبشرفه وبمصلحته.

المادة ٥٥

على كل مواطن من مواطنى جمهورية الصين الشعبية التزام مقدس بالدفاع عن الوطن وصد العدوان عليه.
وعلى مواطنى جمهورية الصين الشعبية الواجب المشرف المتمثل فى أداء الخدمة العسكرية والانضمام إلى المليشيا وفقاً للقانون.

المادة ٥٦

على مواطنى جمهورية الصين الشعبية واجب دفع ضرائب وفقاً للقانون.

الفصل الثالث

هيكل الدولة

الباب الأول

المؤتمر الشعبى الوطنى

المادة ٥٧

المؤتمر الشعبى الوطنى لجمهورية الصين الشعبية هو أعلى جهاز من أجهزة سلطة الدولة. وهيئته الدائمة هى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى.

المادة ٥٨

يُمارس المؤتمر الشعبي الوطنى ولجنته الدائمة سلطة الدولة التشريعية.

المادة ٥٩

يتكون المؤتمر الشعبى الوطنى من نواب تنتخبهم المقاطعات، والمناطق المستقلة ذاتيا، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، والقوات المسلحة. ويحق لجميع القوميات التى تمثل أقلية أن يكون لها تمثيل. ويُجرى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى انتخابات نواب المؤتمر.

وينص القانون على عدد النواب فى المؤتمر الشعبى الوطنى وعلى طريقة انتخابهم.

المادة ٦٠

يُنْتَخَبُ المؤتمر الشعبى الوطنى لمدة خمس سنوات.

وقبل شهرين من انتهاء مدة ولاية المؤتمر الشعبى الوطنى، يجب أن تكفل لجنته الدائمة إتمام عملية انتخاب نواب المؤتمر الشعبى الوطنى التالى. وإذا حالت ظروف استثنائية دون إجراء هذه الانتخابات، يجوز تأجيلها بقرار يتخذ بأغلبية أصوات أكثر من ثلثى أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى القائم، ويجوز تمديد مدة ولاية المؤتمر الشعبى الوطنى القائم. ويجب إتمام انتخابات نواب المؤتمر الشعبى الوطنى التالى فى غضون عام واحد بعد انتهاء هذه الظروف الاستثنائية.

المادة ٦١

يجتمع المؤتمر الشعبى الوطنى فى دورة انعقاد واحدة سنويا وتدعو لجنته الدائمة إلى انعقاده. ويجوز دعوة المؤتمر الوطنى الشعبى إلى الانعقاد فى دورة فى أى وقت ترى اللجنة الدائمة وجود ضرورة لذلك، أو متى اقترح أكثر من خمس نواب المؤتمر الشعبى الوطنى ذلك.

وينتخب المؤتمر الشعبى الوطنى، عند اجتماعه، هيئة رئاسة لإدارة دورته.

المادة ٦٢

يُمارس المؤتمر الشعبى الوطنى الوظائف والسلطات التالية:

- (١) تعديل الدستور.
- (٢) الإشراف على إنفاذ الدستور.
- (٣) سنّ وتعديل النظم الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشئون المدنية وأجهزة الدولة وغيرها من المسائل.
- (٤) انتخاب رئيس ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية.
- (٥) البتّ فى اختيار رئيس مجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس جمهورية الصين الشعبية، والبتّ فى اختيار نواب رئيس مجلس الدولة، وأعضاء مجلس الدولة، والوزراء المسئولين عن الوزارات أو اللجان، والمراجع العام للحسابات، والأمين العام لمجلس الدولة بناءً على ترشيح من رئيس مجلس الدولة.
- (٦) انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية والبتّ، بناء على ترشيحه، فى اختيار جميع الأعضاء الآخرين فى اللجنة العسكرية المركزية.

- (٧) انتخاب رئيس محكمة الشعب العليا.
- (٨) انتخاب النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا.
- (٩) دراسة واعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وتقارير تنفيذها.
- (١٠) دراسة واعتماد ميزانية الدولة وتقارير تنفيذها.
- (١١) تعديل أو إلغاء القرارات غير الصحيحة الصادرة عن اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني.
- (١٢) الموافقة على إقامة المقاطعات، والمناطق المستقلة ذاتياً، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.
- (١٣) البت في إنشاء مناطق إدارية خاصة والنظم التي تُقام فيها.
- (١٤) البت في مسائل الحرب والسلام.
- (١٥) ممارسة أي وظائف وسلطات أخرى باعتماده أعلى جهاز من أجهزة سلطة الدولة.

المادة ٦٣

للمؤتمر الشعبي الوطني سلطة إقالة الأشخاص التالي ذكرهم:

- (١) رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائب رئيسها.
- (٢) رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسئولين عن الوزارات أو اللجان والمراجع العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة.
- (٣) رئيس اللجنة العسكرية المركزية وغيره من أعضاء اللجنة.

(٤) رئيس محكمة الشعب العليا.

(٥) النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا.

المادة ٦٤

تقترح اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى أو يقترح أكثر من خمس نواب المؤتمر الشعبى الوطنى التعديلات على الدستور وتعتمد بأغلبية أصوات أكثر من ثلثى جميع نواب المؤتمر. وتعتمد النظم الأساسية والقرارات بأغلبية أصوات أكثر من نصف جميع نواب المؤتمر الشعبى الوطنى.

المادة ٦٥

تتكون اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى من الأشخاص التالى ذكرهم: رئيس، ونواب للرئيس، وأمين عام، وأعضاء. ويحق للقوميات التى تمثل أقلية أن يكون لها تمثيل فى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى.

وينتخب المؤتمر الشعبى الوطنى جميع أعضاء لجنته الدائمة، وتكون له صلاحية إقالتهم.

ولا يجوز لأى عضو من أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى أن يشغل أى منصب فى أى جهاز من أجهزة الدولة الإدارية أو القضائية أو النيابة.

المادة ٦٦

تُنتخب اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني لنفس مدة انتخاب المؤتمر الشعبي الوطني، وتُمارس وظائفها وسلطاتها إلى أن ينتخب المؤتمر الشعبي الوطني التالي لجنة دائمة جديدة.

ولا يجوز لرئيس ونواب رئيس اللجنة الدائمة أن يعملوا أكثر من مدتين متتاليتين.

المادة ٦٧

تمارس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الوظائف والسلطات التالية:

- (١) تفسير الدستور والإشراف على إنفاذه.
- (٢) سنّ وتعديل النظم الأساسية باستثناء تلك التي ينبغي أن يسنّها المؤتمر الشعبي الوطني.
- (٣) القيام، عندما لا يكون المؤتمر الشعبي الوطني في حالة انعقاد، بسنّ ملحقات وتعديلات جزئية للنظم الأساسية التي يسنّها المؤتمر الشعبي الوطني بشرط أن لا تتعارض مع المبادئ الأساسية لتلك النظم الأساسية.
- (٤) تفسير النظم الأساسية.
- (٥) القيام، عندما لا يكون المؤتمر الشعبي الوطني في حالة انعقاد، بدراسة واعتماد تعديلات جزئية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ولميزانية الدولة متى ثبتت ضرورة تلك التعديلات في سياق تنفيذ الخطة والميزانية.

- (٦) الإشراف على عمل مجلس الدولة، واللجنة العسكرية المركزية، ومحكمة الشعب العليا، وهيئة النيابة العامة الشعبية العليا.
- (٧) إلغاء القواعد والأنظمة الإدارية أو قرارات أو أوامر مجلس الدولة التي تتعارض مع الدستور أو مع النظم الأساسية.
- (٨) إلغاء الأنظمة المحلية أو قرارات أجهزة سلطة الدولة في المقاطعات، أو المناطق المستقلة ذاتياً، أو البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية متى تعارضت تلك الأنظمة أو القرارات مع الدستور أو النظم الأساسية أو القواعد والأنظمة الإدارية.
- (٩) البت، إذا لم يكن المؤتمر الشعبى الوطنى فى حالة انعقاد، فى اختيار الوزراء المسئولين عن الوزارات أو اللجان أو فى اختيار المراجع العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الدولة.
- (١٠) البت، بناءً على ترشيح من رئيس اللجنة العسكرية المركزية، فى اختيار أعضاء اللجنة الآخرين، إذا لم يكن المؤتمر الشعبى الوطنى فى حالة انعقاد.
- (١١) تعيين وإقالة نواب رئيس وقضاة محكمة الشعب العليا، وأعضاء لجنتها القضائية، ورئيس المحكمة العسكرية، بناءً على اقتراح من رئيس محكمة الشعب العليا.
- (١٢) تعيين وإقالة وكلاء النائب العام والنواب العاميين فى هيئة النيابة العامة الشعبية العليا، وأعضاء لجنتها النيابة العامة وكبير النواب العاميين فى هيئة النيابة العامة العسكرية بناءً على طلب النائب العام فى هيئة النيابة العامة الشعبية العليا، والموافقة على تعيين وإقالة كبار النواب العاميين فى هيئات النيابة العامة الشعبية فى المقاطعات، والمناطق المستقلة ذاتياً، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.

- (١٣) البتّ في تعيين وإقالة الممثلين المفوضين في الخارج.
- (١٤) البتّ في التصديق على المعاهدات والاتفاقات الهامة المعقودة مع دول أجنبية وفي إلغائها.
- (١٥) إقامة نُظُم للألقاب والرتب من أجل العسكريين والدبلوماسيين ونُظُم أخرى لألقاب ورتب محددة.
- (١٦) إقامة نظام لمنح أوسمة وألقاب فخرية من الدولة والبتّ في منح تلك الأوسمة والألقاب.
- (١٧) البتّ في منح عفو خاص.
- (١٨) البتّ، عندما لا يكون المؤتمر الشعبي الوطني في حالة انعقاد، في إعلان حالة حرب إذا حدث هجوم مسلّح على البلد أو وفاء بالتزامات بموجب معاهدة دولية بشأن الدفاع المشترك ضدّ العدوان.
- (١٩) البتّ في التعبئة العامة أو التعبئة الجزئية.
- (٢٠) البتّ في إنفاذ الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلد، أو في بعض المقاطعات، أو المناطق المستقلة ذاتياً، أو البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.
- (٢١) ممارسة ما يُسنده إليها المؤتمر الشعبي الوطني من وظائف وسلطات أخرى.

المادة ٦٨

يترأس رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني أعمال اللجنة الدائمة ويدعو إلى عقد اجتماعاتها. ويساعد نواب الرئيس والأمين العام الرئيس في أعماله.

تتناول اجتماعات الرئاسة التي يشارك فيها الرئيس ونواب الرئيس والأمين العام الأعمال الهامة اليومية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني.

المادة ٦٩

اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى مسئولة أمام المؤتمر الشعبى الوطنى وتقدم إليه تقارير عن أعمالها.

المادة ٧٠

يُنشئ المؤتمر الشعبى الوطنى لجنة للقوميات، ولجنة للقانون، ولجنة مالية واقتصادية، ولجنة للتعليم والعلم والثقافة والصحة العامة، ولجنة للشئون الخارجية، ولجنة للصينيين فيما وراء البحار، وغير ذلك من اللجان الخاصة التى تترأى ضرورة إليها. وتعمل هذه اللجان الخاصة تحت إشراف اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى عندما لا يكون المؤتمر فى حالة انعقاد.

وتدرس اللجان الخاصة وتناقش وتضع مشاريع القوانين ومشاريع القرارات ذات الصلة بتخصصها تحت إشراف المؤتمر الشعبى الوطنى ولجنته الدائمة.

المادة ٧١

يجوز للمؤتمر الشعبى الوطنى وللجنة الدائمة، إذا ارتأيا ضرورة إلى ذلك، تعيين لجان للتحقيق فى مسائل محددة واتخاذ قرارات بشأن تلك المسائل فى ضوء تقارير تلك اللجان.

وجميع أجهزة الدولة والمنظمات العامة والمواطنين المعنيين ملزمون بتقديم المعلومات الضرورية إلى لجان التحقيق تلك عندما تجرى تحقيقاتها.

المادة ٧٢

يحق لنواب المؤتمر الشعبى الوطنى ولجميع أعضاء لجنته الدائمة، وفقاً للإجراءات التى ينص عليها القانون، أن يقدموا مشاريع قوانين

ومقترحات فى نطاق وظائف وسلطات المؤتمر الشعبى الوطنى ولجنته الدائمة ذات الصلة.

المادة ٧٣

يحق لنواب المؤتمر الشعبى الوطنى فى أثناء دوراته، ويحق لجميع أعضاء لجنته الدائمة فى أثناء اجتماعاتها، توجيه أسئلة، وفقاً للإجراءات التى ينص عليها القانون، إلى مجلس الدولة أو إلى الوزراء واللجان التابعة لمجلس الدولة، ويجب على مجلس الدولة أو على الوزارات واللجان التابعة له أن ترد على الأسئلة بطريقة تتم عن الإحساس بالمسئولية.

المادة ٧٤

لا يجوز إلقاء القبض على أى نائب فى المؤتمر الشعبى الوطنى أو حبسه رهن المحاكمة الجنائية دون الحصول على موافقة هيئة رئاسة الدورة الراهنة للمؤتمر الشعبى الوطنى أو، إذا لم يكن المؤتمر الشعبى الوطنى فى حالة انعقاد، دون موافقة لجنته الدائمة.

المادة ٧٥

لا يجوز استدعاء نواب المؤتمر الشعبى الوطنى للمساءلة القانونية عن خطبهم أو تصويتاتهم فى اجتماعاته.

المادة ٧٦

يجب على نواب المؤتمر الشعبى الوطنى أن يقوموا بدور نموذجى فى التقيد بالدستور وبالقانون وفى الحفاظ على أسرار الدولة، وأن يساعدوا، فيما

يتعلق بأنشطة الإنتاج وغيرها من أنشطة العمل وأنشطتهم العامة، في إنفاذ الدستور والقانون.

وينبغي أن يبقى نواب المؤتمر الشعبى الوطنى على اتصال وثيق بالوحدات التى انتخبتهم وبالشعب، وأن ينصتوا لآراء ومطالب الشعب وينقلوها ويعملوا جاهدين على خدمة الشعب.

المادة ٧٧

يخضع نواب المؤتمر الشعبى الوطنى لرقابة الوحدات التى انتخبتهم. وللوحدات الانتخابية سلطة إقالة النواب الذين انتخبتهم، وذلك من خلال اتباع الإجراءات التى ينص عليها القانون.

المادة ٧٨

ينص القانون على تنظيم المؤتمر الشعبى الوطنى وعلى إجراءات عمله وكذلك على تنظيم وإجراءات عمل لجنته الدائمة.

الباب الثانى

رئيس جمهورية الصين الشعبية

المادة ٧٩

ينتخب المؤتمر الشعبى الوطنى رئيس ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

ويحق لمواطنى جمهورية الصين الشعبية الذين يحق لهم التصويت وترشيح أنفسهم فى الانتخابات ممن بلغوا من العمر ١٥ سنة أن يرشحوا أنفسهم لشغل منصب رئيس أو نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

وتكون مدة ولاية رئيس ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية هي نفس مدة ولاية المؤتمر الشعبى الوطنى، ولا تتجاوز مدة ولايتهما فترتين متتاليتين.

المادة ٨٠

يُصدر رئيس جمهورية الصين الشعبية، عملاً بقرارات المؤتمر الشعبى الوطنى ولجنته الدائمة، النظم الأساسية، ويُعين ويُقيل رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات أو اللجان، والمراجع العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة، ويمنح أوسمة الدولة والألقاب الفخرية الخاصة بها، ويُصدر أوامر عفو خاص، ويُعلن الأحكام العرفية، ويُعلن حالة الحرب، ويُصدر أوامر التعبئة.

المادة ٨١

يستقبل رئيس جمهورية الصين الشعبية الممثلين الدبلوماسيين الأجانب باسم جمهورية الصين الشعبية ويُعين ويُقيل، عملاً بقرارات اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى، الممثلين المفوضين فى الخارج، ويصدق على المعاهدات والاتفاقات الهامة المعقودة مع دول أجنبية ويلغىها.

المادة ٨٢

يساعد نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية الرئيس فى أداء أعماله. ويجوز لنائب رئيس جمهورية الصين الشعبية أن يمارس ما يسنده إليه الرئيس من وظائف وصلاحيات الرئيس.

المادة ٨٣

يمارس رئيس ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية وظائفهما وسلطاتهما إلى أن يتولى الرئيس الجديد ونائب الرئيس الجديد المنتخبان من المؤتمر الشعبى الوطنى التالى مهام منصبيهما.

المادة ٨٤

فى حالة شغور منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية، يتولى نائب الرئيس منصب الرئيس.

وفى حالة شغور منصب نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية، ينتخب المؤتمر الشعبى الوطنى نائبا جديدا للرئيس ليملا الشاغر.

وفى حالة شغور منصبى رئيس ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية، ينتخب المؤتمر الشعبى الوطنى رئيسا جديدا ونائبا جديدا للرئيس. وقبل هذا الانتخاب، يتولى رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى مهام رئيس جمهورية الصين الشعبية مؤقتا.

الباب الثالث

مجلس الدولة

المادة ٨٥

مجلس الدولة، وهو حكومة الشعب المركزية لجمهورية الصين الشعبية، هو الهيئة التنفيذية لأعلى جهاز من أجهزة سلطة الدولة، وهو أعلى جهاز من أجهزة إدارة الدولة.

المادة ٨٦

يُتكوّن مجلس الدولة من الأعضاء التالي ذكرهم: رئيس مجلس الدولة، ونواب رئيس مجلس الدولة، وأعضاء مجلس الدولة، والوزراء المسؤولين عن الوزارات، والوزراء المسؤولين عن اللجان، والمراجع العامّ للحسابات، والأمين العامّ للمجلس.

تكون لرئيس مجلس الدولة المسؤولية العامة عن مجلس الدولة. وتكون للوزراء المسؤولية العامة عن الوزارات أو اللجان التي هم مسؤولون عنها. وينص القانون على تنظيم مجلس الدولة.

المادة ٨٧

تكون مدة ولاية مجلس الدولة هي نفس مدة ولاية المؤتمر الشعبي الوطني.

ولا يجوز أن تتجاوز مدة ولاية رئيس المجلس ونواب رئيس المجلس وأعضاء المجلس فترتين متتاليتين.

المادة ٨٨

يدير رئيس مجلس الدولة أعمال مجلس الدولة. ويساعد نواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة رئيس المجلس في أعماله.

وتتكون الاجتماعات التنفيذية لمجلس الدولة من رئيس المجلس ونواب الرئيس وأعضاء المجلس والأمين العام للمجلس.

ويدعو رئيس مجلس الدولة إلى انعقاد الاجتماعات التنفيذية والاجتماعات العامة لمجلس الدولة ويترأس تلك الاجتماعات.

المادة ٨٩

يمارس مجلس الدولة الوظائف والسلطات التالية:

- (١) اعتماد التدابير الإدارية، وسنّ القواعد والأنظمة الإدارية، وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور وللنظم الأساسية.
- (٢) تقديم مقترحات إلى المؤتمر الشعبي الوطنى أو إلى لجنته الدائمة.
- (٣) تحديد مهام ومسؤوليات وزارات ولجان مجلس الدولة، وممارسة القيادة الموحدة على أعمال الوزارات واللجان، وتوجيه جميع الأعمال الإدارية الأخرى ذات الطابع الوطنى التى لا تدرج ضمن اختصاص الوزارات أو اللجان.
- (٤) ممارسة القيادة الموحدة على أعمال الأجهزة المحلية لإدارة الدولة على مختلف المستويات فى جميع أنحاء البلد، وتحديد التقسيم التفصيلى للوظائف والسلطات بين الحكومة المركزية وأجهزة إدارة الدولة فى المقاطعات، والمناطق المستقلة ذاتياً، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.
- (٥) وضع وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وميزانية الدولة.
- (٦) توجيه وإدارة الأعمال الاقتصادية والتنمية الحضرية والريفية.
- (٧) توجيه وإدارة الأعمال المتعلقة بالتعليم والعلم والثقافة والصحة العامة والتربية البدنية وتنظيم الأسرة.
- (٨) توجيه وإدارة الأعمال المتعلقة بالشئون المدنية، والأمن العام، والإدارة القضائية، والإشراف والأمور الأخرى ذات الصلة.
- (٩) إدارة الشئون الخارجية وعقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية.

- (١٠) توجيه وإدارة بناء أجهزة الدفاع الوطنى.
- (١١) توجيه وإدارة الشؤون المتعلقة بالقوميات، وصون الحقوق المتساوية للقوميات التى تمثل أقلية، وصون حق المناطق المستقلة ذاتيا فى الاستقلال الذاتى.
- (١٢) حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين المقيمين فى الخارج وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للصينيين فيما وراء البحار العائدين وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لأفراد أسر المواطنين الصينيين المقيمين فى الخارج.
- (١٣) تعديل أو إلغاء الأوامر أو التوجيهات أو الأنظمة غير الصحيحة الصادرة عن الوزارات أو اللجان.
- (١٤) تعديل أو إلغاء القرارات أو الأوامر غير الصحيحة الصادرة عن الأجهزة المحلية لإدارة الدولة على مختلف المستويات.
- (١٥) الموافقة على التقسيم الجغرافى للمقاطعات، والمناطق المستقلة ذاتيا، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، والموافقة على إقامة محافظات مستقلة ذاتيا، وأقاليم مستقلة ذاتيا، ومدن، وعلى تقسيمها الجغرافى.
- (١٦) البت فى إنفاذ الأحكام العرفية فى أجزاء من المقاطعات، أو المناطق المستقلة ذاتيا، أو البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.
- (١٧) دراسة حجم الأجهزة الإدارية والبت فى ذلك الحجم والقيام، وفقا للقانون، بتعيين وإقالة وتدريب الموظفين الإداريين، وتقييم أعمالهم، ومكافأتهم أو معاقبتهم.
- (١٨) ممارسة ما يسند إليه المؤتمر الشعبى الوطنى أو لجنته الدائمة من وظائف وسلطات أخرى.

المادة ٩٠

يكون الوزراء المسؤولون عن وزارات أو لجان مجلس الدولة مسئولين عن أعمال إداراتهم أو يدعون إلى عقد اجتماعاتهم الوزارية، أو إلى عقد اجتماعات لجانهم، التي تناقش وتبت في القضايا الرئيسية في أعمال إداراتهم، ويترأسون تلك الاجتماعات.

تصدر الوزارات واللجان أوامر وتوجيهات وأنظمة في حدود اختصاص إدارتها ووفقا للنظم الأساسية والقواعد والأنظمة الإدارية والقرارات والأوامر الصادرة عن مجلس الدولة.

المادة ٩١

يُنشئ مجلس الدولة هيئة لمراجعة الحسابات لكي تراقب من خلال مراجعة الحسابات إيرادات ونفقات جميع الإدارات التابعة لمجلس الدولة والخاصة بالحكومات المحلية على مختلف المستويات، وكذلك إيرادات ونفقات المنظمات المالية والنقدية التابعة للدولة وإيرادات ونفقات المؤسسات والمشاريع.

وتمارس هيئة مراجعة الحسابات، تحت توجيه من رئيس مجلس الدولة، سلطتها ممارسة مستقلة من خلال مراجعة الحسابات وفقا للقانون، رهنا بعدم تدخل أى جهاز إدارى آخر أو أى منظمة عامة أخرى أو أى فرد في ذلك.

المادة ٩٢

مجلس الدولة مسئول أمام المؤتمر الشعبى الوطنى ويقدم تقارير إليه عن أعماله، أو مسئول أمام اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى ويقدم تقاريره إليها إذا كان المؤتمر الشعبى الوطنى ليس فى حالة انعقاد.

الباب الرابع اللجنة العسكرية المركزية

المادة ٩٣

توجّه اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية القوات المسلحة للبلاد.

وتتكون اللجنة العسكرية المركزية من الأشخاص التالي ذكرهم:

الرئيس، ونواب الرئيس، والأعضاء.

ويتولى رئيس اللجنة العسكرية المركزية المسؤولية العامة عن اللجنة.

وتكون مدة ولاية اللجنة العسكرية المركزية هي نفس مدة ولاية المؤتمر الشعبى الوطنى.

المادة ٩٤

رئيس اللجنة العسكرية المركزية مسئول أمام المؤتمر الشعبى الوطنى وأمام لجنته الدائمة.

الباب الخامس

المؤتمرات الشعبية المحلية والحكومات الشعبية المحلية
على مختلف المستويات

المادة ٩٥

تُقام مؤتمرات شعبية وحكومات شعبية فى المقاطعات، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، والأقاليم، والمدن، والمناطق البلدية، والبلدات، وبلدات القوميات، والمدن الصغيرة.

وينص القانون على تنظيم المؤتمرات الشعبية المحلية والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات.

وتُقام أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق المستقلة ذاتيا، والمحافظات المستقلة ذاتيا، والأقاليم المستقلة ذاتيا. وينص القانون على تنظيم أجهزة الحكم الذاتى وإجراءات عملها وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها فى البابين الخامس والسادس من الفصل الثالث من الدستور.

المادة ٩٦

المؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات هى أجهزة محلية لسلطة الدولة.

وتُقيم المؤتمرات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه لجانا دائمة.

المادة ٩٧

يُنتخب نواب المؤتمرات الشعبية الخاصة بالمقاطعات، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، والمدن المقسمة إلى مناطق، بواسطة المؤتمرات الشعبية على المستوى الأدنى التالى، ويُنتخب نواب المؤتمرات الشعبية الخاصة بالأقاليم، والمدن غير المقسمة إلى مناطق، والمناطق البلدية، والبلدات، وبلدات القوميات، والمدن الصغيرة انتخابا مباشرا بواسطة دوائرهم الانتخابية.

وينص القانون على عدد النواب فى المؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات وعلى طريقة انتخابهم.

المادة ٩٨

تبلغ مدة ولاية المؤتمرات الشعبية الخاصة بالمقاطعات، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، والمدن المقسمة إلى مناطق، خمس سنوات. أما مدة ولاية المؤتمرات الشعبية الخاصة بالأقاليم، والمدن غير المقسمة إلى مقاطعات، والمناطق البلدية، والبلدات، وبلدات القوميات، والمدن الصغيرة، فهي تبلغ ثلاث سنوات.

المادة ٩٩

تكفل المؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات التقيد بالدستور والنظم الأساسية والقواعد والأنظمة الإدارية وتنفيذها في المناطق الإدارية التابعة لها. وتعتمد وتصدر، في حدود سلطتها التي ينص عليها القانون، قرارات وتدرس وتبث في خطط التنمية الاقتصادية والثقافية المحلية وخطط تنمية الخدمات العامة.

وتدرس المؤتمرات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانيات المناطق الإدارية التابعة لها وتوافق على تلك الخطط، وتدرس التقارير المتعلقة بتنفيذها وتوافق عليها. وتكون لديها سلطة تعديل أو إلغاء قرارات اللجان الدائمة التابعة لها التي لا تكون قرارات صحيحة.

ويجوز للمؤتمرات الشعبية لبلدات القوميات، في حدود السلطات التي ينص عليها القانون، أن تتخذ تدابير محددة ملائمة لخصائص القوميات المعنية.

المادة ١٠٠

يجوز للمؤتمرات الشعبية الخاصة بالمقاطعات وبالبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، ولجانها الدائمة، أن تعتمد أنظمة محلية، يجب أن

لا تتعارض مع الدستور، والنظم الأساسية والقواعد والأنظمة الإدارية، وتبلغ اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى بهذه القرارات المحلية لأغراض التسجيل.

المادة ١٠١

تنتخب المؤتمرات الشعبية المحلية، على مستويات كل منها، وتكون لها سلطة إقالة، المحافظين ونواب المحافظين، أو العمدة ونواب العمدة، أو رؤساء ونواب رؤساء الأقاليم والمناطق والبلدات والمدن الصغيرة.

وتنتخب المؤتمرات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه، وتكون لها سلطة إقالة، رؤساء المحاكم الشعبية وكبار النواب العاملين فى هيئات النيابة العامة الشعبية على المستوى المقابل. ويبلغ كبار النواب العاملين فى هيئات النيابة العامة الشعبية بانتخاب أو إقالة كبار النواب العاملين فى هيئات النيابة العامة الشعبية على المستوى الأعلى التالى من أجل عرض ذلك على اللجان الدائمة للمؤتمرات الشعبية على المستوى المقابل التماساً للموافقة.

المادة ١٠٢

يخضع نواب المؤتمرات الشعبية للمقاطعات، والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، وللمدن المقسمة إلى مناطق، لإشراف الوحدات التى انتخبته، أما نواب المؤتمرات الشعبية الخاصة بالأقاليم، والمدن غير المقسمة إلى مناطق أو المناطق البلدية، والبلديات، وبلديات القوميات، والمدن الصغيرة، فهم يخضعون لإشراف دوائرهم الانتخابية.

وتكون للوحدات الانتخابية والدوائر الانتخابية التى تنتخب نواب المؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات سلطة إقالة النواب الذين انتخبته، وذلك وفقاً للإجراءات التى ينص عليها القانون.

المادة ١٠٣

تتكون اللجنة الدائمة لأي مؤتمر شعبي محلي على مستوى الإقليم وما فوقه من رئيس ونواب للرئيس وأعضاء، وهي مسئولة أمام المؤتمر الشعبي على المستوى المقابل، وتقدم تقاريرها عن أعمالها إليه.

وتنتخب المؤتمرات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه، ولديها سلطة إقالة، أي أحد من أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي على المستوى المقابل.

ولا يجوز أن يشغل أي أحد من أعضاء اللجنة الدائمة لمؤتمر شعبي محلي على مستوى الإقليم أو ما فوقه أي منصب في الأجهزة الإدارية أو القضائية أو النيابية للدولة.

المادة ١٠٤

تناقش اللجنة الدائمة لأي مؤتمر شعبي محلي على مستوى الإقليم وما فوقه وتبّت في القضايا الرئيسية في جميع ميادين العمل في منطقتها الإدارية، وتشرف على أعمال الحكومة الشعبية، والمحكمة الشعبية، وهيئة النيابة العامة الشعبية على المستوى المقابل، وتلغى القرارات والأوامر غير الصحيحة الصادرة عن المحكمة الشعبية على المستوى المقابل، وتلغى القرارات غير الصحيحة الصادرة عن المؤتمر الشعبي على المستوى الأدنى التالي، وتبّت في تعيين وإقالة موظفي أجهزة الدولة ضمن ولايتها التي ينص عليها القانون، وتقبل، عندما لا يكون المؤتمر الشعبي على المستوى المقابل في حالة انعقاد، فرادى نواب المؤتمر الشعبي على المستوى الأعلى التالي، وتنتخب فرادى النواب لملء الشواغر في ذلك المؤتمر الشعبي.

المادة ١٠٥

الحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات هي الهيئات التنفيذية للأجهزة المحلية لسلطة الدولة وكذلك الأجهزة المحلية لإدارة الدولة على المستوى المقابل.

وتمارس الحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات نظام المسؤولية العامة للمحافظين والعمد ورؤساء الأقاليم ورؤساء المناطق ورؤساء البلدان ورؤساء المدن الصغيرة.

المادة ١٠٦

تكون مدة ولاية الحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات هي نفس مدة ولاية المؤتمرات الشعبية على المستوى المقابل.

المادة ١٠٧

تدير الحكومات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه، في حدود سلطتها التي ينص عليها القانون، الأعمال الإدارية المتعلقة بالاقتصاد، والتعليم، والعلم، والثقافة، والصحة العامة، والتربية البدنية، والتنمية الحضرية والريفية، والمالية العامة، والشئون المدنية، والأمن العام، وشئون القوميات، والإدارة القضائية، والإشراف، وتنظيم الأسرة في المناطق الإدارية التابعة لها، وتصدر القرارات والأوامر، وتعين المسؤولين الإداريين وتقبلهم وتدرّبهم، وتقيم أعمالهم وتكافئهم أو تعاقبهم.

وتنفذ الحكومات الشعبية الخاصة بالبلدات، وبلدات القوميات، والمدن الصغيرة، قرارات المؤتمر الشعبي على المستوى المقابل فضلاً عن قرارات وأوامر الأجهزة الإدارية للدولة على المستوى الأعلى التالي، وتدير الأعمال الإدارية في المناطق الإدارية التابعة لها.

المادة ١٠٨

توجّه الحكومات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه أعمال الإدارات التابعة لها وأعمال الحكومات الشعبية على المستويات الأدنى، وتكون لها سلطة تعديل أو إلغاء القرارات غير الصحيحة الصادرة عن الإدارات التابعة لها وعن الحكومات الشعبية على المستويات الأدنى.

المادة ١٠٩

تقيم الحكومات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه هيئات لمراجعة الحسابات. وتمارس الهيئات المحلية لمراجعة الحسابات على مختلف المستويات ممارسة مستقلة سلطاتها المتعلقة بالإشراف من خلال مراجعة الحسابات وفقاً للقانون، وهي مسئولة أمام الحكومة الشعبية على المستوى المقابل وأمام هيئة مراجعة الحسابات على المستوى الأعلى التالي.

المادة ١١٠

الحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية على المستوى المقابل وتقدم تقاريرها عن أعمالها إليها. كما أن الحكومات الشعبية المحلية على مستوى الإقليم وما فوقه مسئولة أمام اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى على المستوى المقابل وتقدم تقاريرها إليها عندما لا يكون المؤتمر فى حالة انعقاد.

والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات مسئولة أمام الأجهزة الإدارية للدولة على المستوى الأعلى التالي وتقدم تقاريرها عن أعمالها إليها. والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات فى جميع أنحاء البلد هى الأجهزة الإدارية للدولة الواقعة تحت القيادة الموحدة لمجلس الدولة وهى تابعة له.

المادة ١١١

لجان المقيمين ولجان القرويين التى تُنشأ فيما بين المقيمين فى الحضر والريف على أساس مكان إقامتهم هى منظمات جماهيرية للإدارة الذاتية على مستوى القاعدة الشعبية. وينتخب النقيمون فى تلك المناطق الحضرية والريفية رئيس ونواب رئيس وأعضاء كل لجنة من لجان المقيمين ومن لجان القرويين. وينص القانون على العلاقة بين لجان المقيمين ولجان القرويين والأجهزة الشعبية لسلطة الدولة.

وتُنشئ لجان المقيمين ولجان القرويين لجانا للوساطة بين الناس، وللأمن العام، وللصحة العامة، ولغير ذلك من الأمور، من أجل إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية فى مناطقها، والتوسط فى المنازعات المدنية، والمساعدة على حفظ النظام العام، ونقل آراء المقيمين وطلباتهم، وتقديم اقتراحات إلى الحكومة الشعبية.

الباب السادس

أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتياً

المادة ١١٢

أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتياً هى المؤتمرات الشعبية والحكومات الشعبية للمناطق المستقلة ذاتياً، والمحافظات المستقلة ذاتياً، ولالأقاليم المستقلة ذاتياً.

المادة ١١٣

فى المؤتمر الشعبى لأى منطقة مستقلة ذاتياً أو أى محافظة مستقلة ذاتياً أو أى إقليم مستقل ذاتياً، يحق أيضاً للقوميات الأخرى التى تقطن

المنطقة أن يكون لها تمثيل علوة على نواب القومية أو القوميات التي تمارس الاستقلال الذاتى الإقليمى فى المجال الإدارى.

ويكون من بين من يشغلون منصب رئيس ومناصب نواب رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى فى أى منطقة مستقلة ذاتيا أو أى محافظة مستقلة ذاتيا أو أى إقليم مستقل ذاتيا مواطن أو مواطنون من القومية أو القوميات التي تمارس الاستقلال الذاتى الإقليمى فى المنطقة المعنية.

المادة ١١٤

يكون الرئيس الإدارى لأى منطقة مستقلة ذاتيا أو أى محافظة مستقلة ذاتيا أو أى إقليم مستقل ذاتيا مواطنا من القومية أو من إحدى القوميات التي تمارس الاستقلال الذاتى الإقليمى فى المنطقة المعنية.

المادة ١١٥

تمارس أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق والمحافظات والأقاليم المستقلة ذاتيا وظائف وسلطات الأجهزة المحلية للدولة المحددة فى الباب الخامس من الفصل الثالث من الدستور. وفى الوقت ذاته، تمارس حق الاستقلال الذاتى ضمن حدود سلطاتها التى ينص عليها الدستور وقانون الاستقلال الذاتى الوطنى الإقليمى وغيره من القوانين، وتطبق قوانين وسياسات الدولة فى ضوء الوضع المحلى القائم.

المادة ١١٦

للمؤتمرات الشعبية للمناطق الوطنية المستقلة ذاتيا سلطة سن أنظمة بشأن الاستقلال الذاتى وأنظمة محددة فى ضوء الخصائص السياسية

والاقتصادية والثقافية للقومية أو القوميات الموجودة في المناطق المعنية. وتعرض الأنظمة المتعلقة بالاستقلال الذاتي والأنظمة المحددة المتعلقة بالمناطق المستقلة ذاتيا على اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى لكى توافق عليها قبل بدء نفاذها. وتعرض الأنظمة المتعلقة بالمحافظات والأقاليم المستقلة ذاتيا على اللجان الدائمة للمؤتمرات الشعبية للمقاطعات أو المناطق المستقلة ذاتيا لكى توافق عليها قبل أن بدء نفاذها، وتبلغ بها اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى لأغراض التسجيل.

المادة ١١٧

لأجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا سلطة الاستقلال الذاتى فيما يتعلق بإدارة ماليات مناطقها. وتدير أجهزة الحكم الذاتى بنفسها جميع الإيرادات التى تحصل عليها المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا فى إطار النظام المالى للدولة.

المادة ١١٨

تتخذ أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا الترتيبات اللازمة للتنمية الاقتصادية المحلية وتدير تلك التنمية على نحو مستقل تحت توجيه خطط الدولة.

وتولى الدولة الاعتبار الواجب لمصالح المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا عند استغلال الموارد الطبيعية وبناء مشاريع فيها.

المادة ١١٩

تدير أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا إدارة مستقلة للشئون التعليمية والعلمية والثقافية والمتعلقة بالصحة العامة والتربية

البدنية فى المناطق التابعة لها، وتحمى وتفرز التراث الثقافى للقوميات وتعمل على تنمية ثقافتها وعلى ازدهارها.

المادة ١٢٠

يجوز لأجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا أن تنظم قوات أمن عام محلية لحفظ النظام العام، وفقاً للنظام العسكرى للدولة وللاحتياجات المحلية الملموسة وبموافقة مجلس الدولة.

المادة ١٢١

تستخدم أجهزة الحكم الذاتى فى المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا، عند أداء وظائفها، ووفقاً لأنظمة الاستقلال الذاتى الخاصة بالمناطق المعنية، اللغة أو اللغات المنطوقة والمكتوبة الشائعة فى منطقتها المحلية.

المادة ١٢٢

تقدم الدولة المساعدة المالية والمادية والتقنية للقوميات التى تمثل أقلية من أجل التعجيل بتنميتها اقتصادياً وثقافياً.

وتساعد الدولة المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا على تدريب أعداد كبيرة من الكوادر على مختلف المستويات وتدريب أفراد متخصصين وعمال مهرة يمثلون مختلف المهن والحرف من بين أفراد القومية أو القوميات فى تلك المناطق.

الباب السابع المحاكم الشعبية وهيئات النيابة العامة الشعبية

المادة ١٢٣

المحاكم الشعبية في جمهورية الصين الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة.

المادة ١٢٤

تقيم جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات، والمحاكم العسكرية، وغيرها من المحاكم الشعبية الخاصة.

ومدة ولاية رئيس المحكمة الشعبية العليا هي نفس مدة ولاية المؤتمر الشعبى الوطنى، ولا يجوز أن يستمر فى منصبه أكثر من فترتين متتاليتين. وينص القانون على تنظيم المحاكم الشعبية.

المادة ١٢٥

يُنظر فى جلسات علنية فى جميع القضايا التى تُعرض على المحاكم الشعبية، باستثناء تلك التى تقطوى على ظروف خاضة يحددها القانون. وللمتهم حق الدفاع.

المادة ١٢٦

تمارس المحاكم الشعبية، وفقاً للقانون، السلطة القضائية ممارسة مستقلة ولا تخضع لتدخل الأجهزة الإدارية أو المنظمات العامة أو الأفراد.

المادة ١٢٧

المحكمة الشعبية العليا هي أعلى جهاز قضائي.

وتُشرف المحكمة الشعبية العليا على إقامة العدل من جانب المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات ومن جانب المحاكم الشعبية الخاصة، وتُشرف المحاكم الشعبية على المستويات الأعلى على إقامة العدل من جانب المحاكم الشعبية على المستويات الأدنى.

المادة ١٢٨

المحكمة الشعبية العليا مسئولة أمام المؤتمر الشعبي الوطني وأمام لجنته الدائمة، والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات مسئولة أمام أجهزة سلطة الدولة التي أنشأتها.

المادة ١٢٩

هيئات النيابة العامة الشعبية في جمهورية الصين الشعبية هي أجهزة تابعة للدولة للإشراف القانوني.

المادة ١٣٠

تُنشئ جمهورية الصين الشعبية هيئة النيابة العامة الشعبية العليا وهيئات النيابة العامة الشعبية المحلية على مختلف المستويات، وهيئات النيابة العامة العسكرية، وغير ذلك من هيئات النيابة العامة الشعبية الخاصة. ومدة ولاية النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا هي نفس مدة ولاية المؤتمر الشعبي الوطني، ولا يجوز أن يشغل منصبه أكثر من فترتين متتاليتين.

وينص القانون على تنظيم هيئات النيابة العامة الشعبية.

المادة ١٣١

تمارس هيئات النيابة العامة الشعبية، وفقاً للقانون، سلطة النيابة العامة ممارسة مستقلة ولا تخضع لأي تدخل من جانب الأجهزة الإدارية، أو المنظمات العامة، أو الأفراد.

المادة ١٣٢

هيئة النيابة العامة الشعبية العليا هي أعلى جهاز من أجهزة النيابة العامة.

وتوجّه هيئة النيابة العامة الشعبية العليا أعمال هيئات النيابة العامة الشعبية المحلية على مختلف المستويات وأعمال هيئات النيابة العامة الشعبية الخاصة، وتوجّه هيئات النيابة العامة الشعبية على المستويات الأعلى أعمال هيئات النيابة العامة الشعبية على المستويات الأدنى.

المادة ١٣٣

هيئة النيابة العامة الشعبية العليا مسئولة أمام المؤتمر الشعبي الوطنى وأمام لجنته الدائمة. وهيئات النيابة العامة المحلية على مختلف المستويات مسئولة أمام أجهزة سلطة الدولة على المستويات المقابلة التى أوجدتها وأمام هيئات النيابة العامة الشعبية على المستوى الأعلى.

المادة ١٣٤

للمواطنين من جميع القوميات الحق فى استخدام اللغات المنطوقة والمكتوبة الخاصة بقومياتهم فى الدعاوى التى تنتظر فيها المحاكم. وينبغى أن

توفّر المحاكم الشعبية وهيئات النيابة العامة الشعبية الترجمة التحريرية لأى طرف فى دعوى تنظرها المحكمة لا يكون على دراية باللغات المنطوقة أو المكتوبة الشائع استعمالها فى المنطقة المحلية.

وفى المنطقة التى يعيش فيها سكان ينتمون إلى قومية تمثل أقلية ضمن مجتمع صغير أو يعيش فيها معًا عدد من القوميات، ينبغى أن تجرى جلسات المحكمة باللغة أو اللغات الشائع استعمالها فى المنطقة المحلية، وينبغى أن تصدر لوائح الاتهام والأحكام والإخطارات وغيرها من الوثائق كتابيا، وفقا للاحتياجات الفعلية، باللغة أو باللغات الشائع استعمالها فى المنطقة المحلية.

المادة ١٣٥

تقسم المحاكم الشعبية، وهيئات النيابة العامة الشعبية، وأجهزة الأمن العام، عند النظر فى قضايا جنائية، وظائفها، بحيث يتولى كل منها المسؤولية عن أعماله، وتتسق جهودها، ويراقب كل منها الآخر لكفالة إنفاذ القانون إنفاذاً صحيحاً وفعّالاً.

الفصل الرابع

العلم الوطنى، والشعار الوطنى، والعاصمة

المادة ١٣٦

العلم الوطنى لجمهورية الصين الشعبية هو علم أحمر ذو خمس نجوم.

المادة ١٣٧

الشعار الوطنى لجمهورية الصين الشعبية هو ميدان تيانانمين فى الوسط تزيينه خمس نجوم وتحيط به سنابل حبوب وعجلة مسننة.

المادة ١٣٨

عاصمة جمهورية الصين الشعبية هي بكين.

تعديل

لدستور جمهورية الصين الشعبية

اعتمده المؤتمر الشعبى الوطنى السابع لجمهورية الصين الشعبية

يوم ١٢ أبريل ١٩٨٨ فى دورته الأولى

المادة ١

تتضمن المادة ١١ من الدستور فقرة جديدة نصها كما يلى: "وتسمح الدولة بوجود ونمو اقتصاد القطاع الخاص فى الحدود التى ينص عليها القانون. واقتصاد القطاع الخاص مكمل للاقتصاد العام الاشتراكى. وتحمى الدولة الحقوق والمصالح المشروعة لاقتصاد القطاع الخاص، مع ممارستها التوجيه والإشراف والرقابة على اقتصاد القطاع الخاص".

المادة ٢

تُعدّل صيغة الفقرة الرابعة من المادة ١٠ من الدستور التى تنص على أنه "لا يجوز لأى منظمة أو لأى فرد الاستيلاء على أرض أو شراؤها أو بيعها أو تأجيرها أو المشاركة على أى نحو آخر فى نقل ملكيتها بطرائق غير مشروعة" بحيث يُصبح نصها كما يلى: "ولا يجوز لأى منظمة أو لأى فرد الاستيلاء على أرض أو شراؤها أو بيعها أو تأجيرها أو المشاركة على أى نحو آخر فى نقل ملكيتها بطرائق غير مشروعة. ويجوز نقل الحق فى استخدام الأرض وفقاً للقانون".

دستور الاتحاد الروسي

دستور الاتحاد الروسى

الذى ووفق عليه باستفتاء وطنى فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

نحن - شعب الاتحاد الروسى المتعدد القوميات،
الذى يوحد بيننا مصير مشترك على اراضينا -
إذ نؤكد على حقوق الإنسان وحرياته، والسلام المدنى، والوفاق،
وإذ نحرص على الوحدة التاريخية للدولة،
وانطلاقاً من مبدأى المساواة وحق الشعوب فى تقرير المصير
المعترف بهما من الجميع،
وإذ نحترم ذكرى أسلافنا، الذين نقلوا إلينا حب واحترام وطننا والإيمان
بالخير والعدل،
وإذ نحى من جديد وضع روسيا كدولة سيادية، وإذ نؤكد على دعائهما
الديمقراطية الثابتة،
وإذ نسعى لتأمين رفاه وازدهار روسيا، وإذ ننطلق من إحساسنا
بالمسئولية عن وطننا إزاء الأجيال الحاضرة والمقبلة،
وإدراكاً لكوننا جزءاً من المجتمع العالمى،
نوافق بهذا على دستور الاتحاد الروسى.

الباب الأول

الفصل ١ - أسس النظام الدستوري

المادة ١

- ١- يكون الاتحاد الروسى - روسيا دولة اتحادية ديمقراطية يحكمها القانون ويكون شكل الحكم فيها جمهوريا.
- ٢- يكون اسما "الاتحاد الروسى" و"روسيا" متعادلين.

المادة ٢

يمثل الإنسان وحقوقه وحرياته القيمة العليا. ويكون من واجب الدولة أن تعترف بحقوق الإنسان والمواطن وبحرياته وأن تحترم وتحمى تلك الحقوق والحرريات.

المادة ٣

- ١- يكون شعب الاتحاد الروسى المتعدد القوميات هو أداة السيادة ومصدر السلطة الوحيد فى الاتحاد الروسى.
- ٢- يمارس شعب الاتحاد الروسى سلطته مباشرة، وأيضا من خلال أجهزة سلطة الدولة والحكم الذاتى المحلى.
- ٣- يكون الاستفتاء والانتخابات الحرة هما المظهر المباشر الأعلى لسلطة الشعب.
- ٤- لا يجوز لأحد أن يدعى لنفسه سلطة فى الاتحاد الروسى. ويخضع للمقاضاة بموجب القانون الاتحادى الاستيلاء على السلطة أو الاستيلاء على تفويض السلطة.

المادة ٤

- ١- تنطبق سياسة الاتحاد الروسى على أراضيه بأكملها.
- ٢- تكون لدستور الاتحاد الروسى والقوانين الاتحادية الهيمنة فى جميع أراضى الاتحاد الروسى.
- ٣- يكفل الاتحاد الروسى وحدة أراضيه وحرمتها.

المادة ٥

- ١- يتكون الاتحاد الروسى من الجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتيا، التى تعتبر تابعة للاتحاد الروسى على قدم المساواة.
- ٢- يكون للجمهورية (الدولة) دستورها الخاص بها وتشريعاتها الخاصة بها. ويكون للإقليم أو المنطقة أو المدينة الاتحادية أو المنطقة المستقلة ذاتيا طابعها الخاص وتشريعاتها الخاصة.
- ٣- يستند الهيكل الاتحادى للاتحاد الروسى إلى وحدته كدولة، والنظام الموحد لسلطة الدولة، وتحديد نطاقات السلطة والصلاحيات بين أجهزة سلطة الدولة الخاصة بالاتحاد الروسى وأجهزة سلطة الدولة الخاصة بالجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتيا التابعة للاتحاد الروسى، والمساواة بين شعوب الاتحاد الروسى وحققها فى تقرير المصير.
- ٤- تكون الجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتيا التابعة للاتحاد الروسى متساوية فى علاقاتها مع الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة.

المادة ٦

- ١- تُكتسب المواطنة في الاتحاد الروسي وتُنهى وفقًا للقانون الاتحادي، وتكون واحدة ومتعادلة بغض النظر عن أسس اكتسابها.
- ٢- يكون لكل مواطن من مواطني الاتحاد الروسي جميع الحقوق والحريات في أراضيها ويتحمل الواجبات المنصوص عليها في دستور الاتحاد الروسي، على قدم المساواة.
- ٣- لا يجوز تجريّد أحد مواطني الاتحاد الروسي من المواطنة أو من حق تغييرها.

المادة ٧

- ١- يكون الاتحاد الروسي دولة اجتماعية، ترمى سياساتها إلى تهيئة الظروف التي تكفل حياة كريمة للإنسان وتتميته بحرية.
- ٢- يحمي الاتحاد الروسي عمل شعبه وصحته، ويحدّد حدًا أدنى مضمونًا للأجور، ويوفّر الدعم من الدولة للأسرة وللموالة وللوالدية وللطفولة، وأيضا للمعوقين والمواطنين المسنين، ويضع نظاما للخدمات الاجتماعية، ويؤجّد معاشات واستحقاقات حكومية وغير ذلك من ضمانات الأمن الاجتماعي.

المادة ٨

- ١- تُكفل في الاتحاد الروسي وحدة الحيز الاقتصادي، وحرية حركة السلع والخدمات والموارد المالية، ودعم المنافسة وحرية أي نشاط اقتصادي.
- ٢- يُعترف بالملكية الخاصة وملكية الدولة والملكية البلدية وغيرها من أشكال الملكية وتنتال حماية على قدم المساواة في الاتحاد الروسي.

المادة ٩

- ١- تُستخدم الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية وتُحمى في الاتحاد الروسي على أساس حياة ونشاط الشعوب في الإقليم الخاص بكل منها.
- ٢- يجوز أن تكون الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية خاضعة للملكية الخاصة أو للملكية البلدية أو لغير ذلك من أشكال الملكية.

المادة ١٠

تُمارس سلطة الدولة في الاتحاد الروسي على أساس الفصل بين الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتكون هيئات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مستقلة.

المادة ١١

- ١- يمارس رئيس الاتحاد الروسي، والجمعية الاتحادية (مجلس الاتحاد ومجلس الدوما التابع للدولة)، وحكومة الاتحاد الروسي، ومحاكم الاتحاد الروسي، سلطة الدولة في الاتحاد الروسي.
- ٢- تمارس أجهزة سلطة الدولة التي تُشكلها الجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتياً التابعة للاتحاد الروسي صلاحيات الدولة في كل منها.
- ٣- تُحدّد نطاقات سلطة وصلاحيات هيئات سلطة الدولة الخاصة بالاتحاد الروسي وهيئات سلطة الدولة الخاصة بالجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتياً التابعة للاتحاد الروسي بموجب هذا الدستور، والمعاهدات الاتحادية، وغيرها من المعاهدات التي تُحدّد نطاقات السلطة والصلاحيات.

المادة ١٢

يُعترف ويُكفل الحكم الذاتى المحلى فى الاتحاد الروسى. وتعمل الحكومة الذاتية المحلية على نحو مستقل ضمن حدود سلطتها. ولا تكون هيئات الحكم الذاتى المحلية جزءا من هيئات سلطة الدولة.

المادة ١٣

- ١- يُعترف بالتعددية الإيديولوجية فى الاتحاد الروسى.
- ٢- لا يجوز فرض أى إيديولوجية على أنها إيديولوجية تتبناها الدولة أو إيديولوجية إلزامية.
- ٣- يُعترف بالتعددية السياسية وبنظام تعدد الأحزاب فى الاتحاد الروسى.
- ٤- تتساوى الرابطات العامة أمام القانون.
- ٥- تُحظر إقامة وأنشطة الرابطات العامة التى تكون أهدافها وأفعالها موجّهة إلى تغيير أسس الحكم الدستورى بالقوة وانتهاك وحدة أراضي الاتحاد الروسى وتقويض أمن الدولة، وتشكيل وحدات مسلحة، والتحريض على الفتن الاجتماعية والعرقية والقومية والدينية.

المادة ١٤

- ١- يكون الاتحاد الروسى دولة علمانية. ولا يجوز فرض أى ديانة على أساس أنها الديانة التى تتبناها الدولة أو الديانة الإلزامية.
- ٢- تكون الرابطات الدينية منفصلة عن الدولة، وتتساوى أمام القانون.

المادة ١٥

- ١- تكون لدستور الاتحاد الروسى القوة القانونية العليا ومفعول مباشر، وينطبق فى جميع أراضى الاتحاد الروسى. ولا يجوز أن تتعارض القوانين والتشريعات القانونية الأخرى التى يعتمدها الاتحاد الروسى مع دستور الاتحاد الروسى.
- ٢- يجب أن تمتثل أجهزة سلطة الدولة والحكم الذاتى المحلى، وأن يمثّل المسئولون والمواطنون ورابطاتهم، لقوانين الاتحاد الروسى ودستوره.
- ٣- تُنشر القوانين رسمياً. ولا تنطبق القوانين غير المنشورة. ولا يجوز تطبيق أى تشريع قانونى تنظيمى يمسّ حقوق الإنسان والمواطن أو حرياته أو واجباته إلا بعد نشره رسمياً ليكون معروفاً للجميع.
- ٤- تكون المبادئ المعترف بها من الجميع وقواعد القانون الدولى والمعاهدات الدولية للاتحاد الروسى جزءاً من نظامه القانونى. وإذا نصّت معاهدة دولية للاتحاد الروسى على قواعد غير تلك التى ينص عليها القانون، تنطبق قواعد المعاهدة الدولية.

المادة ١٦

- ١- تكون أحكام هذا الفصل من الدستور هى أسس النظام الدستورى للاتحاد الروسى ولا يجوز تغييرها إلا على النحو المنصوص عليه فى هذا الدستور.
- ٢- لا يجوز أن تتعارض أى أحكام أخرى من أحكام هذا الدستور مع أسس النظام الدستورى للاتحاد الروسى.

الفصل ٢ - حقوق وحرريات الإنسان والمواطن

المادة ١٧

- ١- يُعترف بالحقوق والحرريات الأساسية طبقاً لمبادئ القانون الدولي وأعرافه المعترف بها من الجميع وتُكفل في الاتحاد الروسي وبموجب هذا الدستور.
- ٢- تكون حقوق وحرريات الإنسان الأساسية غير قابلة للتصرف وملكا للجميع منذ المولد.
- ٣- لا يجوز أن تنتهك ممارسة حقوق وحرريات الإنسان والمواطن حقوق وحرريات الأشخاص الآخرين.

المادة ١٨

يكون لحقوق وحرريات الإنسان والمواطن مفعول مباشر. وتُحدّد تلك الحقوق والحرريات معنى القوانين ومضمونها وتطبيقها، وأنشطة الفرعين التشريعي والتنفيذي والحكم الذاتي المحلي، وتكفلهما الهيئة القضائية.

المادة ١٩

- ١- يكون جميع الناس متساوين أمام القانون وفي المحاكم القضائية.
- ٢- تكفل الدولة المساواة في الحقوق والحرريات بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو القومية أو اللغة أو الأصل أو الملكية أو العمالة أو الإقامة أو الموقف من الدين أو المعتقدات أو العضوية في للرابطات العامة أو أي ظرف آخر. ومحظور فرض أي تقييدات لحقوق المواطنين استناداً إلى أسباب اجتماعية أو عرقية أو قومية أو لغوية أو دينية.

٣- تكون للرجل والمرأة حقوق وحريات متساوية وتتاح لهما فرص متساوية للسعي للحصول عليها.

المادة ٢٠

- ١- يكون للجميع الحق في الحياة.
- ٢- يجوز أن يفرض القانون الاتحادي عقوبة الإعدام، إلى أن تلغى، كعقوبة استثنائية في حالة ارتكاب جرائم شديدة الجسام ضد الحياة، وذلك مع منح المتهم الحق في النظر في قضيته في محكمة قضائية من قبل هيئة محلفين.

المادة ٢١

- ١- تحمي الدولة كرامة الشخص. ولا يجوز الاحتجاج بأي ظرف كذريعة للخط منها.
- ٢- لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو العنف أو أى معاملة أو عقوبة أخرى قاسية أو مهينة. ولا يجوز إخضاع أحد لتجارب طبية أو علمية أو لتجارب أخرى دون موافقته الحرة.

المادة ٢٢

- ١- يكون للجميع الحق في الحرية والحرمة الشخصية.
- ٢- لا يجوز السماح بإلقاء القبض والحبس والاحتجاز إلا بناء على أمر من محكمة قضائية. ولا يجوز احتجاز أى شخص لمدة تتجاوز ٤٨ ساعة دون أمر من محكمة قضائية.

المادة ٢٣

- ١- يكون للجميع الحق في الخصوصية، وفي الأسرار الشخصية والأسرية، وفي حماية شرفهم وسمعتهم.
- ٢- يكون للجميع الحق في خصوصية المراسلات، والاتصالات الهاتفية، والبريد، والبرقيات، وغير ذلك من وسائل الاتصال. ولا يجوز السماح بأى تقييد لهذا الحق إلا بناء على أمر من محكمة قضائية.

المادة ٢٤

- ١- محظور جمع وتخزين واستخدام ونشر معلومات عن الحياة الخاصة لأى شخص دون موافقته.
- ٢- تتيح هيئات سلطة الدولة وهيئات الحكم الذاتى المحلية ويتيح مسئولو تلك الهيئات لكل مواطن سبل الاطلاع على أى وثائق أو مواد تمس مباشرة حقوقه وحرياته إلا إذا كان منصوصاً على خلاف ذلك فى القانون.

المادة ٢٥

- تكون للبيت حرمة. ولا يكون لأحد حق دخول البيت على رغم إرادة الأشخاص الذين يقيمون فيه إلا فى الحالات التى ينص عليها القانون الاتحادى أو بناء على أمر من محكمة قضائية.

المادة ٢٦

- ١- يكون للجميع الحق فى تحديد وإعلان هويتهم القومية. ولا يمكن إجبار أحد على أن يُحدّد ويُعلن هويته القومية.
- ٢- يكون للجميع الحق فى استخدام لغتهم المحلية، وحرية اختيار لغة التواصل والتعليم والتدريب والعمل الخلاق الخاصة بهم.

المادة ٢٧

- ١- يكون لكل مَنْ يقيم إقامة قانونية في أراضي الاتحاد الروسى الحق فى حرية الحركة واختيار محل إقامته.
- ٢- تكون للجميع حرية ترك حدود الاتحاد الروسى. ويكون لمواطنى الاتحاد الروسى الحق فى العودة بحرية إلى الاتحاد الروسى.

المادة ٢٨

يُكفل للجميع الحق فى حرية الوجدان، وحرية العبادة الدينية، بما فى ذلك الحق فى المجاهرة، فرديا أو جماعيا مع آخرين، باعتناق أى ديانة، أو الحق فى المجاهرة بعدم اعتناق أى ديانة، والحق فى حرية اختيار معتقدات دينية أو معتقدات أخرى واعتناقها ونشرها، والحق فى التصرف طبقا لتلك المعتقدات.

المادة ٢٩

- ١- يكون للجميع الحق فى حرية التفكير والكلام.
- ٢- لا يُسمح بالدعاية أو بشن الحملات التى تحرّض على الكراهية والخلاف الاجتماعيين أو العنصريين أو القوميّين أو الدينيين. كما أن الدعاية للتفوق الاجتماعى أو العرقى أو القومى أو الدينى أو اللغوى محظورة.
- ٣- لا يجوز إكراه أحد على التعبير عن آرائه ومعتقداته أو على التخلّى عنها.
- ٤- يكون للجميع الحق فى السعى للحصول على المعلومات والحصول عليها فعلا ونقلها وإنتاجها ونشرها بأى وسيلة قانونية. ويحدّد القانون الاتحادى قائمة المعلومات التى تمثّل أسرارًا للدولة.

٥- تُكفل حرية وسائط الإعلام. ومحظور فرض رقابة عليها.

المادة ٣٠

١- يكون للجميع الحق في تكوين رابطات، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات من أجل حماية مصالحهم. وتُكفل حرية الرابطات العامة في ممارسة أنشطتها.

٢- لا يجوز إكراه أحد على الانضمام إلى أي رابطة أو على أن يكون عضواً في أي رابطة.

المادة ٣١

يكون لمواطني الاتحاد الروسي الحق في التجمع سلمياً، دون أسلحة، والحق في عقد اجتماعات وتجمعات ومظاهرات ومسيرات وحركات اعتصام.

المادة ٣٢

١- يكون لمواطني الاتحاد الروسي الحق في المشاركة في إدارة شئون الدولة مباشرة ومن خلال ممثليهم.

٢- يكون لمواطني الاتحاد الروسي الحق في أن ينتخبوا وأن يُنتخبوا لشغل عضوية هيئات حكم الدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلية، فضلاً عن المشاركة في استفتاء.

٣- لا يكون للمواطنين الذين تُقرّر محكمة قضائية أنهم فاقدو الأهلية لظروف خاصة، وكذلك المواطنون الذين يكونون رهناً للاحتجاز بموجب قرار من محكمة، الحق في أن ينتخبوا أو يُنتخبوا.

٤- تُتاح لمواطني الاتحاد الروسي إمكانية أن يعملوا على قدم المساواة في خدمة الدولة.

٥- يكون لمواطني الاتحاد الروسي الحق في المشاركة في إقامة العدل.

المادة ٣٣

يكون لمواطني الاتحاد الروسي الحق في اللجوء شخصيا إلى هيئات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي، والحق في إرسال التماسات فردية وجماعية إلى تلك الهيئات.

المادة ٣٤

١- يكون للجميع الحق في استخدام قدراتهم وممتلكاتهم لأغراض ممارسة عمل حر أو أي نشاط اقتصادي آخر لا يحظره القانون.

٢- لا يُسمح بأي نشاط اقتصادي يكون هدفه الاحتكار أو المنافسة غير العادلة.

المادة ٣٥

١- يحمي القانون حق الملكية الخاصة.

٢- يكون لأي شخص الحق في تملك عقار وحيازته واستخدامه وإدارته إما فرديا وإما جماعيا مع أشخاص آخرين.

٣- لا يجوز جرمان أحد جرمانا تعسفيا من ممتلكاته إلا على أساس قرار من محكمة قضائية. ولا يجوز الاستيلاء عنوة على أي ممتلكات لحاجة الدولة إليها إلا بشرط تقديم تعويض أولي ومساوٍ في القيمة.

٤- يُكفل حق الميراث.

المادة ٣٦

- ١- يكون للمواطنين ولرابطاتهم الحق في تملك أرض كملكية خاصة.
- ٢- يُمارس مَلاك الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية ممارسة حرة حيازتهم واستخدامهم وإدارتهم لها بشرط أن لا يلحق ذلك ضرراً بالبيئة أو يتعدى على حقوق ومصالح أشخاص آخرين.
- ٣- تُحدّد أحكام وإجراءات استخدام الأراضي استناداً إلى القوانين الاتحادية.

المادة ٣٧

- ١- يكون العمل حرّاً. ويكون للجميع الحق في حرية استخدام قدراتهم للعمل والحق في اختيار نوع نشاطهم ومهنتهم.
- ٢- تُحظر السُّخرة.
- ٣- يكون للجميع الحق في العمل في ظل ظروف تفي بمتطلبات السلامة والنظافة، والحصول على أجر مقابل العمل دون أى تمييز من أى نوع كان ولا يقل عن الحد الأدنى الإلزامى للأجور، ويكون لهم أيضاً الحق في الأمن من البطالة.
- ٤- يُعترف بالحق في منازعات العمل الفردية والجماعية باستخدام وسائل التسوية التي يُحدّدها القانون الاتحادي، بما في ذلك الحق في الإضراب.
- ٥- يكون للجميع الحق في الحصول على راحة وعلى وقت فراغ. ويُكفل للشخص الذي يكون لديه عقد عمل قضاء ساعات الدوام الإلزامية، والحصول على إجازات وعطلات، والحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر.

المادة ٣٨

- ١- تخضع الأمومة والطفولة والأسرة لحماية الدولة.
- ٢- تكون رعاية الأطفال وتنشئتهم حقاً للوالدين وواجباً عليهم على السواء.
- ٣- يتولى الأبناء القادرون على العمل والبالغون من العمر ١٨ سنة رعاية والديهم غير القادرين على العمل.

المادة ٣٩

- ١- يُكفل للجميع الضمان الاجتماعي في الشيخوخة، وفي حالة المرض، وفي حالة فقدان العائل، وفي حالة عدم القدرة على تنشئة الأطفال، وفي غير ذلك من الحالات التي يحددها القانون.
- ٢- تُحدد القوانين المعاشات والاستحقاقات الاجتماعية الحكومية.
- ٣- يُشجع التأمين الاجتماعي الطوعي، واستحداث أشكال إضافية من أشكال الضمان الاجتماعي والأعمال الخيرية.

المادة ٤٠

- ١- يكون للجميع الحق في أن يكون لهم بيت. ولا يجوز حرمان أحد تعسفاً من بيته.
- ٢- تشجع هيئات الدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلية بناء المنازل وتهيئ الظروف اللازمة لإعمال الحق في الحصول على بيت.
- ٣- يُدبر للمواطنين ذوي الدخل المنخفض ولغيرهم من المواطنين الذين يحددهم القانون ويكونون بحاجة إلى سكن إسكان مجّاني أو بئمن ميسور من خلال صناديق الإسكان الحكومية أو البلدية أو غيرها طبقاً للقواعد التي ينص عليها القانون.

المادة ٤١

- ١- يكون للجميع الحق في الحصول على الرعاية الصحية والمساعدة الطبية. وتتيح مؤسسات الرعاية الصحية التابعة للدولة وللبلدية للمواطنين مجاناً المساعدة الطبية، وذلك باستخدام أموال من الميزانيات ومدفوعات التأمين وغيرها من الإيرادات ذات الصلة.
- ٢- يُموّل الاتحاد الروسى البرامج الاتحادية للرعاية الصحية وبناء الصحة، ويتخذ التدابير اللازمة لتطوير نظم الرعاية الصحية الحكومية والبلدية والخاصة، ويشجّع الأنشطة التى تسهم فى تعزيز صحة الإنسان، وفى تطوير الثقافة والرياضة البدنيتين، وفى السلامة البيئية والصحية والسلامة من الأوبئة.
- ٣- يخضع للمسئولية الجنائية طبقاً للقانون الاتحادى إخفاء المسئولين للحقائق والظروف التى تشكل خطراً على حياة الإنسان وصحته.

المادة ٤٢

- يكون للجميع الحق فى توافر بيئة جيدة لهم، ومعلومات موثوقة عن حالة تلك البيئة، والحق فى الحصول على تعويض عن الضرر الذى يلحق بصحتهم أو بملكاتهم نتيجة للانتهاكات البيئية.

المادة ٤٣

- ١- يكون للجميع الحق فى الحصول على تعليم.
- ٢- تُكفل إمكانية الحصول مجاناً على تعليم قبل سن الالتحاق بالمدرسة والحصول على تعليم ثانوى عام وعلى تعليم ثانوى مهنى فى المؤسسات التعليمية العامة والبلدية.

- ٣- يكون للجميع الحق في الحصول على تعليم عالٍ، مجاناً وعلى أساس التنافس، في مؤسسة من مؤسسات التعليم الحكومية أو البلدية.
- ٤- يكون التعليم العام الأساسي إلزامياً. ويتخذ الوالدان أو الأشخاص الذين يحلون محلهم ما يلزم من ترتيبات لحصول أبنائهم على التعليم العام الأساسي.
- ٥- يضع الاتحاد الروسي معايير تعليمية حكومية اتحادية ويقدم الدعم لمختلف أشكال التعليم والتعليم الذاتي.

المادة ٤٤

- ١- تكفل للجميع حرية ممارسة النشاط الأدبي والفني والعلمي والتقني وغيرها من أشكال النشاط الخلاق، وحرية تلقي التعليم في هذه المجالات. ويحمي القانون الملكية الفكرية.
- ٢- يكون للجميع الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، واستخدام مؤسسات الثقافة، والاطلاع على القيم الثقافية.
- ٣- يحرص الجميع على الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وصون المعالم التاريخية والثقافية.

المادة ٤٥

- ١- تكفل حماية الدولة لحقوق الإنسان وحياته في الاتحاد الروسي.
- ٢- يكون للجميع الحق في الدفاع عن حقوقهم وحياتهم بأي وسيلة لا يحظرها القانون.

المادة ٤٦

- ١- تُكفل للجميع حماية حقوقهم وحررياتهم في محكمة قضائية.
- ٢- يجوز تقديم استئناف في محكمة قضائية ضد قرارات وأفعال (أو تقصيرات) أجهزة الدولة وأجهزة الحكم الذاتى المحلية والرابطات العامة والمسؤولين.
- ٣- طبقا للمعاهدات الدولية للاتحاد الروسى، يكون للجميع الحق فى اللجوء إلى الأجهزة الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته عند استنفاد جميع سبل وسائل الحماية القانونية المتاحة داخل الدولة.

المادة ٤٧

- ١- لا يجوز حرمان أحد من الحق فى أن تعيد المحكمة ويعيد القاضى اللذان تدرج قضيته ضمن اختصاصهما بموجب القانون النظر فى قضيته.
- ٢- يحق لأى شخص يُتهم بارتكاب جريمة أن تعيد محكمة قضائية النظر فى قضيته بمشاركة محلفين فى الحالات التى ينص عليها القانون الاتحادى.

المادة ٤٨

- ١- يُكفل للجميع الحق فى الحصول على مساعدة مستشار قانونى مؤهل. وتوفر خدمات المستشار القانونى مجاناً فى الحالات التى ينص عليها القانون.
- ٢- يحق لكل شخص يُعتقل أو يُحبس أو يُتهم بارتكاب جريمة أن يحصل على خدمات مستشار قانونى (محام للدفاع) من لحظة اعتقاله أو توجيه لائحة اتهام ضده.

المادة ٤٩

- ١- يُعتبر أى شخص يُتهم بارتكاب جريمة غير مذنب إلى أن تثبت إدانته طبقاً للإجراءات التى ينص عليها القانون الاتحادى وبموجب قرار يصدر عن محكمة قضائية.
- ٢- لا يكون المتهم ملزماً بإثبات براءته.
- ٣- يُفسر الشك تفسيراً فى صالح المتهم.

المادة ٥٠

- ١- لا يجوز إدانة أحد إدانة متكررة بسبب نفس الجريمة.
- ٢- لا يُسمح، فى سياق إقامة العدل، بالحصول على أى دليل على نحو يشكل انتهاكاً للقانون الاتحادى.
- ٣- يحق لأى شخص يُحكم عليه بعقوبة لارتكابه جريمة أن تعيد محكمة أعلى النظر فى عقوبته وفقاً للإجراء الذى يحدده القانون الاتحادى، ويحق له أيضاً أن يلتمس الرأفة أو تخفيف العقوبة.

المادة ٥١

- ١- لا يلزم أحد بأن يقدم أدلة ضد نفسه أو ضد زوجته أو ضد أقاربه المباشرين، الذين يُحدد القانون الاتحادى نطاقهم.
- ٢- ويجوز للقانون الاتحادى أن ينص على إعفاءات أخرى من الالتزام بتقديم أدلة.

المادة ٥٢

يحمى القانون حقوق الأشخاص الذين يتعرضون للأذى نتيجة لجرائم أو تعسفات في استخدام السلطة. وتكفل الدولة وصول الضحايا إلى العدالة والحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق بهم.

المادة ٥٣

يكون للجميع الحق في الحصول على تعويض من الدولة عن الضرر الذي ينجم عن أفعال غير قانونية (أو تقصيرات) من جانب أجهزة الدولة، أو من جانب مسئوليتها.

المادة ٥٤

- ١- لا يكون للقانون الذي ينص على خضوع شخص للمسئولية الجنائية أو يُشدّد تلك المسئولية مفعول بأثر رجعي.
- ٢- لا يجوز اعتبار أحد مسئولاً جنائياً عن أى فعل لم يكن يُعترف بأنه جريمة وقت ارتكابه. وفي حالة إلغاء المسئولية الجنائية عن جريمة أو التخفيف منها بعد ارتكابها، ينطبق القانون الجديد.

المادة ٥٥

- ١- لا يفسر ذكر الحقوق والحريات الأساسية في دستور الاتحاد الروسى على أنه إنكار أو تحقير لحقوق وخريات الإنسان والمواطن الأخرى المعترف بها من الجميع.
- ٢- لا يجوز إصدار أى قوانين تُكرر أو تحط من شأن الحقوق والحريات الإنسانية والمدنية في الاتحاد الروسى.

٣- لا يجوز أن يقيّد القانون الاتحادي الحقوق والحريات الإنسانية والمدنية إلا بالقدر اللازم لحماية أسس النظام الدستوري، والأخلاقيات، والصحة، وحقوق الأشخاص الآخرين ومصالحهم المشروعة، وبالقدر اللازم لكفالة الدفاع عن البلد وأمن الدولة.

المادة ٥٦

١- يجوز فرض تقييدات فردية للحقوق والحريات مع تحديد مداها ومدة استمرارها طبقاً للقانون الدستوري الاتحادي في ظل فرض حالة طوارئ من أجل كفالة سلامة المواطنين وحماية النظام الدستوري.

٢- يجوز فرض حالة طوارئ في كل أراضي الاتحاد الروسي وفي مناطق فردية منه في الظروف وطبقاً للإجراءات التي يحددها القانون الدستوري الاتحادي.

٣- لا يجوز أن تخضع للتقييد الحقوق والحريات المنصوص عليها في المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٤ و ٤٠ و ٤٦-٥٤ في الباب الأول من دستور الاتحاد الروسي.

المادة ٥٧

يدفع الجميع ضرائب ورسومًا قانونية. ولا يكون للقوانين التي تفرض ضرائب جديدة أو تؤدي إلى تفاقم حالة دافعي الضرائب مفعول بأثر رجعي.

المادة ٥٨

يكون الجميع ملزمين بصون الطبيعة والبيئة، وبالحرص على الثروة الطبيعية.

المادة ٥٩

- ١- يكون الدفاع عن الوطن واجبا والتزاما على مواطن الاتحاد الروسى.
- ٢- يكون على مواطن الاتحاد الروسى أن يؤدي الخدمة العسكرية طبقا للقانون الاتحادى.
- ٣- يكون لمواطن الاتحاد الروسى الذى تتعارض معتقداته مع الخدمة العسكرية، وأيضا فى الحالات الأخرى التى ينص عليها القانون الاتحادى، الحق فى أداء خدمة مدنية بديلة عن أداء الخدمة العسكرية.

المادة ٦٠

- يُعترف ببلوغ مواطن الاتحاد الروسى السن القانونية ويجوز له أن يمارس حقوقه وواجباته ممارسة كاملة ومستقلة متى بلغ سن الثامنة عشرة.

المادة ٦١

- ١- لا يجوز ترحيل مواطن الاتحاد الروسى من روسيا أو تسليمه إلى دولة أخرى.
- ٢- يكفل الاتحاد الروسى لمواطنيه الدفاع والحماية خارج حدوده.

المادة ٦٢

- ١- يجوز أن يكتسب مواطن الاتحاد الروسى مواطنة دولة أجنبية (المواطنة المزدوجة) طبقا للقانون الاتحادى أو المعاهدات الدولية للاتحاد الروسى.
- ٢- لا يؤدي اكتساب مواطن الاتحاد الروسى مواطنة دولة أجنبية إلى الحط من مرتبته أو الانتقاص من حرياته أو إلى إعفائه من واجباته النابعة من المواطنة الروسية إلا إذا نص القانون الاتحادى أو نصت معاهدة دولية للاتحاد الروسى على خلاف ذلك.

٣- يتمتع المواطنون الأجانب والأشخاص عديمو الجنسية في الاتحاد الروسي بحقوق مواطنيه ويتحملون واجباتهم باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون الاتحادي أو معاهدة دولية للاتحاد الروسي.

المادة ٦٣

١- يمنح الاتحاد الروسي حق اللجوء السياسي للمواطنين الأجانب ولعديمي الجنسية طبقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها من الجميع.

٢- لا يُسمح في الاتحاد الروسي بتسليم أشخاص تعرّضوا للاضطهاد بسبب آرائهم السياسية أو أي أفعال (أو تقصيرات)، لا يصفها قانون الاتحاد الروسي بأنها أفعال أو تقصيرات إجرامية، إلى دول أخرى. ويجرى تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم وكذلك تسليم الأشخاص المدانين لكي يقضوا عقوبة في بلدان أخرى على أساس القانون الاتحادي أو معاهدة دولية للاتحاد الروسي.

المادة ٦٤

تشكّل أحكام هذه المواد أساس الحقوق الشخصية في الاتحاد الروسي ولا يجوز تغييرها إلا بالوسائل المحددة في هذا الدستور.

الفصل ٣ - الاتحاد الروسي

المادة ٦٥

١- يتكون الاتحاد الروسي من عناصر الاتحاد وهي: جمهورية أديجيا (أديجيا)، وجمهورية ألتاي، وجمهورية باشكورتوستان، وجمهورية

برياتريا، وجمهورية داغستان، وجمهورية إنغوش، وجمهورية كباددين - بالكار، وجمهورية كالميكيا - خالمغ تانغش، وجمهورية كراشيفو - شركس، وجمهورية كاريليا، وجمهورية كومي، وجمهورية ماري إل، وجمهورية موردوفيا، وجمهورية ساخا (ياكوتيا)، وجمهورية أوسيتيا الشمالية، وجمهورية تتارستان (تتارستان)، وجمهورية توبا، وجمهورية أودمورت، وجمهورية خاكازيا، وجمهورية الشيشان، وجمهورية شوفاش - جمهوريات شوفاش.

وإقليم التاي، وإقليم كرسنودار، وإقليم كريسنويارسك، والإقليم البحري، وإقليم ستافروبول، وإقليم خباروفسك.

ومنطقة أمور، ومنطقة أرخانغلسك، ومنطقة أ، ومنطقة بلغورود، ومنطقة براينسك، ومنطقة فلاديمير، ومنطقة فولغوراد، ومنطقة فولوغدا، ومنطقة فورونيز، ومنطقة إيفانوفو، ومنطقة إركوتسك، ومنطقة كالينينغراد، ومنطقة كالوغا، ومنطقة كامشاتكا، ومنطقة كيميروفو، ومنطقة كيروف، ومنطقة كوستروما، ومنطقة كورغان، ومنطقة كورسك، ومنطقة لينينغراد، ومنطقة ليبسك، ومنطقة مخادان، ومنطقة موسكو، ومنطقة مورمانسك، ومنطقة نيزني نوفوغرود، ومنطقة نوفوغرود، ومنطقة نوفوسبيرسك، ومنطقة أومسك، ومنطقة أورنبيرغ، ومنطقة أوريول، ومنطقة بنزا، ومنطقة بيرم، ومنطقة بيسكوف، ومنطقة روستوف، ومنطقة ريازان، ومنطقة سمارا، ومنطقة سراتوف، ومنطقة سخالين، ومنطقة سفردلوفسك، ومنطقة سمولينسك، ومنطقة تامبوف، ومنطقة تفير، ومنطقة تومسك، ومنطقة تولا، ومنطقة تيومين، ومنطقة أوليانوفسك، ومنطقة شيلياينسك، ومنطقة شييتا، ومنطقة ياروسلافل.

ومدينتا موسكو وسانت بطرسبرغ - الاتحاديتان:

والمنطقة اليهودية المستقلة ذاتيا.

ومنطقة أغينسكى بريات المستقلة ذاتيا، ومنطقة كومي - بيرماياك المستقلة ذاتيا، ومنطقة كورياك المستقلة ذاتيا، ومنطقة نينتس المستقلة ذاتيا، ومنطقة تايمير (دولغان - نينتس) المستقلة ذاتيا، ومنطقة أوست - أوردينسكى بريات المستقلة ذاتيا، ومنطقة خانتى - مانسى المستقلة ذاتيا، ومنطقة شكونشى المستقلة ذاتيا، ومنطقة إيفينك المستقلة ذاتيا، ومنطقة يامال -- نينتس المستقلة ذاتيا.

٢- يحدث الانضمام إلى الاتحاد الروسى وتكوين عنصر جديد من عناصر الاتحاد الروسى داخله على النحو الذى ينص عليه القانون الدستورى الاتحادى.

المادة ٦٦

- ١- يُحدّد دستور الاتحاد الروسى واتحاد أى جمهورية الوضع القانونى لتلك الجمهورية.
- ٢- يُحدّد دستور الاتحاد الروسى وميثاق الإقليم أو المنطقة أو المدينة ذات الأهمية الاتحادية أو المنطقة المستقلة ذاتيا الذى تعتمدة الهيئة التشريعية (النيابية) لأى منها الوضع الخاص بذلك الإقليم أو المنطقة أو المدينة أو المنطقة المستقلة ذاتيا.
- ٣- يجوز اعتماد قانون اتحادى بشأن منطقة مستقلة ذاتيا بناء على ترشيح من الهيئتين التشريعية والتنفيذية لتلك المنطقة.
- ٤- يجوز تنظيم العلاقات بين المناطق المستقلة ذاتيا داخل إقليم بموجب القانون الاتحادى واتفاق بين هيئات سلطة الدولة فى المنطقة المستقلة ذاتيا وهيئات سلطة الدولة فى الإقليم.
- ٥- لا يجوز تغيير الوضع القانونى لأى عنصر من العناصر التى يتكون

منها الاتحاد الروسى إلا بناء على قبول كل من الاتحاد الروسى وذلك
العنصر وفقاً للقانون الدستورى الاتحادى.

المادة ٦٧

- ١- تضم أراضي الاتحاد الروسى أراضي العناصر المكوّنة له، وبحارها
الداخلية والإقليمية والحيّز الجوى الذى يعلوها.
- ٢- تكون للاتحاد الروسى حقوق سيادية ويمارس ولاية قضائية على الجرف
القارىّ وفى المنطقة الاقتصادية الخالصة للاتحاد الروسى بموجب
الإجراء الذى ينص عليه القانون الاتحادى وقواعد القانون الدولى.
- ٣- يجوز تغيير الحدود بين العناصر المكوّنة للاتحاد الروسى بناء على
موافقة الطرفين.

المادة ٦٨

- ١- تكون اللغة الروسية هى اللغة الرسمية للاتحاد الروسى فى كل أراضيها.
- ٢- يكون للجمهوريات الحق فى استخدام لغاتها الرسمية الخاصة بها.
وتستخدم تلك اللغات إلى جانب اللغة الرسمية للاتحاد الروسى فى هيئات
سلطة الدولة، وهيئات الحكم الذاتى المحلية، والمؤسسات الحكومية فى
الجمهوريات.
- ٣- يكفل الاتحاد الروسى لجميع مواطنيه الحق فى الحفاظ على لغتهم
المحلية وتهيئة الظروف اللازمة لدراستها وتنميتها.

المادة ٦٩

يكفل الاتحاد الروسى حقوق الشعوب الأصلية الصغيرة وفقاً لمبادئ
ومعايير القانون الدولى عموماً ووفقاً لمعاهدات الاتحاد الروسى الدولية.

المادة ٧٠

- ١- يُحدّد القانون الدستوري الاتحادى العلمَ الوطنى، وشعار الدولة، والنشيد الوطنى، وأوصافها والإجراءات اللازمة لاستخدامها رسمياً.
- ٢- عاصمة الاتحاد الروسى هى مدينة موسكو. ويُحدّد القانون الاتحادى الوضع القانونى للعاصمة.

المادة ٧١

- تشمل الولاية القضائية للاتحاد الروسى ما يلى:
- (أ) اعتماد وتعديل دستور الاتحاد الروسى والقوانين الاتحادية وممارسة الرقابة على التقيد بهما.
 - (ب) الهيكل الاتحادى للاتحاد الروسى وأراضيه.
 - (ج) تنظيم وحماية حقوق وحرىات الإنسان والمواطن، ومواطنة الاتحاد الروسى، وتنظيم وحماية حقوق الأقليات القومية.
 - (د) إنشاء نظام الهيئات الاتحادية للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإجراءات تنظيمها وأنشطتها، وتكوين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة.
 - (هـ) الملكية الاتحادية والحكومية وإدارتها.
 - (و) تحديد المبادئ الأساسية للسياسة الاتحادية والبرامج الاتحادية فى مجالات هيكل الدولة، والاقتصاد، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والثقافية والوطنية للاتحاد الروسى.
 - (ز) إنشاء إطار قانونى لسوق واحدة، وتنظيم الشؤون المالية والنقدية والائتمانية والجمركية، وإصدار النقود، ووضع المبادئ التوجيهية لسياسة الأسعار، والخدمات الاقتصادية الاتحادية، بما فى ذلك البنوك الاتحادية.

(ح) الميزانية الاتحادية، والضرائب والرسوم الاتحادية، والصناديق الاتحادية للتنمية الإقليمية.

(ط) شبكات الكهرباء الاتحادية، والطاقة النووية، والمواد الانشطارية، ووسائل النقل والسكك الحديدية والمعلومات والاتصالات الاتحادية، والأنشطة الفضائية.

(ي) السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للاتحاد الروسي، والمعاهدات الدولية للاتحاد الروسي، ومسائل الحرب والسلام.

(ك) علاقات الاتحاد الروسي التجارية الخارجية.

(ل) الدفاع والأمن، وإنتاج وسائل الدفاع، وتحديد إجراءات بيع وشراء الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية وغيرها من المعدات، وإنتاج المواد الانشطارية، والمواد التوكسينية والمواد المخدرة وإجراءات استعمالها.

(م) تحديد الوضع القانوني للحدود الدولية والمياه الإقليمية والحيث الجوية والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للاتحاد الروسي، وحماية ذلك كله.

(ن) المحاكم القضائية، ومكتب المدعي العام، والتشريعات الجنائية والإجرائية - الجنائية والتنفيذية - الجنائية، والعفو، والتشريعات المدنية والإجرائية - المدنية والإجرائية - التحكيمية، والتنظيم القانوني للملكية الفكرية.

(س) تنازع القوانين الاتحادية.

(ع) خدمات الأرصاد الجوية، والمعايير والنماذج والنظام المترى وقياسات الوقت، والجيوديسيا ورسم الخرائط، وأسماء الأماكن الجغرافية، والإحصاءات الرسمية والمحاسبية.

ف) أوسمة الدولة والألقاب الشرفية للاتحاد الروسى.

ق) خدمة الدولة الاتحادية.

المادة ٧٢

١- تشمل الولاية القضائية المشتركة للاتحاد الروسى وللعناصر التى يتكوّن منها الاتحاد الروسى ما يلى:

أ) كفالة تقيّد دساتير وقوانين الجمهوريات ومواثيق وقوانين الأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتيا وتشريعاتها القانونية التنظيمية الأخرى بدستور الاتحاد الروسى وبالقوانين الاتحادية.

ب) حماية حقوق وحريات الإنسان والمواطن، وحماية حقوق الأقليات العرقية، وكفالة الشرعية والقانون والنظام والسلامة العامة، ونظام منطقة الحدود.

ج) قضايا حيازة الأراضى والموارد المعدنية والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، واستعمالها وإدارتها.

د) تحديد أملاك الدولة.

هـ) إدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة والسلامة البيئية، والمحميات الطبيعية المشمولة بحماية خاصة، وحماية الآثار التاريخية والثقافية.

و) المسائل العامة المتعلقة بالتنشئة والتعليم والعلم والثقافة والثقافة البدنية والرياضة.

ز) تنسيق القضايا الصحية، وحماية الأسرة والأمومة والأبوة والطفولة، والحماية الاجتماعية ومن بينها الضمان الاجتماعى.

(ح) تنفيذ تدابير من أجل مكافحة النكبات والكوارث الطبيعية والأوبئة والقضاء على عواقبها.

(ط) وضع المبادئ التوجيهية العامة لفرض الضرائب والرسوم في الاتحاد الروسى.

(ي) التشريعات الإدارية والإجرائية - الإدارية والمتعلقة بالعمل، والأسرة، والإسكان، والأراضى، والمياه، والتحصين، والتشريعات المتعلقة بحماية الطبقة الواقعة تحت سطح الأرض وحماية البيئة.

(ك) كوادر الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القانون، وهيئة المحامين، وهيئة الشهر العقارى.

(ل) حماية البيئة الأصلية وأسلوب الحياة التقليدى للطوائف العرقية الصغيرة.

(م) وضع مبادئ توجيهية عامة لتنظيم نظام هيئات سلطة الدولة والحكم الذاتى المحلى.

(ن) تنسيق العلاقات الدولية والاقتصادية الخارجية للعناصر التى يتكون منها الاتحاد الروسى، والتقيّد بالمعاهدات الدولية للاتحاد الروسى.

٢- تطبيق أحكام هذه المادة بالنسوى على الجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتيا.

المادة ٧٣

تمارس الأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسى سلطة الدولة بنطاقها الكامل خارج نطاق الولاية القضائية للاتحاد الروسى وسلطات الاتحاد الروسى فيما يتعلق بالقضايا التى تدرج ضمن الولاية القضائية المشتركة للاتحاد الروسى ولعناصره.

المادة ٧٤

- ١- لا يجوز فرض أى حدود جمركية أو رسوم أو مكوس أو حواجز أخرى على حرية انتقال السلع أو الخدمات أو الوسائل المالية فى أراضى الاتحاد الروسى.
- ٢- يجوز فرض تقييدات لحركة السلع والخدمات بموجب القانون الاتحادى، فى حالة ضرورة ذلك من أجل حماية سلامة الناس وحياتهم وصحتهم، ومن أجل حماية البيئة والقيم الثقافية.

المادة ٧٥

- ١- يكون الروبل هو الوحدة النقدية للاتحاد الروسى. ويكون البنك المركزى للاتحاد الروسى هو المسئول الوحيد عن إصدار النقود. ولا يجوز إصدار أى عملات أخرى فى الاتحاد الروسى.
- ٢- تمثل حماية الروبل واستقراره الوظيفة الرئيسية للبنك المركزى للاتحاد الروسى الذى يتعين عليه أن يمارسها على نحو مستقل عن الهيئات الأخرى لسلطة الدولة.
- ٣- يحدد القانون الاتحادى نظام الضرائب التى تُفرض بخصوص الميزانية الاتحادية والمبادئ العامة لفرض الضرائب والمكوس فى الاتحاد الروسى.
- ٤- تُصرف قروض الدولة وفقاً للإجراء الذى يحدده القانون الاتحادى وتُقدّم على أساس طوعىٍّ تماماً.

المادة ٧٦

- ١- فيما يتعلق بالقضايا التى تتدرج ضمن الولاية القضائية للاتحاد الروسى

تُعتمد القوانين الدستورية الاتحادية والقوانين الاتحادية مع سريان مفعولها مباشرة في كل أراضي الاتحاد الروسي.

٢- فيما يتعلق بالأمور التي تتدرج ضمن الولاية القضائية المشتركة للاتحاد الروسي والعناصر التي يتكون منها الاتحاد الروسي تصدر القوانين الاتحادية وتعتمد وفقاً لها القوانين وغيرها من التشريعات القانونية التنظيمية الخاصة بالأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

٣- لا يجوز أن تتعارض القوانين الاتحادية مع القوانين الدستورية الاتحادية.

٤- خارج إطار الولاية القضائية للاتحاد الروسي والولايات القضائية المشتركة للاتحاد الروسي والعناصر التي يتكون منها الاتحاد الروسي، تضع الجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتياً أنظمتها القانونية الخاصة بها، بما في ذلك اعتماد قوانين وتشريعات قانونية تنظيمية أخرى.

٥- لا يجوز أن تتعارض القوانين والتشريعات القانونية التنظيمية الأخرى للعناصر التي يتكون منها الاتحاد الروسي مع القوانين الاتحادية المعتمدة وفقاً للبندين ١ و ٢ من هذه المادة. وفي حالة وجود تعارض بين قانون اتحادي وأي قانون آخر يصدر في الاتحاد الروسي، يُطبق القانون الاتحادي.

٦- في حالة وجود تعارض بين القانون الاتحادي وتشريع قانوني تنظيمي خاص بعنصر من الأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي يصدر وفقاً للبند ٤ من هذه المادة، يُطبق التشريع القانوني التنظيمي لذلك العنصر.

المادة ٧٧

١- تضع الأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسى، على نحو مستقل وفقاً للمبادئ الأساسية للنظام الدستورى للاتحاد الروسى والمبادئ العامة لتنظيم الهيئات التشريعية والتنفيذية للسلطة على النحو الذى ينص عليه القانون الاتحادى، نظام هيئات سلطة الدولة فى الجمهوريات والأقاليم والمناطق والمدن الاتحادية والمناطق المستقلة ذاتياً.

٢- ضمن نطاق الولاية القضائية للاتحاد الروسى وسلطات الاتحاد الروسى فيما يتعلق بالقضايا التى تدرج ضمن الولاية القضائية المشتركة للاتحاد الروسى وللعناصر التى يتكون منها، تشكّل الهيئات الاتحادية للسلطة التنفيذية وهيئات السلطة التنفيذية للعناصر التى يتكون منها الاتحاد الروسى النظام الوحيد للسلطة التنفيذية فى الاتحاد الروسى.

المادة ٧٨

١- يجوز للهيئات الاتحادية للسلطة التنفيذية، لكى تمارس صلاحياتها، أن تنشئ هيئاتها الإقليمية الخاصة بها وأن تعيّن مسئولى تلك الهياكل.

٢- ويجوز للأجهزة الاتحادية للسلطة التنفيذية، بالاتفاق مع أجهزة السلطة التنفيذية للعناصر التى يتكون منها الاتحاد الروسى، أن تفوض إليها جزءاً من صلاحياتها بشرط عدم تعارض ذلك مع دستور الاتحاد الروسى أو مع القوانين الاتحادية.

٣- ويجوز لأجهزة السلطة التنفيذية للعناصر التى يتكون منها الاتحاد الروسى، بالاتفاق مع الأجهزة الاتحادية للسلطة التنفيذية، أن تفوض إليها جزءاً من صلاحياتها.

٤- يُمارس رئيس الاتحاد الروسى وحكومة الاتحاد الروسى، بموجب دستور الاتحاد الروسى، صلاحيات سلطة الدولة الاتحادية فى جميع أراضى الاتحاد الروسى.

المادة ٧٩

يجوز للاتحاد الروسى أن يُشارك فى رابطات بين الدول وأن يفوض إليها بعض صلاحياته وفقاً للاتفاقات الدولية إذا كان ذلك لا يقبّد الحقوق والحريات الإنسانية أو المدنية ولا يتعارض مع أسس النظام الدستورى للاتحاد الروسى.

الفصل ٤ - رئيس الاتحاد الروسى

المادة ٨٠

- ١- يكون رئيس الاتحاد الروسى هو رئيس الدولة.
- ٢- يكون الرئيس هو الكفيل لدستور الاتحاد الروسى وللحقوق والحريات الإنسانية والمدنية. ويتخذ، وفقاً للإجراء الذى ينص عليه دستور الاتحاد الروسى، التدابير اللازمة لحماية سيادة الاتحاد الروسى، واستقلاله ووحدته كدولة، ويكفل أداء جميع هيئات سلطة الدولة لمهامها على نحو متضافر ويكفل التفاعل بينها.
- ٣- يُحدّد رئيس الاتحاد الروسى المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة وفقاً لدستور الاتحاد الروسى والقوانين الاتحادية.
- ٤- يُمثّل رئيس الاتحاد الروسى، باعتباره رئيس الدولة، الاتحاد الروسى داخل البلد وفى العلاقات الدولية.

المادة ٨١

- ١- ينتخب مواطنو الاتحاد الروسي رئيس الاتحاد الروسي لمدة أربع سنوات على أساس إجراء تصويت عام وعلى قدم المساواة ومباشر بواسطة اقتراع سري.
- ٢- يجوز لمواطن الاتحاد الروسي الذي لا يقل عمره عن ٣٥ عاما ويقيم في الاتحاد الروسي منذ ما لا يقل عن ١٠ سنوات أن ينتخب رئيس الاتحاد الروسي.
- ٣- لا يشغل أى شخص منصب رئيس الاتحاد الروسي أكثر من فترتين متتاليتين.
- ٤- يحدد القانون الاتحادى الإجراء الواجب اتباعه لانتخاب رئيس الاتحاد الروسي.

المادة ٨٢

- ١- يؤدى رئيس الاتحاد الروسي عند تنصيبه القسم التالى الموجّه إلى الشعب:
"أقسم بأن أحترم وأحمى، فى أداء صلاحياتى بوصفى رئيسا للاتحاد الروسى، حقوق وحرىات الإنسان والمواطن، وبأن أتقيد بدستور الاتحاد الروسى وأحميه، وبأن أحمى سيادة الدولة واستقلالها وأمنها ووحدتها أراضيها، وبأن أخدم الشعب بإخلاص".
- ٢- ويؤدى القسم فى جو رسمى بحضور أعضاء مجلس الاتحاد، ونواب مجلس الدوما الخاص بالدولة، وقضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى.

المادة ٨٣

يقوم رئيس الاتحاد الروسى بما يلى:

- (أ) يُعيِّن رئيس حكومة الاتحاد الروسى رهنا بموافقة مجلس الدوما.
- (ب) يمارس حق أن يترأس اجتماعات حكومة الاتحاد الروسى.
- (ج) يَبْتَ فى استقالة حكومة الاتحاد الروسى.
- (د) يعرض على مجلس الدوما ترشيحا لتعيين شخص فى منصب رئيس البنك المركزى للاتحاد الروسى، ويقدم إلى مجلس الدوما اقتراحا بشأن إعفاء رئيس البنك المركزى للاتحاد الروسى من واجباته.
- (هـ) يعيِّن ويَقِيل نواب رئيس حكومة الاتحاد الروسى والوزراء الاتحاديين على النحو الذى يقترحه رئيس حكومة الاتحاد الروسى.
- (و) يُقدم إلى مجلس الاتحاد مرشحين للتعيين فى مناصب قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى، والمحكمة العليا للاتحاد الروسى، ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسى، فضلا عن المرشح لشغل منصب المدعى العام للاتحاد الروسى، ويقدم إلى مجلس الاتحاد اقتراحا بشأن إعفاء المدعى العام للاتحاد الروسى من واجباته، ويُعيِّن قضاة المحاكم الاتحادية الأخرى.
- (ز) يُشكِّل ويرأس مجلس الأمن للاتحاد الروسى، الذى يُحدد القانون الاتحادى وضعه القانونى.
- (ح) يقر المبدأ العسكرى للاتحاد الروسى.
- (ط) يُشكِّل هيئة مساعدى رئيس الاتحاد الروسى.
- (ى) يُعيِّن ويَقِيل الممثلين المفوضين لرئيس الاتحاد الروسى.

- (ك) يُعَيَّن، ويُقِيل القائد الأعلى للقوات المسلحة للاتحاد الروسى.
- (ل) يُعَيَّن ويسحب، بعد التشاور مع اللجان المعنية أو مع لجان الجمعية الاتحادية، الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد الروسى لدى الدول الأجنبية ولدى المنظمات الدولية.

المادة ٨٤

يقوم رئيس الاتحاد الروسى بما يلى:

- (أ) يدعو إلى إجراء انتخابات لمجلس الدوما وفقاً لدستور الاتحاد الروسى ولل قانون الاتحادى.
- (ب) يحل مجلس الدوما فى الحالات وبموجب الإجراءات التى ينص عليها دستور الاتحاد الروسى.
- (ج) يدعو إلى إجراء استفتاء بموجب الإجراءات التى ينص عليها القانون الدستورى الاتحادى.
- (د) يعرض مشاريع قوانين على مجلس الدوما.
- (هـ) يوقع القوانين الاتحادية وينشرها.
- (و) يوجّه رسائل سنوية إلى الجمعية الاتحادية بشأن الوضع فى البلد وبشأن الاتجاهات الأساسية للسياسات الداخلية والخارجية للدولة.

المادة ٨٥

- ١- يجوز لرئيس الاتحاد الروسى أن يستخدم إجراءات تسوية المنازعات من أجل تسوية الخلافات بين أجهزة سلطة الدولة للاتحاد الروسى وأجهزة سلطة الدولة لأقاليم ومناطق الاتحاد الروسى، وأيضا لتسوية

الخلافاً فيما بين أجهزة سلطة الدولة لأقاليم ومناطق الاتحاد الروسى. وفى حالة عدم الاتفاق على أى حسم لتلك الخلافاً، يجوز له أن يحيل النزاع إلى المحكمة القضائية المعنية لى تعيد النظر فيه.

٢- يكون لرئيس الاتحاد الروسى الحق فى تعليق الإجراءات التى تتخذها أجهزة السلطة التنفيذية لأقاليم ومناطق الاتحاد الروسى إذا كانت هذه الإجراءات تتعارض مع دستور الاتحاد الروسى والقوانين الاتحادية، أو تتعارض مع الالتزامات الدولية للاتحاد الروسى، أو تشكل انتهاكاً للحقوق والحريات الإنسانية والمدنية، ريثما تتم تسوية المسألة فى المحكمة المختصة.

المادة ٨٦

يقوم رئيس الاتحاد الروسى بما يلى:

- (أ) الإشراف على تسيير السياسة الخارجية للاتحاد الروسى.
- (ب) إجراء مفاوضات وتوقيع معاهدات دولية باسم الاتحاد الروسى.
- (ج) التوقيع على صكوك التصديق.
- (د) قبول أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لديه ووثائق استدعائهم.

المادة ٨٧

١- يكون رئيس الاتحاد الروسى هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للاتحاد الروسى.

٢- فى حالة حدوث اعتداء على الاتحاد الروسى أو وجود أى تهديد مباشر له، يفرض رئيس الاتحاد الروسى الأحكام العرفية على أراضى الاتحاد

الروسي أو في مناطق منه مع إخطار مجلس الاتحاد ومجلس الدوما فوراً بذلك.

٣- يُنظم القانون الدستوري الاتحادي نظام الأحكام العرفية.

المادة ٨٨

يفرض رئيس الاتحاد الروسي، في الظروف وبموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الدستوري الاتحادي، حالة طوارئ في أراضي الاتحاد الروسي أو في مناطق منه مع إخطار مجلس الاتحاد ومجلس الدوما بذلك فوراً.

المادة ٨٩

يقوم رئيس الاتحاد الروسي بما يلي:

(أ) حل القضايا المتعلقة بمواطنة الاتحاد الروسي وبمنح حق اللجوء السياسي.

(ب) منح أوسمة الدولة الخاصة بالاتحاد الروسي، ومنح ألقاب فخرية من الاتحاد الروسي، ومنح الرتب العسكرية العليا والألقاب المتخصصة العليا.

(ج) منح عفو.

المادة ٩٠

١- يُصدر رئيس الاتحاد الروسي مراسيم وأوامر تنفيذية.

٢- تكون المراسيم والأوامر الصادرة عن رئيس الاتحاد الروسي ملزمة في جميع أنحاء أراضي الاتحاد الروسي.

٣- لا يجوز أن تتعارض مراسيم وأوامر رئيس الاتحاد الروسي مع دستور الاتحاد الروسي أو مع القوانين الاتحادية.

المادة ٩١

تكون لرئيس الاتحاد الروسي حصانة.

المادة ٩٢

١- يتولى رئيس الاتحاد الروسي ممارسة سلطاته من اللحظة التي يؤدي فيها اليمين الدستورية ويكف عن ممارسة تلك السلطات عند انتهاء مدة شغله لمنصبه من اللحظة التي يؤدي فيها رئيس الاتحاد الروسي المنتخب حديثاً اليمين الدستورية.

٢- تنتهى سلطات رئيس الاتحاد الروسي فى حالة استقالته أو عجزه المتواصل نتيجة لظروفه الصحية عن ممارسة سلطاته أو فى حالة توجيه اتهام جنائى له. وفى هذه الحالات تجرى انتخابات جديدة لاختيار رئيس الاتحاد الروسى فى غضون مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد إنهاء سلطات الرئيس إنهاء مبكراً.

٣- فى جميع الحالات التى يكون فيها رئيس الاتحاد الروسى غير قادر على أداء واجباته يؤدي هذه الواجبات مؤقتاً رئيس حكومة الاتحاد الروسى. ولا يكون للقائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسى الحق فى أن يحل مجلس الدوما، أو أن يدعو إلى إجراء استفتاء، أو أن يقدم اقتراحات بشأن تعديل أو تنقيح أحكام دستور الاتحاد الروسى.

المادة ٩٣

- ١- لا يجوز لمجلس الاتحاد أن يوجه اتهامًا جنائيًا إلى رئيس الاتحاد الروسى إلا على أساس اتهامات توجّه إليه بارتكاب خيانة عظمى أو بارتكاب جريمة جسيمة أخرى، يؤكدّها حكم صادر عن المحكمة العليا للاتحاد الروسى بشأن وجود أدلة على ارتكاب جريمة فى إطار أفعال الرئيس، وبناء على حكم من المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى يؤكد اتباع الإجراءات الواجبة لتوجيه اتهامات إلى الرئيس.
- ٢- يصدر حكم مجلس الدوما بشأن توجيه اتهامات إلى رئيس، ويصدر قرار مجلس الاتحاد بشأن توجيه اتهام جنائى إلى الرئيس، بأصوات ثلثى العدد الكلى لأعضاء كل مجلس بناء على مبادرة ثلث نواب مجلس الدوما على الأقل ومع إيداء لجنة خاصة يشكلها مجلس الدوما رأيها فى المسألة.
- ٣- يصدر قرار مجلس الاتحاد بشأن توجيه اتهام جنائى إلى رئيس الاتحاد الروسى فى غضون ثلاثة أشهر من توجيه رئيس مجلس الدوما اتهامات إليه. وتعتبر الاتهامات الموجهة إلى الرئيس مرفوضة إذا لم يصدر قرار مجلس الاتحاد.

الفصل ٥ - الجمعية الاتحادية

المادة ٩٤

تكون الجمعية الاتحادية - وهى برلمان الاتحاد الروسى - الهيئة النيابية والتشريعية العليا للاتحاد الروسى.

المادة ٩٥

- ١- تتكون الجمعية الاتحادية من مجلسين - هما مجلس الاتحاد ومجلس الدوما.
- ٢- يكون نائبان من كل إقليم أو منطقة من أقاليم ومناطق الاتحاد عضوين في مجلس الاتحاد: أحدهما يمثل الجهاز النيابي والآخر يمثل الجهاز التنفيذي لسلطة الدولة.
- ٣- يتكون مجلس الدوما من ٤٥٠ نائبا.

المادة ٩٦

- ١- يُنتخب مجلس الدوما لمدة أربع سنوات.
- ٢- يُحدد القانون الاتحادى الإجراءات المتعلقة بتشكيل مجلس الاتحاد والإجراءات المتعلقة بانتخاب نواب مجلس الدوما.

المادة ٩٧

- ١- يحق لأى مواطن من مواطنى الاتحاد الروسى يبلغ من العمر ٢١ عاما أو أكثر ويكون من حقه أن يشترك فى الانتخابات أن يُنتخب نائبا فى مجلس الدوما.
- ٢- لا يجوز أن يكون نفس الشخص فى آن واحد نائبا فى مجلس الاتحاد ونائبا فى مجلس الدوما. ولا يجوز أن يكون النائب فى مجلس الدوما نائبا فى أى هيئة نيابية أخرى من هيئات سلطة الدولة أو فى أى هيئة من هيئات الحكم الذاتى المحلى.
- ٣- يعمل نواب مجلس الدوما على أساس مهنى دائم. ولا يجوز توظيف نواب مجلس الدوما فى الخدمة المدنية أو ممارستهم أى أنشطة مقابل أجر بخلاف التدريس أو البحوث أو أنشطة خلاقة أخرى.

المادة ٩٨

- ١- تكون لنواب مجلس الاتحاد ولنواب مجلس الدوما حصانة طوال مدة شغلهم لمناصبهم. ولا يجوز اعتقال النائب أو إلقاء القبض عليه أو تفتيشه إلا في حالة اعتقاله متلبسا بارتكاب جريمة، ولا يجوز أن يخضع للفتيش الشخصي إلا عندما يأذن بذلك القانون لكفالة سلامة أشخاص آخرين.
- ٢- يَبْتَ المجلس المعنى من مجلسي الجمعية الاتحادية في مسألة تجريد نائب من الحصانة بناء على توصية من المدعى العام للاتحاد الروسى.

المادة ٩٩

- ١- تكون الجمعية الاتحادية هيئة دائمة.
- ٢- يعقد مجلس الدوما أول دورة له في اليوم الثلاثين بعد انتخابه. ويجوز لرئيس الاتحاد الروسى أن يدعو إلى عقد دورة لمجلس الدوما قبل تلك المدة.
- ٣- يفتتح النائب الأكبر سناً أول دورة لمجلس الدوما.
- ٤- تتوقف صلاحيات مجلس الدوما السابق عند بداية أعمال مجلس الدوما الجديد.

المادة ١٠٠

- ١- تتعقد جلسات مجلس الاتحاد وجلسات مجلس الدوما على حدة.
- ٢- تكون دورات مجلس الاتحاد ودورات مجلس الدوما علنية. ويحق لكل مجلس أن يعقد دورات مغلقة وفقاً لقواعده.

٣- يجوز أن يعقد المجلسان دورات مشتركة للاستماع لخطب الاتحاد الروسي، وخطب المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، وخطب زعماء الدول الأجنبية.

المادة ١٠١

- ١- ينتخب مجلس الاتحاد من بين أعضائه رئيس مجلس الاتحاد ونوابه. وينتخب مجلس الدوما من بين أعضائه رئيس مجلس الدوما ونوابه.
- ٢- يرأس رئيس مجلس الاتحاد ونوابه، ورئيس مجلس الدوما ونوابه، دورات المجلسين ويشرفون على القواعد الداخلية الخاصة بكل مجلس منهما.
- ٣- يقوم مجلس الاتحاد ومجلس الدوما بتشكيل لجان، وبممارسة الرقابة البرلمانية على القضايا التي تدرج ضمن ولايتهما، ويعقدان جلسات استماع برلمانية.
- ٤- يعتمد كل مجلس القواعد الخاصة به ويحل المسائل المتعلقة بتنظيمه الداخلي وتبأعماله.
- ٥- يقوم مجلس الاتحاد ومجلس الدوما، من أجل ممارسة السيطرة على الميزانية الاتحادية، بتشكيل ديوان محاسبة، يحدد القانون الاتحادي عضويته ونظامه الداخلي.

المادة ١٠٢

- ١- تشمل ولاية مجلس الاتحاد ما يلي:
 - أ) الموافقة على تغييرات الحدود بين أقاليم ومناطق الاتحاد الروسي.
 - ب) الموافقة على المرسوم الذي يصدره رئيس الاتحاد الروسي بشأن فرض الأحكام العرفية.

(ج) الموافقة على المرسوم الذى يصدره رئيس الاتحاد الروسى بشأن فرض حالة طوارئ.

(د) البت فى إمكانية استخدام القوات المسلحة للاتحاد الروسى خارج أراضى الاتحاد الروسى.

(هـ) الدعوة إلى إجراء انتخابات لرئيس الاتحاد الروسى.

(و) توجيه اتهام جنائى إلى رئيس الاتحاد الروسى.

(ز) تعيين قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى، والمحكمة العليا للاتحاد الروسى، ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسى.

(ح) تعيين المدعى العام للاتحاد الروسى وإقالته من منصبه.

(ط) تعيين نائب رئيس ديوان المحاسبة ونصف العاملين معه من مراجعى الحسابات وإقالتهم من مناصبهم.

٢- يُصدر مجلس الاتحاد القرارات المتعلقة بالمسائل التى تتدرج ضمن ولايته بموجب دستور الاتحاد الروسى.

٣- تعتمد أغلبية جميع نواب مجلس الاتحاد المراسيم التى تصدر عن مجلس الاتحاد ما لم ينص دستور الاتحاد الروسى على خلاف ذلك.

المادة ١٠٣

١- تشمل ولاية مجلس الدوما ما يلى:

(أ) منح الموافقة لرئيس الاتحاد الروسى على تعيين رئيس حكومة الاتحاد الروسى.

(ب) القرارات المتعلقة بالثقة فى حكومة الاتحاد الروسى.

- (ج) تعيين وإقالة البنك المركزى للاتحاد الروسى.
- (د) تعيين وإقالة رئيس ديوان المحاسبة ونصف العاملين معه من راجعى الحسابات.
- (هـ) تعيين وإقالة مفوض حقوق الإنسان وفقاً للقانون الدستورى الاتحادى.
- (و) منح العفو.
- (ز) توجيه اتهامات ضد رئيس الاتحاد الروسى من أجل مقاضاته جنائيا.
- ٢- يتخذ مجلس الدوما القرارات المتعلقة بقضايا ولايته المنصوص عليها فى دستور الاتحاد الروسى.
- ٣- تُتخذ قرارات مجلس الدوما بأغلبية أصوات جميع نواب مجلس الدوما ما لم ينص دستور الاتحاد الروسى على خلاف ذلك.

المادة ١٠٤

- ١- يكون لرئيس الاتحاد الروسى، ومجلس الاتحاد، وأعضاء مجلس الاتحاد، ونواب مجلس الدوما، وحكومة الاتحاد الروسى، والهيئات التشريعية (النيابية) لأقاليم ومناطق الاتحاد الروسى، الحق فى طرح مبادرات تشريعية. ويكون أيضا للمحكمة الدستورية للاتحاد الروسى، والمحكمة العليا للاتحاد الروسى، والمحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسى، الحق فى طرح مبادرات تشريعية فى إطار ولايتها.
- ٢- تُعرض مشاريع القوانين فى مجلس الدوما.
- ٣- لا يجوز أن تُعرض على مجلس الدوما مشاريع قوانين بشأن فرض أو إلغاء ضرائب، أو إعفاءات من دفع الضرائب، أو بشأن مسألة قسروض الدولة، أو بشأن إدخال تغييرات فى الالتزامات المالية للدولة، وغيرها

من مشاريع القوانين التي تنص على نفقات تُغطى من الميزانية الاتحادية، إلا مع قرار مقابل من حكومة الاتحاد الروسى.

المادة ١٠٥

- ١- يُصدر مجلس الدوما القوانين الاتحادية.
- ٢- تصدر القوانين الاتحادية بأغلبية أصوات جميع نواب مجلس الدوما ما لم ينص دستور الاتحاد الروسى على خلاف ذلك.
- ٣- تُحال القوانين التي يعتمدها مجلس الدوما إلى مجلس الاتحاد لى يستعرضها فى غضون خمسة أيام.
- ٤- يُعتبر أى قانون اتحادى صادرا عن مجلس الاتحاد إذا صوت أكثر من نصف نواب المجلس تأييدا له أو إذا لم ينظر فيه مجلس الاتحاد فى غضون أربعة عشر يوما. وفى حالة رفض مجلس الاتحاد القانون الاتحادى، يجوز للمجلسين إنشاء لجنة توفيقية لتسوية الخلافات، وينظر بعد ذلك مجلس الدوما فى القانون الاتحادى مرة أخرى.
- ٥- فى حالة عدم موافقة مجلس الدوما على قرار مجلس الاتحاد، يُعتبر القانون الاتحادى معتمدا إذا صوت، فى عملية التصويت الثانية، الثلثان على الأقل من العدد الكلى لنواب مجلس الدوما تأييدا له.

المادة ١٠٦

ينظر مجلس الاتحاد، على أساس إلزامى، فى القوانين الاتحادية التي يعتمدها مجلس الدوما إذا كانت هذه القوانين تتناول المسائل المتعلقة بما يلى:

(أ) الميزانية الاتحادية.

(ب) الضرائب والمكوس الاتحادية.

- (ج) الأنظمة المالية والنقدية والائتمانية والجمركية وإصدار النقود.
- (د) التصديق على المعاهدات الدولية للاتحاد الروسى والانسحاب منها.
- (هـ) الوضع القانونى لحدود الاتحاد الروسى وحماية تلك الحدود.
- (و) الحرب والسلام.

المادة ١٠٧

- ١- يُحال القانون الاتحادى المعتمد إلى رئيس الاتحاد الروسى لى يوقعه وينشره فى غضون خمسة أيام.
- ٢- يوقع رئيس الاتحاد الروسى، فى غضون أربعة عشر يوما، القانون الاتحادى وينشره.
- ٣- إذا رفض الرئيس قانونا اتحاديا فى غضون أربعة عشر يوما من إحالته إليه، ينظر مجلس الدوما وينظر مجلس الاتحاد مرة أخرى فى القانون وفقا للإجراء الذى يحدده دستور الاتحاد الروسى. وإذا وُفق، فى أثناء القراءة الثانية، على القانون الاتحادى بصيغته الأولى بأغلبية لا تقل عن ثلثى العدد الكلى لنواب مجلس الاتحاد ونواب مجلس الدوما، يوقعه رئيس الاتحاد الروسى فى غضون سبعة أيام وينشر.

المادة ١٠٨

- ١- تصدر قوانين دستورية اتحادية بشأن المسائل المحددة فى دستور الاتحاد الروسى.
- ٢- يُعتبر أى قانون دستورى اتحادى معتمدا، إذا وافقت عليه أغلبية ثلاثة أرباع العدد الكلى لنواب مجلس الاتحاد، على الأقل، وإذا وافق عليه الثلثان على الأقل من العدد الكلى لنواب مجلس الدوما. ويوقع رئيس

الاتحاد الروسى القانون الدستورى الاتحادى المعتمد فى غضون أربعة عشر يوما وينشر.

المادة ١٠٩

- ١- يجوز لرئيس الاتحاد الروسى أن يحل مجلس الدوما فى الحالات المنصوص عليها فى المادتين ١١١ و ١١٧ من دستور الاتحاد الروسى.
- ٢- فى حالة حل مجلس الدوما، يُحدد رئيس الاتحاد الروسى موعدا لإجراء انتخابات بحيث ينعقد مجلس الدوما المنتخب حديثا فى موعد لا يتجاوز أربعة أشهر بعد الحل.
- ٣- لا يجوز حل مجلس الدوما استنادا إلى أسس منصوص عليها فى المادة ١١٧ من دستور الاتحاد الروسى فى غضون سنة واحدة من انتخابه.
- ٤- لا يجوز حل مجلس الدوما من الوقت الذى يوجه فيه اتهامات إلى رئيس الاتحاد الروسى وإلى أن يتخذ مجلس الاتحاد قرارا مقابلا.
- ٥- لا يجوز حل مجلس الدوما فى أثناء فترة فرض حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية فى جميع أراضي الاتحاد الروسى، وكذلك فى غضون ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدة ولاية رئيس الاتحاد الروسى.

الفصل ٦ - حكومة الاتحاد الروسى

المادة ١١٠

- ١- تمارس حكومة الاتحاد الروسى السلطة التنفيذية فى الاتحاد الروسى.
- ٢- تتكون حكومة الاتحاد الروسى من رئيس حكومة الاتحاد الروسى ونواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحاديين.

المادة ١١١

- ١- يعيّن رئيس الاتحاد الروسى بموافقة مجلس الدوما رئيس حكومة الاتحاد الروسى.
- ٢- يُقدّم الاقتراح المتعلق بترشيح رئيس حكومة الاتحاد الروسى فى موعد لا يتجاوز أسبوعين من تنصيب الرئيس المنتخب حديثا للاتحاد الروسى أو من استقالة حكومة الاتحاد الروسى، أو فى غضون أسبوع واحد من رفض مجلس الدوما للمرشح.
- ٣- ينظر مجلس الدوما فى ترشيح رئيس حكومة الاتحاد الروسى المقدم من رئيس الاتحاد الروسى فى غضون أسبوع واحد من الترشيح.
- ٤- بعد رفض مجلس الدوما ثلاث مرات المرشحين لشغل منصب رئيس حكومة الاتحاد الروسى الذين يسميهم رئيس الاتحاد الروسى، يعيّن رئيس الاتحاد الروسى رئيس حكومة الاتحاد الروسى، ويحل مجلس الدوما، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة.

المادة ١١٢

- ١- يُقدّم رئيس حكومة الاتحاد الروسى فى موعد لا يتجاوز أسبوعًا واحدًا من تعيينه اقتراحات إلى رئيس الاتحاد الروسى بشأن هياكل الهيئات الاتحادية للسلطة التنفيذية.
- ٢- يقترح رئيس حكومة الاتحاد الروسى على رئيس الاتحاد الروسى مرشحين لشغل منصب نواب رئيس حكومة الاتحاد الروسى والوزراء الاتحاديين.

المادة ١١٣

يُحدد رئيس حكومة الاتحاد الروسى، وفقاً لدستور الاتحاد الروسى، والقوانين الاتحادية، والمراسيم الصادرة عن رئيس الاتحاد الروسى، المبادئ التوجيهية لعمل حكومة الاتحاد الروسى وينظم أعمالها.

المادة ١١٤

١- تقوم حكومة الاتحاد الروسى بما يلي:

- (أ) إعداد الميزانية الاتحادية وتقديمها إلى مجلس الدوما وكفالة التقيد بها، وتقديم تقرير إلى مجلس الدوما بشأن تنفيذ الميزانية الاتحادية.
- (ب) كفالة تنفيذ سياسة مالية واقتصادية موحدة فى الاتحاد الروسى.
- (ج) كفالة تنفيذ سياسة موحدة للدولة فى الاتحاد الروسى فى مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة والضمان الاجتماعى والبيئة.
- (د) إدارة الملكية الاتحادية.
- (هـ) اتخاذ تدابير لكفالة الدفاع عن البلد، وأمن الدولة، وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الروسى.
- (و) تنفيذ تدابير لكفالة الشرعية وحقوق المواطنين وحرياتهم ولحماية الممتلكات، والقانون والنظام العاميين، ولمكافحة الجريمة.
- (ز) ممارسة أى صلاحيات أخرى مفوضة إليها بموجب دستور الاتحاد الروسى، والقوانين الاتحادية، والمراسيم الصادرة عن رئيس الاتحاد الروسى.

٢- ينظم القانون الدستورى الاتحادى أعمال حكومة الاتحاد الروسى.

المادة ١١٥

١- تُصدر حكومة الاتحاد الروسي، استناداً إلى دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية والمراسيم المعيارية الصادرة عن رئيس الاتحاد الروسي، وعملاً بذلك الدستور وتلك القوانين والمراسيم، مراسيم وأوامر، وتكفل تنفيذها.

٢- تكون المراسيم والأوامر الصادرة عن حكومة الاتحاد الروسي ملزمة في جميع أنحاء الاتحاد الروسي.

٣- يجوز لرئيس الاتحاد الروسي أن يلغى المراسيم والأوامر التنفيذية الصادرة عن حكومة الاتحاد الروسي إذا كانت تتعارض مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية والمراسيم الصادرة عن رئيس الاتحاد الروسي.

المادة ١١٦

تنتقل حكومة الاتحاد الروسي صلاحياتها إلى الرئيس المنتخب حديثاً للاتحاد الروسي.

المادة ١١٧

١- يجوز أن تقدم حكومة الاتحاد الروسي استقالتها، التي يجوز لرئيس الاتحاد الروسي أن يقبلها أو يرفضها.

٢- يجوز لرئيس الاتحاد الروسي أن يتخذ قراراً بشأن استقالة حكومة الاتحاد الروسي.

٣- يجوز لمجلس الدوما أن يعزب عن عدم الثقة في حكومة الاتحاد الروسي. وتوافق أغلبية بسيطة من نواب مجلس الدوما على قرار عدم

الثقة في الحكومة. وبعد إعراب مجلس الدوما عن عدم الثقة في حكومة الاتحاد الروسي، يكون لرئيس الاتحاد الروسي الحق في إعلان استقالة الحكومة، أو في عدم الموافقة على قرار مجلس الدوما. وفي حالة إعراب مجلس الدوما مرة أخرى عن عدم ثقته في حكومة الاتحاد الروسي في غضون ثلاثة أشهر، يعلن رئيس الاتحاد الروسي استقالة الحكومة أو حل مجلس الدوما.

٤- يجوز لرئيس حكومة الاتحاد الروسي أن يطرح مسألة الثقة في حكومة الاتحاد الروسي أمام مجلس الدوما. وفي حالة تصويت مجلس الدوما بعدم الثقة في الحكومة، يتخذ الرئيس في غضون سبعة أيام قراراً بشأن استقالة حكومة الاتحاد الروسي أو بشأن حل مجلس الدوما، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة.

٥- تواصل حكومة الاتحاد الروسي، في حالة استقالتها أو تنازلها عن صلاحياتها، العمل، بناء على تعليمات من رئيس الاتحاد الروسي، إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة للاتحاد الروسي.

الفصل ٧ - الهيئة القضائية

المادة ١١٨

- ١- لا تقيم العدل في الاتحاد الروسي إلا المحاكم القضائية.
- ٢- تمارس السلطة القضائية على العمليات الدستورية المدنية والإدارية والجنائية.
- ٣- يُحدد دستور الاتحاد الروسي والقانون الدستوري الاتحادي النظام القضائي للاتحاد الروسي. ومحظور إنشاء محاكم غير عادية.

المادة ١١٩

يجوز لمواطنى الاتحاد الروسى البالغين من العمر ٢٥ سنة أو أكثر ولديهم درجة فى القانون والذين يكون قد سبق لهم العمل فى المهنة القانونية لمدة خمس سنوات على الأقل أن يصبحوا قضاة. ويجوز للقانون الاتحادى أن يحدّد شروطاً إضافية لقضاة محاكم الاتحاد الروسى.

المادة ١٢٠

- ١- يكون القضاة مستقلين ولا يمثلون إلا لدستور الاتحاد الروسى ولل قانون الاتحادى.
- ٢- تُصدر المحكمة القضائية، بعد التأكد من عدم شرعية أى فعل من أفعال الحكومة أو هيئة أخرى، حكماً وفقاً للقانون.

المادة ١٢١

- ١- لا يجوز استبدال القضاة.
- ٢- لا يجوز إنهاء أو تعليق سلطات قاضٍ إلا بموجب الإجراءات التى يحددها القانون الاتحادى واستناداً إلى أسس يحددها ذلك القانون.

المادة ١٢٢

- ١- تكون للقضاة خصانة.
- ٢- لا تجوز إقامة دعوى جنائية ضد قاضٍ إلا على النحو الذى ينص عليه القانون الاتحادى.

المادة ١٢٣

- ١- تكون جميع المحاكم القضائية علنية. ويجوز عقد جلسات سرية في قضية في الحالات التي ينص عليها القانون الاتحادي.
- ٢- لا يُسمح بعقد جلسات غيابية للنظر في قضايا جنائية في المحاكم القضائية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون الاتحادي.
- ٣- تجري المحاكمة على أساس الخصومة والتكافؤ.
- ٤- تعقد هيئة محلفين محاكمات في الحالات التي ينص عليها القانون الاتحادي.

المادة ١٢٤

- لا تُموّل المحاكم القضائية إلا من الميزانية الاتحادية، ويكفل التمويل إقامة العدل إقامةً وافية ومستقلة وفقاً للقانون الاتحادي.

المادة ١٢٥

- ١- تتكون المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي من ١٩ قاضياً.
- ٢- تَبَيّنُ المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، بناءً على طلب من رئيس الاتحاد الروسي ومجلس الدوما وخمس أعضاء مجلس الاتحاد أو نواب مجلس الدوما وحكومة الاتحاد الروسي والمجلس الأعلى للاتحاد الروسي ومحكمة الاتحاد الروسي العليا للتحكيم وهيئات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي، في القضايا المتعلقة بتقيّد ما يلي بدستور الاتحاد الروسي:

(أ) القوانين الاتحادية، والقوانين المعيارية التي تصدر عن رئيس الاتحاد

الروسي، وعن مجلس الاتحاد، وعن مجلس الدوما، وعن عشرين حكومة الاتحاد الروسي.

(ب) الدساتير الجمهورية، والمواثيق، فضلا عن القوانين وغيرها من القوانين المعيارية الخاصة بالجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي التي تُنشر بخصوص المسائل المتعلقة بولاية هيئات سلطة الدولة في الاتحاد الروسي والولاية المشتركة لهيئات سلطة الدولة للاتحاد الروسي، وهيئات سلطة الدولة الخاصة بالجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

(ج) الاتفاقات بين هيئات سلطة الدولة في الاتحاد الروسي وهيئات سلطة الدولة في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي، والاتفاقات فيما بين هيئات سلطة الدولة في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

(د) الاتفاقات الدولية للاتحاد الروسي التي لم يبدأ نفاذها.

٣- تحل المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي المنازعات المتعلقة بالولاية القضائية:

(أ) بين هيئات الدولة الاتحادية.

(ب) بين هيئات الدولة في الاتحاد الروسي وهيئات الدولة في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

(ج) بين الهيئات العليا للدولة في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

٤- تستعرض المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، انطلاقا من تقديم شكاوى بشأن انتهاك الحقوق والحريات الدستورية للمواطنين وانطلاقا من تقديم طلبات من المحاكم، دستورية القانون المنطبق أو الواجب تطبيقه في

حالة محددة وفقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون الاتحادي.

٥- تفسر دستور الاتحاد الروسي المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي بناءً على طلب من رئيس الاتحاد الروسي، ومجلس الاتحاد، ومجلس الدوما، وحكومة الاتحاد الروسي، والهيئات التشريعية في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

٦- تفقد القوانين وأحكامها التي تُعتبر غير دستورية مفعولها، ولا يجوز إنفاذ الاتفاقات الدولية للاتحاد الروسي وتطبيقها إذا كانت تنتهك دستور الاتحاد الروسي.

٧- تحكم المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي بناءً على طلب مجلس الاتحاد في مسألة التقيد بالإجراءات المنصوص عليها عند اتهام رئيس الاتحاد الروسي بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جسيمة أخرى.

المادة ١٢٦

تكون المحكمة العليا للاتحاد الروسي هي أعلى هيئة قضائية فيما يتعلق بالأمور المدنية والجنائية والإدارية وغيرها من الأمور التي تخضع للمحاكمة من قِبل محاكم ذات ولاية عامة، وتمارس الرقابة القضائية على أنشطة تلك المحاكم تماشيًا مع الصيغ الإجرائية الاتحادية، وتقدم تفسيرات بشأن المسائل المتعلقة بالممارسة القضائية.

المادة ١٢٧

تكون محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي هي أعلى هيئة قضائية تحل المنازعات الاقتصادية وغيرها من الحالات التي تنتظر فيها محاكم التحكيم، وتمارس الرقابة القضائية على نشاط تلك المحاكم تماشيًا مع

الإجراءات القانونية الاتحادية، وتقدم تفسيرات للمسائل المتعلقة بالممارسة القضائية.

المادة ١٢٨

- ١- يعيّن مجلس الاتحاد، في أعقاب ترشيح من رئيس الاتحاد الروسي، قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، وقضاة المحكمة العليا للاتحاد الروسي، وقضاة هيئة التحكيم العليا للاتحاد الروسي.
- ٢- يعيّن رئيس الاتحاد الروسي وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون الاتحادي قضاة المحاكم الاتحادية الأخرى.
- ٣- يحدد القانون الدستوري الاتحادي سلطات وإجراءات وتكوين وأنشطة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، والمحكمة العليا للاتحاد الروسي، وهيئة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، والمحاكم الاتحادية الأخرى.

المادة ١٢٩

- ١- مكتب المدعى العام للاتحاد الروسي هو نظام مركزي وحيد يخضع فيه وكلاء النيابة من المرتبة الأدنى لوكلاء النيابة من المرتبة الأعلى وللمدعى العام للاتحاد الروسي.
- ٢- يعيّن مجلس الاتحاد، بناء على ترشيح من رئيس الاتحاد الروسي، المدعى العام للاتحاد الروسي في منصبه ويعفيه من منصبه.
- ٣- يعيّن المدعى العام للاتحاد الروسي، بعد التشاور مع أقاليم ومناطق الاتحاد، وكلاء النيابة في الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسي.

- ٤- يعيّن المدّعى العام للاتحاد الروسى وكلاء النيابة الآخرين.
- ٥- يُحدد القانون الاتحادى سلطات مكتب المدّعى العام للاتحاد الروسى ويحدد تنظيمه وإجراءات عمله.

الفصل ٨ - الحكم الذاتى المحلى

المادة ١٣٠

- ١- يكفل الحكم الذاتى المحلى فى الاتحاد الروسى تسوية السكان للمسائل المحلية ولمسائل الملكية واستخدام الممتلكات البلدية والتصرف فيها ممارسة مستقلة.
- ٢- يُمارس المواطنون الحكم الذاتى المحلى من خلال الاستفتاءات والانتخابات وأشكال التعبير عن إرادتهم، ومن خلال هيئات الحكم الذاتى المحلى المنتخبة وغيرها من هيئات ذلك الحكم.

المادة ١٣١

- ١- يُمارس الحكم الذاتى المحلى فى المدن والمناطق الريفية وغيرها من الأماكن مع مراعاة التقاليد التاريخية وغيرها من التقاليد المحلية. ويُحدد السكان تحديداً مستقلاً هيكل هيئات الحكم الذاتى المحلى.
- ٢- لا تتغير حدود الكيانات الإقليمية التى تمارس الحكم الذاتى المحلى إلا بموافقة سكان تلك الكيانات.

المادة ١٣٢

- ١- تُدير هيئات الحكم الذاتى المحلى الملكية البلدية إدارة مستقلة، وتُضَع الميزانية المحلية وتوافق عليها وتنفذها، وتقرض ضرائب ومكوساً

محلية، وتكفل القانون والنظام، وتحل أى مسائل محلية أخرى.

٢- يجوز منح هيئات الحكم الذاتى المحلى بموجب القانون صلاحيات معينة من صلاحيات الدولة مع نقل الموارد المادية والمالية اللازمة لممارسة هذه الصلاحيات. وتشرف الدولة على ممارسة الصلاحيات المنقولة.

المادة ١٣٣

يُكفل الحكم الذاتى المحلى فى الاتحاد الروسى بواسطة حق الحماية القضائية والتعويض عن أى مصروفات إضافية تتجُم عن قرارات صادرة عن هيئات سلطة الدولة، وفرض حظر على تقييدات حقوق الحكم الذاتى المحلى التى ينص عليها دستور الاتحاد الروسى والقوانين الاتحادية.

الفصل ٩ - التعديلات والتنقيحات الدستورية

المادة ١٣٤

يجوز لرئيس الاتحاد الروسى، ومجلس الاتحاد، ومجلس الدوما، وحكومة الاتحاد الروسى، والهيئات التشريعية (النيابية) للجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسى، فضلاً عن مجموعات من النواب لا يقل عددها عن خمس العدد الكلى لنواب مجلس الاتحاد أو مجلس الدوما، تقديم اقتراحات بشأن تعديلات وتنقيحات الأحكام الدستورية.

المادة ١٣٥

١- لا يجوز للجمعية الاتحادية أن تتقَّح أحكام الفصول ١ و ٢ و ٩ من دستور الاتحاد الروسى.

٢- في حالة تأييد ثلاثة أخماس العدد الكلي لنواب مجلس الاتحاد ومجلس الدوما اقتراحًا يدعو إلى تنقيح أى أحكام واردة في الفصول ١ و ٢ و ٩ من دستور الاتحاد الروسى، تتعقد الجمعية الدستورية وفقًا للقانون الدستورى الاتحادى.

٣- يجوز للجمعية الدستورية إما أن تؤكد حرمة دستور الاتحاد الروسى وإما أن تضع مشروعًا جديدًا لدستور الاتحاد الروسى يعتمد على ثلثي العدد الكلي لنواب الجمعية الدستورية وإما أن يطرح للتصويت الشعبى. ويُعتبر أن دستور الاتحاد الروسى قد اعتمد فى أثناء هذا الاقتراع إذا صوت أكثر من نصف المشاركين فيه تأييدًا له، بشرط مشاركة أكثر من نصف الناخبين فى الاقتراع.

المادة ١٣٦

تُعتمد تعديلات الفصول ٣ إلى ٨ من دستور الاتحاد الروسى وفقًا للإجراءات المنصوص عليها بخصوص اعتماد قانون دستورى اتحادى ويبدأ نفاذها بعد أن يوافق عليها ما لا يقل عن ثلثى الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسى.

المادة ١٣٧

١- بجرى إدخال تغييرات فى المادة ٦٥ من دستور الاتحاد الروسى، التى تُحدد تكوين الاتحاد الروسى، استنادًا إلى القانون الدستورى الاتحادى بشأن قبول جمهورية جديدة أو إقليم جديد أو منطقة جديدة فى الاتحاد الروسى وتكوين تلك الجمهورية أو ذلك الإقليم أو تلك المنطقة داخل الاتحاد الروسى وبشأن تغيير الوضع القانونى الدستورى لأى منها.

٢- فى حالة حدوث تغيير فى اسم جمهورية من جمهوريات الاتحاد الروسى

أو إقليم من أقاليمه أو منطقة من مناطقه أو مدن اتحادية تابعة له أو مناطق متمتعة بالاستقلال الذاتي تابعة له، يُدرَج الاسم الجديد لتلك الجمهورية أو الإقليم أو المنطقة أو المدينة التابعة للاتحاد الروسى فى المادة ٦٥ من دستور الاتحاد الروسى.

الباب الثانى

أحكام ختامية وانتقالية

١- يبدأ نفاذ دستور الاتحاد الروسى من يوم نشره رسميا استنادا إلى نتائج تصويت على نطاق البلد.

ويُعتبر يوم الانتخاب، وهو ١٢ ديسمبر ١٩٩٣، يوم اعتماد دستور الاتحاد الروسى.

وفى الوقت ذاته، يتوقف نفاذ دستور الاتحاد الروسى - روسيا (القانون الأساسى)، المعتمد فى ١٢ أبريل ١٩٧٨، مع التغييرات والتعديلات التى تلتها.

فى حالة عدم التطابق بين دستور الاتحاد الروسى والمعاهدة الاتحادية - الاتفاق المتعلق بتحديد الولاية والصلاحيات بين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة فى الاتحاد الروسى وهيئات سلطة الدولة فى الجمهوريات السيادية التى يتكون منها الاتحاد الروسى، والاتفاق المتعلق بتحديد الولاية والصلاحيات بين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة فى الاتحاد الروسى وهيئات سلطة الدولة فى الجمهوريات والأقاليم والمناطق ومدينتى موسكو وسان بطرسبرغ التابعة للاتحاد الروسى، والاتفاق المتعلق بتحديد الولاية والصلاحيات بين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة فى الاتحاد الروسى وهيئات سلطة الدولة فى المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتى التابعة للاتحاد الروسى،

وكذلك الاتفاقات الأخرى بين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة للاتحاد الروسى وهيئات سلطة الدولة فى الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة للاتحاد الروسى، والاتفاقات بين هيئات سلطة الدولة فى الجمهوريات والأقاليم والمناطق التابعة فى الاتحاد الروسى، تنطبق أحكام دستور الاتحاد الروسى.

٢- تطبق القوانين وغيرها من التشريعات القانونية التى تكون سارية فى أراضى الاتحاد الروسى إلى حين سنّ هذا الدستور بقدر ما لا تتعارض مع دستور الاتحاد الروسى.

٣- يمارس رئيس الاتحاد الروسى، المنتخب وفقاً لدستور الاتحاد الروسى - (القانون الأساسى)، من يوم بدء نفاذ هذا الدستور السلطات المحددة فى الدستور إلى أن تنتهى المدة التى انتُخب من أجلها.

٤- يتولى مجلس الوزراء - حكومة الاتحاد الروسى - من يوم بدء نفاذ هذا الدستور حقوق وواجبات ومسؤوليات حكومة الاتحاد الروسى، ويُسمى فى المستقبل حكومة الاتحاد الروسى.

٥- تمارس محاكم الاتحاد الروسى الحق فى إقامة العدل وفقاً لصلاحياتها المحددة فى هذا الدستور.

وبعد بدء نفاذ الدستور يحتفظ قضاء جميع محاكم الاتحاد الروسى بسلطاتهم إلى أن تنتهى المدد التى يكونون قد انتخبوا من أجلها. وتُملأ الشواغر وفقاً للإجراءات المحددة فى هذا الدستور.

٦- إلى أن يُعتمد قانون اتحادى يحدد إجراءات المحاكمة بواسطة هيئة محلفين، يُبقى على الإجراءات السابق لتنظيم تلك المحاكمات.

وإلى أن يبدأ نفاذ التشريع المتعلق بالإجراءات الجنائية للاتحاد الروسى وفقاً لأحكام هذا الدستور، يُبقى على الإجراءات السابقة المتعلقة بإلقاء القبض على الأفراد المشتبه فى ارتكابهم جرائم وحبسهم واحتجازهم.

- ٧- يُنتخب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما لأول دورة انعقاد لمدة عامين.
- ٨- يعقد مجلس الاتحاد دورته الأولى في اليوم الثلاثين بعد الانتخاب. ويفتح رئيس الاتحاد الروسي الدورة الأولى لمجلس الاتحاد.
- ٩- يجوز أن يكون نائباً في مجلس الدوما في دورة الانعقاد الأولى عضواً في الوقت ذاته في حكومة الاتحاد الروسي. ولا تشمل أحكام هذا الدستور المتعلقة بحصانة النواب من المسؤولية عن أنشطتهم (أو تقصيرهم) فيما يتعلق بممارسة واجباتهم الرسمية نواب مجلس الدوما الذين يكونون أعضاء في حكومة الاتحاد الروسي.
- ويمارس نواب مجلس الاتحاد في دورة انعقاده الأولى سلطاتهم بصفة مؤقتة.

المتّرجمة فى سطور أمانى فهمى

- فى عام ١٩٦٢ تخرجت فى قسم اللغة الإنجليزىة بكلية الآداب، جامعة القاهرة.
- فى عام ١٩٦٢ التحقت بوكالة أنباء الشرق الأوسط كمتّرجمة.
- فى عام ١٩٧٤ التحقت بالأمم المتحدة كمتّرجمة فى إدارة التّرجمة العربيّة، وتدرّجت فى مناصبها حتى أصبحت مراجعة، ثمّ كبيرة مترجمين، فمسئولة عن تدريب المترجمين وتقييم أدائهم، إلى أن تولّت رئاسة الإدارة فى عام ٢٠٠٠.
- فى عام ٢٠٠٠ منحتها مجلة "روز اليوسف" وسام الاحترام، ومنحتها مجلة "حواء" ميدالية تقدير باعتبارها أول سيدة وأول شخصيّة مصريّة تتولى رئاسة إدارة التّرجمة العربيّة فى الأمم المتحدة منذ إنشاء تلك الإدارة فى خمسينيات القرن العشرين.
- فى عام ٢٠٠٥ تولّت ترجمة قانون البنوك العراقيّ الجديد بتكليف من صندوق النقد الدوليّ.
- تولّت - على مدى ست سنوات - ترجمة تقرير التنمية البشريّة الذى يصدر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ويُعتبر أهم تقرير دولى يحدد مدى نجاح دول العالم فى تحقيق التنمية البشريّة مقيسًا بمؤشرات عديدة.
- تولّت ترجمة عدة دراسات وتقارير متخصصة هامة بتكليف من منظمات دولية شتى، من بينها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- لها إسهام ضخم ومتميّز فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية فى ترجمة المصطلحات المستحدثة فى مجالات مختلفة من بينها القانون الدولى والمحلى وقانون البحار، والتكنولوجيا، والفضاء الخارجى، والاقتصاد، والمحاسبة، والمعلوماتية.
- نشرت لها ترجمة لمجموعة مسرحيات قصيرة للكاتب المسرحى البريطانى هارولد بنتر، كما نشرت لها ترجمة لأشعار إفريقيّة وآسيويّة نقلًا عن اللغة الإنجليزىة. وكانت من أوائل من نشرت لهم تراجم فى مجلة "جاليرى ٦٨" الطليعية التى كانت تصدر فى القاهرة فى أواخر ستينيات القرن العشرين.

التصحيح اللغوي : محمود عبد الرزق
الإشراف الفني : حسن كامل



الولايات المتحدة الأمريكية

فرنسا

ألمانيا الاتحادية

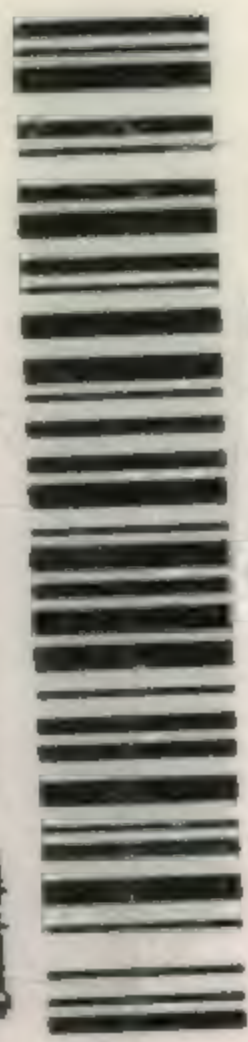
جمهورية الصين الشعبية

الاتحاد الروسي

مكتبة

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدساتير المطبقة في عدد من أهم بلدان العالم المعاصر وتعود نشأة بعض هذه الدساتير إلى ما يزيد على قرنين من الزمان، كما أن أغلبها قد وُضع منذ عقود قليلة ترجع إلى القرن العشرين وتحتوي مادة هذا الكتاب خمسة نصوص كاملة لأكثر الدساتير شهرة في العالم، ألا وهي: "دستور الولايات المتحدة الأمريكية"، "الدستور الفرنسي"، "القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية"، "دستور الصين الشعبية"، "دستور الاتحاد الروسي".

Bibliotheca Alexandrina



1147039

الغلاف : محمود مراد